

العقاب على أفعال الشروع

فى الجريمة

دراسة فى القانون الرومانى

دكتور

عباس مبروك الغزيرى

أستاذ مساعد بكلية الحقوق جامعة المنوفية

٢٠٠٧

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ ش . عبدالخالق ثروت

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

« وما أوتيتم من العلم إلا قليلا »

صدق الله العظيم

سورة الإسراء

آية (٨٥)

العقاب على أفعال الشروع فى الجريمة

دراسة فى القانون الرومانى

أولاً: أهمية الموضوع :

يعتبر الشروع فى الجريمة من الموضوعات التى آثارت جدلاً كبيراً فى التشريعات الجنائية المختلفة . فالجريمة لاتقع دفعة واحدة ، بل يمر الفاعل فى الغالب بعدة أدوار قبل أن يبدأ فى تنفيذها فتنشأ الجريمة فكرة تختلج فى نفس صاحبها ، سرعان ما تستقر فى ذهنه فيصمم عليها ويعزم على تحقيقها وهى فى كل ذلك لاتزال فى العالم الداخلى للنفس لم تظهر إلى العالم الخارجى بعد .

فإذا ما إستقرت فكرة الاجرام فى نفس الفاعل ، وتهيئه له الوسيلة التى تمكنه من تحقيق هدفه الاجرامى كأن يشتري سلاحاً لقتل غريمه أو أن يحضر سما لتسميم المجنى عليه ، فإنه يبدأ فى تنفيذ الجريمة اذا بقى مصمماً على تحقيقها (١) .

فهناك مراحل ثلاث يمر بها الفاعل حتى يصل الى تنفيذ جريمته، مرحلة التفكير والعزم ، ومرحلة التحضير ، ومرحلة البدء فى التنفيذ .

وإذا كانت القوانين الجنائية الحديثة قد اعتنقت مبدأ عدم العقاب على التفكير والعزم على ارتكاب الجريمة ، أو التحضير لها (٢) ، فإنها

(١) د/ عبدالحميد الشواربى - الشروع فى الجريمة فى ضوء القضاء والفقه - دار الفكر الجامعى - سنة ١٩٨٨ - ص ٢١ .

(٢) من قبيل هذه التشريعات قانون العقوبات المصرى الذى نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة والأربعون على أنه " لايعتبر شروعا فى الجنابة أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك " .

لم تستطيع من ناحية أخرى أن تضع مفهوما محددا لفكرة البدء فى التنفيذ ، وقد أدى ذلك الى وجود خلاف بين فقهاء القانون الجنائى الحديث حول ماهية البدء فى التنفيذ ، ويمكن رد هذا الخلاف الى اتجاهين :-

الأول : أنصار المذهب المادى ، ويرون أن الجريمة تتمثل فى كل فعل مادى يحدث تغييرا فى العالم الخارجى أو يحول دون ذلك التغيير ، ويتحقق من خلال حركة بدنية أو تقاعس عن اتيانها ، فيكفى إذن لقيام الجريمة وفقا لهذا المذهب الانتهاك المادى لنص التجريم أو وقوع الضرر الاجتماعى ، بدون نظر الى نفسية مرتكب الفعل ، فيستوى أن يكون الفاعل مجنونا أو حرا الارادة أو مكرها أو بالغا أو عديم التمييز ^(١) . ومن ثم فإن بدأ التنفيذ المكون للشروع هو البدء فى تنفيذ الفعل المادى المكون للجريمة فاذا كانت الجريمة تتكون من فعل واحد كان الشروع هو البدء فى تنفيذ هذا الفعل ، واذا كانت تتكون من جملة أفعال كان البدء فى أحدها شروعا فى الجريمة . ولا يعد بدءا فى التنفيذ أى عمل آخر لا يدخل فى الأفعال المكونة للجريمة .

الثانى : أنصار المذهب الشخصى والذين لا يرون فى الجريمة كيانا ماديا خالصا ، وانما ينبغى أن يكون هذا الكيان صادرا عن ارادة حرة واعيه . ومن ثم فإن مفهوم الجريمة يمتد ليشمل الخصائص الشخصية لمرتكب الفعل المادى ^(٢) .

(١) د/ أحمد عوض بلال - الإثم الجنائى - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٨ .

(٢) د/ أمال عثمان - النموذج القانونى للجريمة - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول - سنة ١٩٧٢ - ص ٢٠٢ وما بعدها - د/ عبدالعظيم وزير - الشروط المفترضة فى الجريمة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٢ - ص ١٥ - د/ أحمد عوض بلال - المرجع السابق - ص ١٥ =

ولذلك فإنه يكفى لتحقيق الشروع وفقا لهذا المذهب أن يبدأ الفاعل تنفيذ فعل ما ، سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حتما . ويستعين أنصار هذا المذهب بنية الجانى وشخصيته لمعرفة الذى قصده من فعله .

- وإذا كان مبدأ العقاب على أفعال الشروع قد حظى برأى الغالبية من الفقهاء المحدثين ، فإن تحديد مفهوم الشروع ، وتحديد العقوبة المناسبة له ظلا يثيران العديد من الخلافات بينهم حتى وقتنا الحاضر .

وفكرة الشروع أو العقاب عليها لم تغب عن ذهن فقهاء القانون الرومانى . اذ أكدوا بصفة عامة أن العقاب على أفعال الشروع كان يوجد فى روما بالنسبة للجرائم الخطيرة ، وأن الشكوك الحقيقية حول عدم معرفة الرومان للشروع يرجع الى فكر الفقهاء الايطاليون فى القرن التاسع عشر وتبعهم فى ذلك الفقهاء الألمان .

وهناك العديد من الأدلة على معرفة الرومان لفكرة الشروع فى الجريمة منذ العصر العلمى ، ومن قبيل ذلك نظرية الفقيه الألمانى SEEGER (٢) والتى تعتبر من قبيل البرهان على اعتناق الفقهاء الألمان للمفهوم الرومانى للشروع والذى كان يسود فى ظل العصر الجمهورى . إذ يقول هذا الفقيه " أنه من الممكن الاشارة الى قانون الألواح الاثنى عشر ، والذى تضمن بين ثناياه لبعض الفرضيات التى يخضع الشروع فيها للعقاب ،

== ROBERT (J. H.) " L'histoire des elements de l'infraction "

Revue de science criminelle . 1977. p. 269.

GENIN (J. C.) " La repression des actes de tentative en droit(١) criminel Romain " These . ivniversite de LYON 1968 . p. 6.

ثم بعد ذلك وفى ظل الامبراطورية العليا تم وضع نظرية حقيقية للشروع فى الجريمة . وهذه النظرية خضعت للتطور من خلال إرتباطها الوثيق بتطور نظام القضاء العام والجرائم الخطيرة ، وهذه النظرية كان لها تأثير كبير على القانون الجنائى فى العصور الوسطى ، وعلى صياغة مختلف أنظمة القانون الجنائى فى القرن التاسع عشر " .

- ولما كان القانون الرومانى يعد بمثابة الأصل التاريخى للعديد من القوانين الحديثة ، لاسيما الأنظمة القانونية التى تتبع النظام اللاتينى مثل القانون الفرنسى والمصرى ، فإنه يعدوا من الأهمية بمكان التعرض لدراسة هذا الموضوع بشئ من التفصيل فى القانون الرومانى ، حتى نتمكن من ادراك مدى حركة التأثير والتأثر بين الأنظمة القانونية المختلفة عبر التاريخ.

ثانيا : نطاق الدراسة :

سوف تنصب دراستنا فى هذا البحث على موضوع العقاب على أفعال الشروع فى الجريمة فى القانون الرومانى . فالشروع فى الجريمة من الموضوعات التى أثارت الجدل والنقاش منذ بداية ظهور هذا المصطلح فى التشريعات القديمة وحتى الآن . فالتشريعات الحديثة لم تستقر على مفهوما محددا للشروع فى الجريمة حتى الآن . وإذا رجعنا الى التطور التاريخى لمفهوم الشروع سنجد أن المجتمع الرومانى لم يكن يعاقب على أفعال الشروع فى ظل القانون القديم ، ومن ثم لم يحاول فقهاء هذا العصر وضع تعريف محدد له . وابتداءا من العصر العلمى بدأ الفقهاء يبحثون فى

فكرة الشروع ، ومدى خضوع أفعاله للعقاب سواء فى نطاق جرائم القانون العام أو القانون الخاص . وفى ظل العصر الامبراطورى تعمقت فكرة العقاب على الشروع مما أدى إلى وضع نظرية حقيقية للعقاب على أفعال الشروع .

لذلك فإن دراستنا ستنصب على دراسة العقاب على أفعال الشروع فى القانون الرومانى ، مع الإشارة إلى القوانين الجنائية الحديثة كلما اقتضت الدراسة ذلك ، واضعين فى الاعتبار أن الفقهاء الرومان كانوا يميلون إلى الحلول العملية الفردية أكثر من الميل إلى وضع نظريات قانونية مجردة .

فقد تعرض الفقهاء الرومانى للعقاب على أفعال الشروع بصدد الجرائم المختلفة سواء فى نطاق القانون العام أو الخاص ، وهذا ما يدعونا إلى دراسة هذا الموضوع فى مختلف الجرائم التى حظيت بأهمية كبيرة فى المجتمع الرومانى .

ثالثا : تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة فى هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الشروع فى نطاق الجرائم العامة .

الفصل الثانى : نطاق الجرائم الخاصة .

الفصل الثالث : الديانة المسيحية وفكرة العقاب على الشروع .

مبحث تمهيدى

السمات الانسانية لقانون العقوبات الرومانى

وماهية الشروع فى الجريمة

تنصب دراستنا فى هذا المبحث على معالجة الخصائص الأساسية لقانون العقوبات الرومانى ، والتطرق لماهية الشروع فى الجريمة من خلال
المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : السمات الأساسية لقانون العقوبات الرومانى

المطلب الثانى : مفهوم الشروع فى الجريمة .

المطلب الأول

السمات الأساسية لقانون العقوبات الرومانى

لقد ميز الفقهاء الرومان بين القتل العمد والقتل الخطأ منذ صدور قانون الألواح الاثنى عشر فيما يتعلق بانزال العقوبة التى ينالها الجانى فى كلتا الحالتين . وفى ظل العصر العلمى وضحت التفرقة بينهما تماما بحيث إذا وقع القتل عن خطأ أو إهمال ، فإن الجانى كان لا يخضع لعقوبات جنائية ، وانما كانت توقع هذه العقوبات فى حالة ارتكاب الفعل بطريقة عمدية .

وإذا كان قانون العقوبات الرومانى قد اهتم بالقصد الجنائى ورتب عليه أثره ، فإنه قد اهتم أيضا بالعقاب على الشروع فى الجريمة .

وفى المقابل نجد أن الفقهاء الرومان لم يهتموا بوضع نظرية عامة لقانون العقوبات مثلما وضعوا بنيانا قانونيا كاملا للقانون المدنى ، فكان اهتمامهم ينصب فى المقام الأول على الجانب الاجرائى نظرا لأنهم كانوا يعتبرون الأشكال الإجرائية على جانب كبير من الأهمية فى الحياة العملية للقانون ، وقد أكد ذلك الفقيه TACITE ، اذ يقول " أنه منذ صدور قوانين الألواح الاثنى عشر والغالبية العظمى من القوانين الجنائية توضع لحماية الانشاقات التى تحدث فى روما " (١) .

ولذلك فإن قانون العقوبات الرومانى قد تميز بخاصيتين أساسيتين:

(1) HELIE (F) " Le droit penale dans la legislation Romain " Revue critique de legislation et jurisprudence Année 1882 .

الأولى : الطابع الشخصى للعقوبة ، والثانية : الطابع الراقعى للعقوبة ونعرض لهما على النحو التالى :-

أولا : الطابع الشخصى للعقوبة :

تشير بعض الدراسات الحديثة المتعلقة بمعالجة قانون العقوبات الرومانى إلى أن أغلب النصوص العقابية التى كان يتضمنها قانون الألواح الاثنى عشر كانت توقع فى حالة ارتكاب الجرائم العمدية ، بعكس الحال فى ظل القانون القديم ، إذ أن النصوص العقابية التى كان يتضمنها القانون القديم لم تكن تهتم إلا بتعويض الخسارة المتسببة للغير . وكان يترك أمر العقاب إما لقانون الثأر ، وإما للتعويض المالى الذى يتم الاتفاق عليه بين الجانى والمجنى عليه أو الغرامة المحددة قانونا (١) .

فقد كان قانون الألواح الاثنى عشر يغير من نوع العقوبة بحسب ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق العمد أو الخطأ : ففي جريمة القتل نجد أن القانون الرومانى يميز فى العقوبة بين من يرتكب هذه الجريمة عن عمد وبين من يرتكبها عن خطأ أو إهمال .

وقد توسع الفقهاء الرومان فى تطبيق هذه التفرقة بين الفعل العمدى وغير العمدى بصدد العقاب على جرائم أخرى ، وبصفة خاصة

(١) د/ عمر ممدوح مصطفى - القانون الرومانى - دار المعارف - الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ص ٤١٨ وما بعدها .

PERRIN (P) " Le caractere subjectif de la repression penale dans les XII Tables . R.H.D. 1951 .P. 383 - 405 .

جرائم الحريق ^(١)، وجرائم قطع الأشجار من أرض الغير ^(٢).

وفى بعض الجرائم الأخرى كان يعتمد قانون الألواح الاثنى عشر بصفة أساسية على عنصر القصد عند تحديده للعقوبة ، باعتبار أنه يمثل جانبا مهما فى تعريف الجريمة ذاتها ومن قبيل هذه الجرائم السرقة غير

D.47.9.9. (١) ترجمة النص :

" Celui qui aura mis le feu a un batiment ou a un tas de ble pres d'une maison , il sera enchainé battu de verges et jete au feu , s'il l'a fait sciemment et avec connoissance . Mais si c'est par hasard , c'est - a - dire par negligence , il doit reparer le dommage , au s'il n ' est pas solvable , subir un léger chatiment .

فقد أشار الفقيه جايوس من خلال هذا النص إلى أن قانون الألواح الإثنى عشر كان يغير من نوع العقوبة بالنسبة لجريمة الحريق . فإذا كان قد تم إرتكابها بطريقة عمدية وعن قصد ، فكان يخضع مرتكبها لعقوبة الضرب بالعصا ثم القذف به فى النار ، أما إذا كان قد إرتكبها عن خطأ أو إهمال فإن مرتكبها كان يلتزم بالتعويض عن الخسارة التي تسبب فيها الحريق ، وفى حالة إعساره كانت توقع عليه عقوبة بسيطة .

D.47. 7. 2. (٢)

" Si quelqu'un a arraché un arbre en tirant les racines , ou l'a extirpé , il n'est pas soumis a cette action : car il ne l'a pas frappé , ni coupé , ni tranché. Mais il est tenu de la loi Aquilia Comme l'ayant rompu " .

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى أن قانون الألواح الإثنى عشر كان يغير من نوع العقوبة فيما يتعلق بجريمة قطع الأشجار من أرض الغير وفقا لما إذا كانت قد إرتكبت بطريقة عمدية أو غير عمدية . وفى حالة العمد كانت العقوبة تتمثل فى الموت ، ثم عدلت هذه العقوبة بغرامة محددة قانونا تتمثل فى ضعف قيمة هذه الأشجار . أما إذا كانت قد إرتكبت بطريقة غير عمدية ، أى بحسن نية ، فإن العقاب عليها كان يتمثل فى التعويض الذى يحصل عليه مالك هذه الأشجار ، وذلك باستخدام دعوى الأشجار المقطوعة ، والتي اندمجت يعد ذلك فى قانون إكيلييا .

المتلبس بها أو جريمة استعمال أخشاب مسروقة فى بناء منزل أو جريمة إختلاس الوصى لأموال القاصر .

فاذا كانت جريمة السرقة غير المتلبس بها قد ارتكبت عن قصد واختيار من قبل الفاعل فإن مرتكبها كان يلتزم بدفع غرامة مقدارها ضعف قيمة الشئ المسروق . أما اذا كانت قد ارتكبت بدون قصد واختيار فإن العقوبة كانت تتمثل فى تعويض يوازى قيمة الشئ المسروق . وفيما يتعلق بجريمة استعمال أخشاب مسروقة فى بناء منزل نجد أن قانون الألواح الاثنى عشر قد شدد من العقوبة فى حالة ارتكابها بطريقة عمدية ، إذ كانت تتمثل فى ضعف قيمتها (١) .

وفى بعض الجرائم الأخرى نجد أن قانون الألواح الاثنى عشر كان يحدد قصد الفاعل وسوء نيته بالنظر إلى تصرف الجانى وطبيعته . اذا كان يتم التدليل عليه من خلال ظروف الواقعة الاجرامية ذاتها ، ومن ثم لم يكن هناك مبرر أو سبب منطقى للتمييز بين النتيجة المرغوبة والأثر غير المرغوبة أو العرضى . ومن قبيل ذلك الأشكال المختلفة للأفعال المتعلقة بجريمة السحر (٢) ، والأفعال الخاصة بجريمة تزوير الوصية ، أو تلك المتعلقة بجريمة غش الزبائن أو جريمة الرشوة الذى يرتكبها القاضى أو الحكم .

D.47. 3.1. pr.

(١)

فقد أشار هذا النص إلى أن المجنى عليه فى هذه الجريمة يستخدم دعوى الأخشاب التصلة ، والذى يتمكن بمقتضاها من الحصول على ضعف قيمة الأخشاب المسروقة .

MASSONNEAU (E) " Le crime de magie et le droit romain " (٢)
These. Paris . 1933 . p. 92 - 136.

ففى ظل القانون القديم كان قانون العقوبات الرومانى يعاقب على كل الجرائم العمدية ، معتمدا فى ذلك على نظرية العقاب الموضوعى والتى كانت تأخذ بفكرة الضرر كأساس لتوقيع العقاب .

أما فى ظل العصر العلمى فقد اختلفت تماما أى أثر لهذه النظرية ، وأصبح العقاب يعتمد بصفة أساسية على عنصر القصد ، والذى كان يتمثل فى الغش غير المباح باعتباره من العناصر الأساسية فى كل الأفعال التى لا تتضح صفاتها الإجرامية من خلال طبيعتها (١).

ونتيجة لاعتماد القانون الجنائى الرومانى على القصد الجنائى فى تحديد معالم الجريمة ، فإنه قد أعفى من العقاب الأشخاص الذين لا تتوافر لديهم الارادة الكاملة مثل المجنون والسفيه والسكران والطفل والصبى الذى لم يصل الى السن القانونية التى تؤهله لتحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله (٢).

(١) إن مفهوم القصد الجنائى فى ظل العصر العلمى قد يختلف عنه فى ظل الإمبراطورية السفلى ففى ظل العصر العلمى كان يتمثل القصد الجنائى فى الغش البسيط ، باعتباره دليلاً على إتجاه الإرادة لارتكاب الفعل الإجرامى . أما فى ظل الإمبراطورية السفلى كانت تتمثل الإرادة الإجرامية فى توافر قصد الضرر لدى مرتكب الفعل الإجرامى . أنظر فى هذا الصدد :

GENIN (J.C) " La repression des actes de tentative en droit criminal Romain " . These . lyon . 1968 . p. 54 et s.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : د/ هشام محمد فريد - الدعائم الفلسفية للمسؤولية الجنائية - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨١ - ص ٨١ وما بعدها .

THOMAS (Y.P.) " Acte . Agent , societe . sur l'homme coupable dans la pensee juridique romain " . Archives de philosophie du droit paris . Sirey . 1977. p. 71 et s.

وفى هذا المقام يجب الإشارة إلى أن القانون الجنائى الرومانى كان يعنى المجنون من المسؤولية الجنائية وذلك بالنظر إلى حالة الجنون ذاتها ، إذ تطلب المشرع الرومانى أن تكون حالة الجنون حقيقية ، أما اذا كانت حالة الجنون مصطنعة فإن الشخص يخضع للعقاب . فالشخص الذى يصاب بحالة الجنون نتيجة لتناوله مشروبات كحولية ، أو وقوعه تحت تأثير انفصال يظل مسئولاً عن تصرفاته حتى ولو كانت هذه الظروف تخفف من شدة العقوبة (١).

وفيما يتعلق بالقاصر ، فقد وضع له القانون الرومانى قرينة بسيطة

(١) وقد أشارت إلى ذلك العديد من نصوص مجموعات جستنيان . تذكر منها على سبيل المثال نص الموسوعة (١-١٨-١٣-١) ، إذ يفرق هذا النص بين الجنون المصطنع والجنون الحقيقى فيما يتعلق بالعقاب على جريمة القتل و يقضى بتوقيع العقاب فى الحالة الأولى ، بينما يقضى فى الحالة الثانية بالتحفظ على لجان وعلاجه ، فقد جاء على النحو التالى :

" les empereurs Marc - Aurele et lucius - verus ont decide dans un rscrit, par rapport a celui qui etoit coupable d'un parricide , au'l felloit examiner si sa folie etoit feinte au reelle : il droit etre puni dans le premies cas , et enferme dans le second".

ونص الموسوعة (١٢-٨-٤٨) والذى يقضى بعدم مسئولية الطفل والمجنون عن جرائم القتل بمقتضى قانون كورنيليا ، لأن الطفل سيدافع عن نفسه ببراءة نيته لعدم توافر القصد لديه والمجنون سيدافع عن نفسه بسوء قدره نتيجة لاصابته بآفة عقلية ، فقد جاء على النحو التالى .

" un enfant ou un furieux , s'ils ont tue un homme , ne sont pat tenus par la loi cornelia ; car l'un est defendu par l'innocence de ses intentions , l'autre par le malheur de son sort " .

على عدم مسئوليته الجنائية عن أفعاله . فإذا ما توافرت الإرادة لديه لحظة ارتكابه للجريمة فإن صغر سنه لا يعد سببا لإعفاءه من المسئولية الجنائية^(١).

ويترتب على اعتبار القصد عنصرا جوهريا في الجريمة نتيجة منطقية أخرى تتمثل في الإعفاء من المسئولية بالنسبة للشخص الذي يرتكب فعلا محظورا إذا كان قد ارتكبه بحسن نية^(٢) .

مما سبق يتضح لنا أن القانون الجنائي الروماني كان يتميز بالطابع الشخصي للعقوبة ، إذ أنها كانت لا توقع إلا على مرتكب الفعل الإجرامي

(١) هناك العديد من نصوص مجموعات جستنيان التي أشارت إلى ذلك ، فقد جاء بنص الموسوعة (١-٣-٦-٤٨) أن القاصر الذي يخرج أمام العامة حاملا سلاحه يخضع للعقاب الوارد في قانون جوليا ، فقد جاء على النحو التالي :

"Est tenu de la meme loi , celui qui etant pubere a sorti en public avec une arme " .

وجاء بنص الموسوعة (١-٣٧-٤-٤) أن القاصر الذي يتزوج من امرأة متهمه بارتكاب جريمة زنا ولم يطلقها عند علمه بذلك ، أو لم يبحث عن سبب الشراء الذي حدث لها ، أو أعار منزله لارتكاب هذه الجريمة لا يعفى من العقاب استنادا إلى صغر سنه .

D.74. 8. 2. 19.

(٢)

فقد جاء بهذا النص ما يلي : إن دعوى سرقة الأموال باستخدام القوة لا تحرك ضد القاصر إذا كان لم يرتكب غشا ، وإذا كان قد تلقى هذه الأموال من عبده فإنه يمكن الرجوع عليه بالدعوى المختلطة لاسترداد هذه الأموال .

" L'action des biens ravis par force ne sera pas donnee contre un impubere qui n'est pas capable de dol, a moins que l'on n'expose que son esclave ou ses esclaves aient fait l'enlevement , et dans ce cas a raison de son esclave ou de ses esclaves , il est tenu de l'action noxale des biens ravis par force".

ولا تتعداه إلى غيره من أفراد أسرته كما كان القانون يراعى الظروف التي ترتبط بشخص الجانى سواء تمثلت فى جنونه أو صغر سنه .

ثانيا : الطابع الواقعى للعقوبة

كان يتصف قانون العقوبات فى ظل المجتمع الرومانى بالواقعية . ويتضح ذلك جليا من خلال تعريفه لمفهوم المسؤولية الجنائية والذي كان يستلزم ضرورة إظهار ارادة واضحة لدى مرتكب الفعل الاجرامى ، ومن ثم كان بعفى الشخص من المسؤولية الجنائية اذا كان صغيرا أو مجنونا أو مصابا بآفة عقلية أو كان حسن النية لحظة ارتكابه الفعل المحظور .

فقد لوحظ أن الرومان قد اعتدوا منذ العصور الأكثر قدما بالقصد الجنائى فى تقدير الجريمة وتوقيع العقوبة (١) .

وتبدو الصفة الواقعية لقانون العقوبات الرومانى أشد وضوحا فيما يتعلق بطريقة العقاب التى انتهجها ، ليس فقط فى بداية عصوره الأولى ، وانسا أيضا فى ظل العصر العلمى ، فقد كان يقضى بانزال العقوبة على التصرفات السيئة التى تظهر لخطر اجتماعى حال (٢) .

ونتيجة للطابع الواقعى لقانون العقوبات الرومانى كانت هناك بعض الجرائم الخطيرة الذى كان يفلت مرتكبوها من العقاب نظرا لندره وقوعها ،

(١) GAUDEMET (J.) " Le probleme de la responsabilite penale dans l'antiquite " in studi Betti , II. 1962 , p. 481. et s.

(٢) ان الدساتير الامبراطورية ، فى ظل العصر الإمبراطورى قد أنشأت حالات جديدة للعقاب باستخدام القياس على الجرائم الموجودة سلفا . ومن قبل ذلك دستور الإمبراطور هادريان الذى نص فيه على عقاب الشروع فى جريمة القتل .

ومن ثم كانت لا تظهر لخطورة اجتماعية تستوجب انزال العقاب على مرتكبها ، فعلى سبيل المثال لوحظ أن جريمة قتل الوالدين لم يكن قد نص عليها المشرع الرومانى فى ظل القانون القديم نظراً لأنها كانت غير متواترة الحدوث فى ظل هذه الفترة ، أما حينما تواتر وقوعها فى المجتمع الرومانى بحيث أصبحت تشكل خطراً اجتماعياً ، اهتم المشرع بالعقاب عليها بعقوبات مختلفة وواقعية (٣) .

وفى ظل العصر العلمى كان الانضمام إلى العدو أو الفرار من الحرب يعد جريمة ذات خطورة على المجتمع ، ومن ثم كان يخضع مرتكبها للعقوبات المنصوص عليها فى قانون كورنيليا المتعلق بجريمة القتل ، بالإضافة إلى خضوعه للعقوبات المنصوص عليها فى قانون جوليا الخاص بالعقاب على جرائم العيب فى الذات الملكية .

ومن مظاهر واقعية قانون العقوبات الرومانى اعتماده فى تطوره على قوانين الحالات الواقعية . ففى بعض الأحيان كان يضع المشرع الرومانى قانوناً ذا معنى عام بحيث يكون الأساس لنصوص سابقة كانت تفتقر إلى وجود أساس قانونى لها . مثل مفهوم التعدى الوارد بقانون جوليا أو مفهوم التزوير الوارد بقانون كورنيليا .

وفى بعض الأحيان الأخرى كان يتم تطوير القانون واتساع نطاقه من خلال قرارات مجلس الشيوخ أو من خلاله الدساتير الامبراطورية التى

(١) ومن أمثلة ذلك إهتمام قانون الألواح الإثنى عشر بالجرائم التى تهدف إلى إتلاف المحاصيل الزراعية ، نظراً لأنها كانت تظهر لخطورة إجرامية فى ظل مجتمع كان يعتمد بصفة أساسية على الزراعة .

تتعلق ببعض الحالات الخاصة من الأفعال التي يعالجها القانون . ومن قبيل ذلك قانون كورنيليا الخاص بالعقاب على بعض جرائم القتل . فبعد أن خضع هذا القانون لمجموعة من التطورات أصبح بمثابة القانون العام فيما يتعلق بالعقاب على كل جرائم القتل (١).

وتبدو واقعية قانون العقوبات أكثر وضوحا من خلال الجهة المختصة بنظر الجريمة وتوقيع العقاب . فقد كان هناك بعض الجرائم التي يتولى توقيع العقاب عليها من خلال نظام المحكمين الذي تم تطويره من قبل الامبراطور سيلا SYLLA والامبراطور أغسطس auguste وهناك بعض الجرائم الأخرى كان يتولى توقيع العقاب عليها من خلال محاكم خاصة يتم تشكيلها مع كل دعوى جديدة (٢) .

مما سبق يتضح لنا أن قانون العقوبات الروماني كان يتميز بخصائص معينة تتمثل في الطابع الشخصي والواقعي للعقوبة . وقد تأثرت بعض القوانين الجنائية الحديثة بهذه الصفات مثل التشريع الجنائي الفرنسي والمصري واللذان يحتفظان بالطابع الشخصي للعقوبة ، والاعتماد وعلى القصد الجنائي فيما يتعلق بتقدير المسؤولية الجنائية (٣) .

MOMMSEN (TH) " Droit penale romain " Traduit de (١)
l'Allemand par , J.Duqueessne . T. I. Paris , 1907 P. 247 et s.

MOMMSEN (TH) op. cit. P. 227 - 231. (٢)

(٣) د/ محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - ١٩٨٣ - ص ٥٥٩ .

المطلب الثانى

مفهوم الشروع فى الجريمة

لقد اهتم الفقه الرومانى الى حد كبير بخلق الجرائم وتحديد نوع العقوبات وكيفية تنفيذها . إلا أن ذلك لايعنى على الإطلاق إهمال الدراسات التحليلية للجرائم وتوصيف أركانها .

وبالرجوع إلى نصوص القانون الرومانى ، نجد أنها تبرهن على أن الفقهاء الرومان قد ميزوا بوضوح بين الركن المادى والركن المعنوى للجريمة : فكل جريمة تمثل من حيث الأصل معصية "agissement" ، إلا أن هذه المعصية لا يكون لها مدلولاً جنائياً إلا اذا صاحبها إرادة آثمة (١) .

وقد استخدم الفقهاء الرومان العديد من المصطلحات القانونية التى تعبر عن الارادة الآثمة ، ومن أمثلة هذه المصطلحات sciens ، إذ استخدمه الفقيه أولبيان (٢) للتعبير عن الارادة الآثمة وهو بمعرض حديث عن جريمة الاستيلاء على ملك الغير ، حيث يقرر " بأن من استولى على ملك الغير بدون وجه حق ، وتوافر القصد الجنائى لديه يعاقب بإلحاقه بخدمه المعبد " وقد أشار الفقيه مارسين MARICEN إلى مصطلح Voluntas للتعبير عن العنصر النفسى المتمثل فى الارادة الآثمة لدى مرتكب الجريمة ، وهو بمعرض حديثه عن مرسوم الامبراطور هاوريان المتعلق بجريمة القتل والتى ورد النص عليها بقانون كورنيليا ، اذ

MARTON (G) " Le systeme classique romain de la(١)
responsabilite civil " . R. I. D. A. T. 3 . 1949 . p. 182 et s.

D. 47. 3. 1. 2 - D. 47. 6. 1. 1. D- 48. 15. 1. (٢)

قد ميز فى العقوبة بين من يرتكب هذه الجريمة باستخدام عصى حديدية فى مشاجرة ودون أن يتوافر لديه نية القتل وبين من يرتكبها باستخدام آلة جديدة مع توافر نية القتل لديه (١) .

وقد استخدم الفقيه أولبيان العديد من المصطلحات القانونية الأخرى التى تعبر عن ضرورة توافر الارادة الآثمة لدى مرتكب الجريمة حتى يخضع للعقاب . ومن أمثلة ذلك مصطلح "Conscius" (٢) "Consilium" "malum" (٣) ، "Animus hostilis" (٤) ، "Dolo malo" . (٥)

وإذا كان الفقه الرومانى قد ميز بين الركن المادى والمعنوى لكل جريمة على حده ، واعتمد بصفة أساسية على القصد الجنائى فى تحديد العقوبة وكيفية تنفيذها ، فإن فكرة الشروع فى الجريمة لم تغيب عن ذهنه ، فقد استخدم بعض المصطلحات التى تعبر عن فكرة الشروع مثل مصطلح "Conatus Temptari" (٦) إلا أنه لم يضع نظرية عامة للشروع كما هو الحال فى التشريعات الجنائية الحديثة ، مثل قانون العقوبات المصرى الذى ورد فى المادة ٤٥ منه تعريفا محددًا للشروع بأنه البدء فى

(1) D. 48. 8. 1.3.

(2) D. 48. 18. 1. 20.

(3) D. 48. 4. 1.1.

(4) D. 48. 4.4.

(5) D. 47. 3. 1. 1.

(6) BLOCH (O) Dictionnaire etymologique de la langue latine. 4 ed. Paris . 1959. p. 681.

GALLET (H.) " La notion de la tentative punissable " . These . Caen 1898 . p. 54 et s.

تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب
لادخل لارادة الفاعل فيها " .

وعدم اهتمام الفقهاء الرومان بوضع نظرية خاصة للشروع فى الجرائم
يرجع إلى اهتمامهم بدراسة الحالات الواقعية التى تشكل خطورة على
المجتمع الرومانى . وهذا ما يتطلب منا التعرض لمختلف الجرائم الواردة فى
القانون الرومانى حتى يتسنى لنا توضيح مفهوم الشروع ، وتبيان الأفعال
التي تدخل فى نطاقه .

الفصل الأول

الشروع فى نطاق الجرائم العامة

مقدمة :

لم يتضمن القانون الرومانى القديم أية إشارة لوجود نص قانونى عام يجيز توقيع العقاب على أفعال الشروع ، ويرجع السبب فى ذلك الى اعتناق القانون القديم لمبدأ شخصية العقوبة ، وبالتالي كان ينصب اهتمامه على الفعل دون البحث عن النية أو القصد الجنائى . وفى ظل هذه الظروف كان من الصعوبة بمكان وجود مكان لنظرية الشروع فى الجريمة .

وإذا كان قانون الألواح الاثنى عشر قد اهتم بالارادة الأثمة لدى الجانى كى يخضع للعقاب فإن الآثار الموضوعية للعقاب ، وشرعية الانتقام الخاص ظلت هى الشريعة الراسخة لتوقيع العقاب ^(١)، لذلك فقد كان هذا القانون لا يعاقب على القتل إلا اذا نفذت الجريمة ، أى لا يعاقب على الشروع فى حد ذاته ^(٢) .

ومع ذلك فإن هناك من الفقهاء من حاول اثبات أن الشروع فى الجريمة كان يخضع للعقاب فى ظل هذه الفترة . ومن بين هؤلاء الفقهاء الاستاذ

BALONGDITCH (R.) " Etude sur la complicité en droit pénale ^(١) romain" These . Montpellier 1920. p. 56 et s.

D.48. 8. 3. pr.

(٢)

أنظر فى هذا الصدد أيضا مؤلفنا بعنوان " الاشتراك فى الجريمة بين القانون الرومانى والفقہ الإسلامى " - دار النهضة العربية - ٢٠٠٤ - ص ١٦ وما بعدها .

مومسين " MOMMSEN " فقد أشار إلى قانون نوما بومبيدوس " La loi de Numa " وهو بصدد حديثه عن جريمة القتل ، اذ يرى أن هذا القانون قد أشار الى العقاب على الجريمة التامة والشروع فيها (١).

أما الفقيه " SEEGER " فقد أشار إلي مجموعة من حالات الشروع التي كان يعاقب عليها القانون الروماني القديم لاسيما بصدد الجرائم التي ترتكب ضد الدولة أو ضد أمن الجماعة من بين هذه الحالات وجود نص في قانون الألواح الاثني عشر يحظر الاضطراب أو التجمهر الليلي وآخر يعاقب بالاعدام الشخص الذي يحرض دولة مجاورة على الحرب ضد روما ، ونص ثالث يعاقب القاضى الذى يقبل الرشوة من متقاض باعباره مرتكبا لجريمة رشوة .

إلا أن هذه النصوص لاتشير بوضوح إلى العقاب على أفعال الشروع . نظرا لأنها تهدف إلى ردع المجرمين والبعد بهم عن ارتكاب الأفعال الخطرة على المجتمع .

فالشروع فى ظل هذه الفترة كان لايمكن ملاحقة مرتكبه إلا فيما

(١) MOMMSEN (Th.) " Le droit penal romain " . Traduit de l'Allimand par. J. Duquesne . T. 2. Paris , 1907. p. 342. N.5.

حيث قد علق على قانون نوما بقوله :

" La loi de Numa parle a vrai dire du crime consommé et S'il est vrai qu'il s'agisse la' de la vengeance privée , il est naturel que celle - ci se restreigne au cas où le mefait a été pleinement accompli : il est au contraire irrationnel que la communauté qui Punit le meurtre lais la tentative de meurtre impunie " .

يتعلق بنتائجه ، أى لابد أن يحدث ضررا بالمجنى عليه حتى يلتزم بتعويضه عما لحقه من خسارة .

وإذا كان هناك بعض أفعال الشروع التى يمكن أن يتم العقاب عليها من قبل العامة عن طريق ما يسمى بالعدالة الشعبية ، فإن هذا لا يعد دليلا على اعتناق القانون القديم لفكرة العقاب على الشروع ، حيث أن القائمون على تحقيق العدالة الشعبية كانوا لا يعتبرون بمثابة تنظيم قانونى معترف به من قبل الرأى العام فى روما (١).

ومع بداية العصر العلمى بدأ العقاب الجنائى يأخذ صفة العمومية بصدد العديد من الجرائم مثل القتل والاغتصاب ، وقضايا الاضطراب السياسى والفساد الأخلاقى ، وأصبحت الدولة هى المسيطرة على الحق فى توقيع العقاب ، وبازدياد سلطة الدولة بصفة مضطردة أخذت الجرائم الخاصة تتحول تدريجيا إلى جرائم عامة تطالب الدولة لا الفرد بحق العقاب عليها نتيجة لتدخل الدولة منذ بداية العصر العلمى بالعقاب على الجرائم باعتبارها المهيمنة على المصلحة العامة (٢).

وبالنظر الى الجرائم العامة فى المجتمع الرومانى يتلاحظ لنا أن

(١) د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق - ص ٤١٨ .

BONFANTE (p). " Histoire du droit romain " . traduit . France (٢) de J.Carre et F. Fournier . paris. 1928. T. 2. p. 98.

CARCOPINO (J.) " Les pretendues lois royals " in Mel . d'arch. et d'hist , de l'Ecole francaise de rome . 1937. p. 344 et s.

الجرائم التي كانت تسيطر على القانون الجنائي فى التشريعات القديمة
عموما هما جريمة القتل ، والجريمة التى ترتكب ضد مصالح الدولة . أما
بالنسبة للقانون الجنائي الرومانى فكان يحظى بمفهوم على جانب كبير
من الأهمية بالنسبة للفعل الاجرامى ، حيث كان يتصف بصفة مزدوجة ، إذ
كان يمثل جريمة ضد الأشخاص وفى ذات الوقت يمثل اعتداء على النظام
العام (١).

ولدراسة الشروع فى نطاق الجرائم العامة فإننا نتعرض له بصدد
جريمة القتل والجرائم التى تماثلها ، ثم نتطرق للمكان الذى يشغله الشروع
فى الجرائم التى ترتكب ضد الدولة ، ثم نتعرض له فى غير ذلك من الجرائم
العامة مثل التزوير وذلك من خلال المباحث الآتية :-

المبحث الأول : الشروع فى جريمة القتل .

المبحث الثانى : الشروع فى جرائم التسمم .

المبحث الثالث : الشروع فى جريمة الاسداء العام .

المبحث الرابع : الشروع فى نطاق جرائم الاعتداء على الدولة .

المبحث الخامس : الشروع فى نطاق جريمة التزوير .

(١) د / عمر معدوح - المرجع السابق - ص ٤١٨ .

المبحث الأول

الشروع فى جريمة القتل

فى ظل القانون الرومانى القديم كان يرمز إلى جريمة القتل بمصطلح "Parricidium" والذي كان لايشير إلى جريمة قتل الأب أو أحد أفراد العائلة ، وانما يطلق على القتل الارادى لأى فرد يتمتع بالحرية .

وكان العقاب على هذه الجريمة وفقا لقوانين روميلوس Romulus وقانون نوما Numa يتمثل فى الاعدام ^(١) ، اذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريقة عمدية . فالقوانين الرومانية القديمة قد ميزت بين القتل الإدارى ويغير الإدارى ، ورسخت عقوبة الاعدام فى الحالة الأولى . وقد احتفظ قانون الألواح الاثنى عشر بهذه التفرقة .

وحينما تولى مقاليد السلطة فى المجتمع الرومانى الامبراطور سيلا Sylla وضع قانون كورنيليا La lex cornelia de sicariis et veneficiis . واعتبره بمثابة الشريعة العامة للعقاب على جريمة القتل وما يماثلها من جرائم ، ولذلك فإن الشروع فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط ارتباطا وثيقا بهذا القانون . لذلك سنعرض للشروع فى جريمة القتل من خلال الدراسة المتأنية لهذا القانون على النحو التالى :

المطلب الأول : القصد الجنائى فى جريمة القتل .

المطلب الثانى : قانون كورنيليا والعقاب على الشروع فى القتل.

BONFANTE (p) " Histoire du droit romain " . traduit . france de (١)

J. carre et F. Fournier . paris . 1928. . 2. p. 98.

CARCOPINO (J.) " Les pretendues lois royals " . in Mel . d'arch et d'his . de l'Ecole francaise de rome . 1937. p. 344 et s.

المطلب الأول

القصد الجنائي في جريمة القتل

إن الأفعال الإجرامية التي تدخل في نطاق قانون كورنيليا متعددة منها القتل ، وحمل السلاح بدون ترخيص ، والقتل بالسم ، والقبض على الشخص بدون وجه حق ، والحكم على الشخص بطريقة غير شرعية ، وشهادة الزور ، والحريق العمد والسلب والنهب الذي يحدث من على متن سفينة غارقة (١).

وهذه الجرائم تقتضى معالجة مزدوجة ، فمن جهة يتم النظر إليها باعتبارها أفعال تمثل تعكيرا للوضع السياسى فى المجتمع ، ومن ثم فإنها تفترض وضوح الارادة وتوافر سوء النية لدى مرتكبها من جهة أخرى ، فتوافر القصد الجنائي لدى الجاني يعد ركنا أساسيا فى الجريمة الكاملة ، بحيث اذا لم يتوافر أو لم يكن واضحا ، فإن الجاني يفلت من العقاب أو يخضع لعقاب مخفف .

أولا : القصد الجنائي يشكل ركنا أساسيا فى جريمة القتل :

لم يتطلب قانون كورنيليا شكلا معينا أو طريقة عامة لابرار الارادة الاجرامية ، فالأفعال الإجرامية المختلفة التي تخضع للعقاب هى بطبيعتها

- D. 48. 8. 1. pr-	جريمة القتل	- D.48. 8. 8. 1. pr.	(١) الحريق العمد
- D. 48. 8. 4. pr.	الحكم على الشخص	- D. 48. 8. 10.	هدم المنزل
	بطريقة غير شرعية	- D. 47. 9. 3- 8.	سلب ونهب السفن الغارقة
- D. 48. 8. 1. 1.	الشهادة الزور		

لاتقع بمحض الصدفة ، وانما لابد من توافر الإرادة الإجرامية فى كل الحالات التى لايمكن التدليل عليها بالمؤامرة ذاتها (١) .

وفى ظل العصر الامبراطورى لم يجد فقهاء القانون الرومانى صعوبة فى استنتاج الفكرة التى تقضى بأن قانون كورنيليا قد أشار إلى ضرورة توافر دليل أو إشارة على وضوح النية أو القصد . وهذه الفكرة قد عبر عنها الفقيه بول بوضوح من خلال صياغتين مشهورتين : حيث يؤكد من ناحية أولى أن النية الاجرامية وليس الفعل ذاته هى التى تخلق الجريمة ، ومن ناحية أخرى أكد أن الارادة لايمكن أن تخضع للعقاب بعيدا عن حدوث الفعل الإجرامى ، فالارادة الإجرامية التى تؤدى إلى ارتكاب الفعل الإجرامى هى التى تخضع للعقاب .

وعلى ذلك يمكن القول بأن ارادة القتل لاتشكل بمفردها الركن الأساسى للجريمة ، وانما لابد أن يصاحبها فعل إجرامى يترجم هدف هذه الارادة (٢) .

فقد أكد الفقيه بول بأن الارادة الإجرامية المتمثلة فى الغش " Le dolus " هى فقط التى تقع تحت طائلة هذا القانون ، أما الخطأ بصدده جريمة القتل لا يخضع للعقاب الوارد به .

(١) علي سبيل المثال نلاحظ أن الوسيلة المستخدمة فى القبض على برئ لاتتفق مع قواعد حسن النية ، وبالعكس فإن حمل السلاح هو بطبيعته فعل حيادى يمكن أن يكون بحسن نية أو سوء نية . والقانون يجب أن يقر بأن سوء النية شرط ضرورى للعمل الإجرامى ويتفق مع طبيعته .

D.48. 8. 7. Paul.

(٢)

من خلال هذا النص يوضع الفقيه بول بأن الخطأ الجسيم لا يحل محل الغش فى نطاق هذا القانون ، وأن الغش يقدر وفقاً لظروف كل دعوى ، فإذا ما قذف شخص من أعلى ووقع على شخص آخر أو إذا ما تسلق شخص الأشجار وقطع أحد فروعها لا يخضع للعقوبة الواردة بهذا القانون .

ولكن أيا كان الهدف الرئيسى للفقهاء بول يمكن القول بأن القصد الإجرامى يشكل الركن الأساسى للقتل ، وأن الفعل فى حد ذاته لا يمثل إلا مظهرها واقعيًا للغاية الإجرامية التى يبتغى الجانى تحقيقها .

وقد أكد مرسوم الامبراطور هاوريان ضرورة توافر القصد الجنائى باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر الجريمة إذ يرى أنه بصدد الجريمة يجب مراعاة الإرادة وليس الحادثة أو الفعل (١).

ثانيا : غياب الإرادة يؤدي إلى انتفاء القتل :

إذا انتفى القصد الجنائى فإن العقاب الوارد بقانون كورنيليا لا يجد مكانا للتطبيق ، فالقتل وفقا للقانون الرومانى يقتضى ضرورة توافر نوعين من الأعذار المعفية للعقاب حتى يخرج من نطاق تطبيق القانون أن يكون القتل شرعيا ، وأن يكون بطريقة غير إرادية (٢) ، ومن أمثلة الحالة الأولى القتل دفاعا عن النفس ومن أمثلة الحالة الثانية القتل نتيجة لحادثة عرضية . أما إذا كان القتل قد ارتكب بطريقة الخطأ فإنه لا يقع تحت طائلة قانون كورنيليا ، وإنما يدخل فى نطاق قانون إكيليا .

(١) D.48. 8. 17.

" L'empereur Adrien a fait un rescrit en ces terms : dans les delits on regarde la volonte et non l'evenement " .

(٢) D. 48. 8.1. 4.

" فقد أشار هذا النص إلى أن الشخص الذى يقتل شخص آخر قد تعدى عليه أو على ذويه إرضاءً لشهوته يعفى من العقاب " فهذا النص يشير إلى حالة الدفاع الشرعى عن النفس.

" De meme l'empereur Adrien a rescrit , que celui qui a tue un homme employant la violence pour satisfaire a sa debauchee sur lui ou les siens , doit etre absus".

أما إذا كانت الإرادة الإجرامية موجودة ولكنها غير واضحة أو غير حرة ، فإن القانون الروماني قد أخذ بحلول مختلفة : فالطفل والمجنون لا يخضعان بطبيعتهما للمسئولية الجنائية ، إذ يرى الفقيه أو لبيان أن المجنون لا ينسب إليه أى خطأ لانعدام تحكمه وسيطرته على نفسه ، أما الصغير غير المميز فإنه لا يتمتع بملكة الإدراك (١).

أما المراهق الذى لم يبلغ بعد فقد أقيمت قرينة لصالحه مؤداها عدم قدرته على الغش والتدليس وهي قرينة قابلة لاثبات العكس ، فاذا ثبت عكسها خضع للعقاب (٢).

وهذه القاعدة تنطبق أيضا على من يرتكب الجريمة وهو فى حالة سكر (٣).

وحينما يعفى القانون الجنائي القتل غير الارادى من العقاب فإنه يميل بصفة عامة إلى العقاب على الشروع ، وهذا مانعرض له فى المطلب التالى .

(١) د/ هشام محمد فريد - الدعائم الفلسفية للمسئولية الجنائية - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨١ - ص ٩٠ - D.47. 10.3. 1. ulpien .

(٢) D. 48. 19. 16. 3. claudius SATURNINUS.

(٣) D. 48. 19. 11. 2. - Marcien .

فقد أشار هذا النص إلى أن الجريمة يمكن أن ترتكب بطريقة عمدية مثل إرتكاب السرقة بتدبير إجرامى ، ويمكن أن ترتكب عن طيش مثل إرتكاب جريمة السرقة تحت تأثير السكر ، ويمكن أن ترتكب بطريقة الصدفة كما إذا أطلق الشخص النار على طائر فإذا به يقتل إنسان.

المطلب الثانى

قانون كورنيليا والعقاب على الشروع فى القتل

لقد وضع قانون كورنيليا بهدف إحداث إصلاح اجتماعى والحد من وقوع بعض الأفعال الإجرامية التى كانت تشكل خطورة فى المجتمع الرومانى . وبعد أن تغيرت الظروف التى وضع فى ظلها القانون . تغير هدفه واتسع نطاق تطبيقه ، ونتيجة لهذا التغير بدأ الفقهاء الرومان يبحثون عما إذا كان مفهوم الشروع فى الجريمة قد دخل فى نطاق هذا القانون على إثرى ذلك ؟

فيما يتعلق بجريمة القتل التامة ، كان قانون كورنيليا قد اهتم بالاعتداءات السياسية والاعتداءات التى ترتكب فى الأماكن العامة . ومع ذلك فإن مضمون هذا القانون كان لا يتضمن أى تحديد للطريقة التى تنفذ بها جريمة القتل ، والنصوص القانونية التى وردت فى مجموعات جستنيان أو مختصر أو لبيان أو أحكام بول قد أشارت إلى القتل الوارد بقانون كورنيليا بتعبير عام " honinem occiderit " ، وأن هذا التعبير لم يكن نتيجة لحدوث تعديل بهذا القانون لاحق على إصداره^(١).

D. 48. 8. 1. pr . Marcien .

(١)

فقد أشار الفقيه مارسين من خلال هذا النص إلى أن قانون كورنيليا يطبق على المعتقلين ومن يقتلون بالسهم ومن ثم فإنه ينطبق على من يقتل شخصا أو على من يشعل حريقا باستخدام الغش ، أو من يحمل سلاحا للقتل أو السرقة أو على القاضى الذى يصدر حكما على شخص بطريقة الكيد بعد أن يتلقى الرشوة من غريمه .
==

وفى الحقيقة فإن قانون كورنيليا كان يعتبر الأساس القانونى للعقاب على القتل فى القانون الرومانى حتى عصر الامبراطورية السفلى (١)، وأن المصطلحات العامة التى استحدثت للتعبير عن جريمة القتل التامة هى التى منحت لهذا القانون صفة العموم بالنسبة للعقاب على جريمة القتل ، فلا يوجد أثر لقانون آخر يتولى العقاب على هذه الجريمة .

وفى المقابل فإن قانون كورنيليا لم يعاقب على أى نوع من الشروع فى القتل باعتباره شروعا ، فالتنقل من مكان لآخر مع حمل السلاح بهدف ارتكاب عمل إجرامى يعتبر عمل تحضيرى محدد ، يعاقب عليه باعتباره جريمة مستقلة .

ولذلك فإن النصوص الواردة فى مجموعات جستنيان ، ومجموعات الفقيه بول والتى تعالج قانون كورنيليا تتحدث بصفة عامة عن عقاب القتل الإرادى الذى لم يتحقق (الجريمة الخائبة) حيث أن القتل غير الارادى لا يخضع للعقاب .

== وقد ورد نص فى مدونة جستنيان (٤ - ١٨ - ٥) يشير إلى أن قانون كورنيليا ينطبق على زمرة الحنجريين Les sicaires ويعاقبهم بالقتل بالسيف قصاصا ، كما ينطبق هذا القانون أيضا على من يتسلحون بالنبال Telum ويخرجون بها قاصدين قتل إنسان .

(١) فقد أخذ قانون كورنيليا مفهوما أكثر اتساعا فى ذات الوقت الذى تغير فيه معنى كلمة "Sicaires" ، وفى ظل العصر الجمهورى كانت هذه الكلمة تطلق على القاتل المأجور " le spadassin" .

HuMBERT (G) " De la tentative en droit romain " Rev. acad . de leg . de toulouse , 11 (1862) p. 407 et s.

وفى ظل العصر الامبراطورى استخدمت هذه الكلمة للتعبير عن القتل الذى يتم باستخدام السلاح أيا كان نوعه .

وقد ورد التأكيد على ذلك فى مرسوم الامبراطور هادريان Hadrien والذى عبر عنه الفقيه مارسين فى أحد نصوص موسوعة جستنيان بقوله " أن الامبراطور هادريان قد أقر بأن الشخص الذى يقتل آخر بدون أن تتوافر لديه نية القتل يمكن أن يعفى من العقاب ، وأن الشخص الذى لا يقتل إنسان ولكنه يجرحه جرحا يؤدى إلى وفاته وهو قاصد ذلك يجب أن يحاكم باعتباره مرتكبا لجريمة قتل . والحكم فى مثل هذه الحالات يجب أن يخضع لظروف الجريمة : لأنه اذا استل الشخص سيفا وضرب شخصا آخر أو ضربه بهراوة أو عصا حديدية فى مشاجرة بدون أن تتوافر لديه نية القتل فإنه يجب أن يخضع لعقوبة مخففة عن العقوبة التى يخضع لها الشخص الذى يرتكب عن عمد جريمة فى مشاجرة " (١).

فمن خلال هذا النص يتضح لنا أن مرسوم الامبراطور هادريان قد عاقب بصفة عامة على الشروع فى جريمة القتل . إلا أن هذا المرسوم قد انتقد سواء من حيث رسميته ، ومن حيث أفعال الشروع التى أشار إليها المرسوم :

١- من حيث أفعال الشروع : يتلاحظ من ناحية أن هذا المرسوم لم يشير إلى أى حصر للطرق التى يتم بها الشروع فى جريمة القتل ، أما فيما يتعلق بنتائجه ، فإن الفقرة التى أشار إليها الفقيه مارسين تتطلب أن يكون هناك جرح حدث من فعل الشروع ، أما ما ورد بمختصر أولبيان أو أحكام بول لم يشير إلى حدوث جرح من فعل الشروع كى يخضع للعقاب ، وإنما

D. 48. 8. 1. 3- Marcien .

(١)

الشروع فى القتل يخضع للعقاب حتى لو أدت الصدفة إلى عدم إتمام الجريمة (١).

٢- ومن ناحية رسميته فإن قرار الامبراطور هادريان يعد بمثابة إجابة قد وجهها إلى وزير العدل فى ظل الامبراطور على سؤال يخص حالة معينة من حالات الشروع فى جريمة القتل قد عرضت عليه ، ومن ثم فإنه لا يعد بمثابة تشريع أو جزء من قانون كورنيليا .

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن القول بأن العقاب العام على الشروع فى القتل قد تم استنتاجه من قبل فقهاء القانون الرومانى قبل أن يتم إقراره من قبل السلطة الامبراطورية .

إلا أنه يمكن الرد على ذلك بأنه اذا كان قرار الامبراطور هادريان هو بمثابة إجابة على مشكلة حقيقية، فإن تأكيدها من قبل الفقيه بول والفقيه أولبيان ، ثم تطبيقها من قبل القضاء اللاحق على صدور قانون كورنيليا يؤكد على أن هذا الحل الوارد بقرار الامبراطور بمثابة المبدأ العام للعقاب

Coll. 1. 6. 2. ulpien .

(١)

" Et qui hominem occidit obsolvi solet , sed si non acidendi animo id a dmsit . et qui non occidit , sed voluit occidere , pro homicida damnatur " .

- Sent . V. 23 . 3. Poul .

" Qui hominen occiderit , aliquando absohitur , et qui non occidit , ut homicida damnatur : consiliu, enim uniuscuiusque , non factum puniendulum est . ideoque qui , cum vellet occidere , idcasu aliquo perpetrare non potuit , ut homicide punitur . et is , qui casu iactu teli hominem imprudenter occidit , absolvitur " .

على الشروع فى جريمة القتل باعتبار أن هذا المرسوم يعد جزء من قانون كورنيليا .

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن القول بأن العقاب العام على الشروع فى القتل تم استنتاجه من قبل فقهاء القانون الرومانى قبل أن يتم إقراره من قبل السلطة الامبراطورية (١).

خلاصة :

نخلص مما سبق إلى أن قانون كورنيليا كان يعتبر بمثابة الشريعة العامة فى المجتمع الرومانى فيما يتعلق بجريمة القتل ، إلا أنه لا يعد كافيا من ناحيتين :-

أ- فمن ناحية أولى نجد أنه قد ماثل بين القتل وبين عدد من الجرائم الأخرى التى كان يتطلبها السلام الاجتماعى مثل الحريق العمد ، ونهب السفن الغارقة وهدم المنازل على الرغم من أنها كانت لا تعد بمثابة جرائم متكررة . إلا أن هناك بعض الجرائم الأخرى القريبة من القتل والتى لم يعاقب عليها القانون رغم تكرار حدوثها فى المجتمع الرومانى مثل الإجهاض الإرادى (٢)، والقتل بالسحر (٣)، والخصاء (٤).

ب- ومن ناحية ثانية ، فإن قانون كورنيليا لم ينص على عقوبة عامة ومحددة لأفعال الشروع : والعقاب على حمل السلاح كان يعتمد على

(1) GENIN (J. C.) . op. cit. p. 102 et s.

(2) D. 48. 19. 38. 5. D. 48. 8. 8. - D. 48. 19. 39.

(3) D. D. 48 . 8. 13.

(4) D. 48. 8. 3. 4. - D. 48. 8. 4. 2 . - D. 8. 11. pr .

تقدير البوليس الذى كان يعتبره بمثابة فعل تحضيرى يتم العقاب عليه باعتباره جريمة مستقلة .

وعدم تحديد عقوبة عامة للشروع قد تم إكمالها بواسطة الإمبراطور هادريان الذى وضع عقوبة عامة لأفعال الشروع فى نطاق جريمة القتل ، وهذا العقاب لا يتم إنزاله بالجاني إلا فى حالة حدوث جرح حقيقى بالمجنى عليه . إلا أن هذا التحديد سرعان ما انتهى .

وهنا يمكن القول بأن مرسوم الأمبراطور هادريان قد خضع لدراسات فقهية متعددة نتج عنها مجموعة من الصياغات العامة لأفعال الشروع .

وعلى كل الأحوال فإن هذا التطور كان يفترض وجود مبدأ قانونى أساسى وهو مبدأ شرعية العقوبة إذ بدونه يكون تبنى مرسوم الامبراطور هادريان غير منطقى ، فمنذ صدور هذا المرسوم وما تلاه من شروع فقهية أدى إلى خضوع أى محاولة شروع فى القتل خاضعة للعقاب .

ومنذ ذلك الحين أصبح قانون كورنيليا هو القانون الأساسى للعقاب على القتل والشروع فيه .

ج- إن الشروع فى القتل وفقا لقانون كورنيليا لا يأخذ المعنى الدقيق للشروع فى التشريعات الجنائية الحديثة ، إذ يعد جريمة قائمة بذاتها مثلها فى ذلك مثل جريمة القتل ، وهذا يرجع إلى عدم توصل الفقهاء الرومان إلى فكرة البدء فى التنفيذ والتى تعتبر بمثابة الحد الفاصل بين الشروع والجريمة الكاملة فى القوانين الجنائية الحديثة .

المبحث الثانى

الشروع فى جرائم القتل بالسم

لكى نتطرق لدراسة الشروع فى جرائم التسميم فإننا نعرض لها من خلال المطلبين الآتيين .

المطلب الأول : ماهية التسميم Reneficium

المطلب الثانى : العقاب على الشروع فى جرائم القتل بالسم .

المطلب الأول

ماهية التسميم

وفقا لرأى الأستاذ مومسين لايعبر مصطلح veneficinm عن القتل بالسم ، وإنما يشكل جريمة متميزة عن القتل " l'homicidui on " (١) .
كما أن هذه الجريمة لا تختلط مع المفهوم الحديث للتسميم وذلك للآتى :

أ- فى ظل القانون الرومانى القديم كان التسميم يعتبر جريمة خاصة (٢) . وفى ظل العصر العلمى كان قانون كورنيليا يعاقب على القتل ، وعلى التسميم بدون أن يخلط أيضا بين الجريمتين ، بل وأكثر من ذلك كان لا يخلط بين مختلف فرضيات التسميم التى تخضع للعقاب . وهذه التفرقة كانت تبدو جلية من خلال عنوان القانون ذاته "Lex cornelia de sicariis et venefics " بل ومن خلال نصوص القانون ذاتها فقد جاء

MOMMSEN. op. cit. 2.. p. 353. (١)

(٢) كان قانون الألواح الإثني عشر يعاقب على التسميم باعتباره جريمة خاصة .

بأحد نصوص موسوعة جستنيان " أن هذا القانون يعاقب الشخص الذى أعد سماوأعطاه لآخر بغية قتله ... " (١) وفى أحد النصوص الأخرى الواردة بذات الموسوعة قضى " بأن هذا القانون يعاقب الشخص الذى أعد سما أو باعه أو حفظه بغية قتل أحد الأشخاص " (٢) .

ب- هناك بعض القوانين الجنائية الحديثة التى تميز بين جريمة التسميم والقتل ، مثل القانون الجنائى الفرنسى الذى يعتبر التسمم جريمة مستقلة عن جريمة القتل (٣) .

بينما لا يعتبر استخدام السم فى القتل جريمة خاصة فى التشريع الجنائى المصرى ، بل هو ظرف مشدد للقتل العادى يسرى عليه كل القواعد العامة التى تطبق على القتل سواء فيما يتعلق مثلاً بالشروع أو العدول الإختيارى إلخ (٤) .

أما التسمم فى القانون الرومانى فإنه يكون جريمة أكثر اتساعاً من التسميم التى تنص عليه القوانين الحديثة من ناحيتين :

D.48. 8. 1. 1. Narcien (٢)

" En outre elle punit celui qui , pour tuer un homme , auroit préparé du poison et l'aura donné ... " .

D. 48. 8. 3. pr. Marcien . (٢)

" par le cinquieme chef de la meme loi cornelia sur les assassins et les empoisonneurs , celui qui , pour tuer un homme auroit préparé du poison , l'aura vendu , l'aura gardé est soumis a la peine " .

GOYER (F.) , ROUSSELET (M.) et PATIN (M.) " Droit penal (٣) speciel " 7 ed . paris , sirey 1958. p. 324 et s.

(٤) د/ رؤف عبيد " جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر العربى - سنة ١٩٨٥

- ص ٧١ .

١- من ناحية أولى يعرف القانون الرومانى التسمم بأنه ليس فقط تقديم السم لشخص من الغير يهدف إخفاءه ، بل يشمل أيضا إعداده أو بيعه أو شراؤه أو احراز جواهر سامة ذات تأثير ضار .

٢- ومن ناحية ثانية يماثل القانون الرومانى بين التسمم وبين تقديم بعض الجواهر السامة الأخرى التى تماثل فى تأثيرها السم ، وذلك فى الخضوع للعقاب الوارد بقانون كورنيليا ، وبناءا على ذلك فإن العقاقير التى تستخدم فى اسقاط الحوامل يتم العقاب عليها بمقتضى هذا القانون باعتبارها مواد سامة^(١) ، وليس باعتبارها قتلا ، إذ أن القانون الجنائى الرومانى لا يعتبر الحمل بمثابة كائن إنسانى^(٢) .

كما أن إعطاء المريض عقاقير طبية تؤدى الى حدوث عقم تخضع أيضا للعقوبة الواردة بهذا القانون .

وقد جاء بأحد نصوص مدونة جستنيان ما يؤكد ذلك ، إذ يقضى بأن " الشريعة المذكورة تقضى بعة وبة الإعدام أيضا على السمامين إذا هم بأفانيهم ومعلوماتهم الشنيعة ، قتلوا انسانا بالسم أو بالعزائم السحرية أو اذا هم باعوا للجماهير عقاقير خطرا استعمالها" ^(٣) .

(١) D.48. 19. 38. 5. paul - D. 48. 19. 39. Tryphonminus.

فقد أشار هذين النصين ، إلى أن هؤلاء الذين يستخدمون عقاقير سامة من أجل الأجهزة يخضعون للعقوبة الواردة بقانون كورنيليا .

(٢) C. 1. 5. 7. paul .

(٣) مدونة جستنيان - ترجمة عبدالعزيز فهمى (٤ - ١٨ - ٥) .

D. 48. 8. 3. 3. - D. 48. 8. 3. 2.

- فمفهوم السم قد اتسع نطاقه فى زمن الامبراطور هادريان ، ودخل فى نطاقه العديد من العقاقير السامة والعقاقير الطبية التى تؤدى إلى احداث نفس نتيجة الجواهر السامة .

المطلب الثانى

العقاب على الشروع فى القتل بالسم

يوجد تباين كبير بصدده هذا الموضوع بين وجود عقاب حقيقى لأى فعل تحضيرى فى هذه الجرائم أو أى فعل من أفعال الشروع وبين غياب أى تطبيق لنظرية الشروع ، ولتوضيح ذلك نعرض لهذين النقطتين :-

اولا: خضوع أى فعل تحضيرى أو أى فعل من أفعال الشروع للعقاب :

يعاقب قانون كورنيليا ليس فقط الأفعال التى تتعلق باعداد السم مثل شراءه أو حيازته ، وانما يعاقب أيضا على صناعته أو بيع المواد المحرمة . فهذا القانون يعاقب الشخص الذى يشتري عقاقير طبية محرمة أو يحتفظ بها من أجل استخدامها فى قتل الأشخاص (١).

فالاعداد لجريمة التسمم يتم العقاب عليها بمجرد ظهور علاماتها الأولية ، ومن ثم يمكن القول بأن الشروع فى هذه الجريمة كان يخضع للعقاب . وأن أفعال الشروع تشمل كل الأفعال السابقة على تنفيذ الجريمة . وقد أكد ذلك العديد من الفقهاء الرومان ، فقد أقر الفقيه مارسين بأن الشروع فى جريمة التسمم الموجهه من الابن ضد والده يخضع لذات العقاب المقدر لجريمة قتل الوالدين (٢) . وأكد أيضا بأن الشخص الذى

(1) 48. 8. 3. 1. ulpien :

" La loi punit de meme celui qui aura publiquement vendu des medicaments nuisibles ou les aura tenus pour empoisonner les hommes " .

(2) D. 48. 9.1. Marcien :

" ... il soit tenu de la peine portee par la loi cornelia sur les assassins ... celui qui a achete du poison pour le donner a son pere , auoiqu'il n' ait pu le donner " .

يقدم السم لشخص آخر بغية قتله يخضع للعقاب الوارد فى هذا القانون .
- مما سبق يتضح لنا أن القانون الرومانى كان يعاقب على كل أفعال
الشروع فى هذه الجريمة بالعقوبة الواردة بقانون كورنيليا .
إلا أن هناك سؤالا يبدو على جانب كبير من الأهمية يتعلق بخصائص
ومفهوم العقاب الذى يخضع له الشروع فى هذه الجريمة ، وهذا ما نتناوله
فى النقطة التالية :

ثانيا : خصائص ومفهوم العقاب على الشروع فى جريمة التسمم :
إن العمل التحضيرى أو فعل الشروع يكفى لتمام الجريمة والتي
تتميز بنفس خصائص التدابير البوليسية - وهذا ما يتضح من خلال الآتى
:-

أ- إن عمليات التصنيع والبيع وشراء واحراز السم تدخل فى تعريف
التسمم ، وقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال العديد من نصوص القانون
الرومانى التى لا يعترىها لبس أو غموض ، فالشخص الذى يقدم السم يعتبر
مرتكباً لهذه الجريمة (١) ، كما أن صانع السم أو بائعه يخضع أيضاً
للعقوبات الواردة بقانون كورنيليا .

- وعلى ذات المنوال يعتبر مرتكباً لهذه الجريمة الشخص الذى يقدم
السم الآخر بغية قتله : فتنفيذ الفعل لا يؤثر فى اتهام مرتكب الفعل
الاجرامى ، إذ أن الذى يخضع للعقاب هو تقديم أو حيازة أو بيع أو تصنيع
السم وليس القتل الذى يترتب على تناوله (٢) .

(1) D. 48. 9. 1.

(2) D. 48. 8. 3.1.

- ف جريمة السم وفقا للقانون الرومانى تعتبر جريمة شكلية ، يكون تنفيذها من الناحية القانونية سابقا على التنفيذ المادى لها . فالعمل التحضيرى أو البدء فى تنفيذها يشكل جريمة كاملة .

وبالنظر إلى التشريعات الجنائية الحديثة يتلاحظ لنا أن كثير من هذه الأفعال تخرج من نطاق نظرية الشروع بالمفهوم الحديث له ، فالعمل التحضيرى لهذه الجريمة يعد فى نظر القانون الرومانى جريمة مستقلة بينما يفلت مرتكبه من العقاب وفقا للتشريعات الجنائية الحديثة .

ب- إن خضوع صانع السم أو مقدمه للعقاب باعتباره مرتكبا لهذه الجريمة يأخذ نفس خصائص التدابير البوليسية ، حيث أن نصوص القانون الرومانى تقتضى أن تكون صناعة وبيع السم بهدف تسميم إنسان وهذا الشرط يؤكد اهتمام القانون الرومانى بالعنصر النفسى للجريمة . إذ يمكن للشخص أن يشتري السم أو يحتفظ به بهدف ارتكاب جريمة قتل ، ويمكن أن يتم تصنيعه أو بيعه بدون أن يكون هناك نية لاستخدامه فى ارتكاب جريمة القتل . فقانون كورنيليا لا ينطبق على صانع السم أو بائعه إلا اذا كان الهدف من صناعته أو بيعه هو ارتكابه جريمة قتل . وتقدير ذلك يتم بالنظر إلى طبيعة الأنشطة المعتبرة .

- وحينما يكون المقصود هو عقاقير سامة أو شراب مسقط للحمل ، أو علاج طبى له تأثير خطير ، فإنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار درجة فاعليته حتى يدخل فى عداد المواد السامة ، وفى هذا المجال تختل الإرادة الجنائية ومن ثم يتلاحظ أن نصوص القانون الرومانى تفضل الحديث عن الرعونة أو

الإهمال أكثر من الحديث عن القصد الاجرامى (الغش غير المباح) (١) .
مما سبق يتضح لنا أن العقاب على جريمة السم تتصف بالخصائص
الآتية :-

١- يخضع للعقاب عن هذه الجريمة ليس فقط كل أفعال التنفيذ
وانما تشمل أيضا كل الأفعال التحضيرية للجريمة .

٢- هذه الأفعال تدخل فى تعريف الجريمة ذاتها وتكفى لاتمامها .

٣- هذا العقاب يتم النظر إليه باعتباره من قبيل التدابير البوليسية
وذلك من ناحيتين : فمن ناحية يشمل هذا العقاب الصناع والبائعين والذى
يقتصر قصدهم على تحقيق فائدة ، ومن ناحية أخرى فإنه يمتد ليشمل تجارة
المواد التى لا تستخدم عادة فى سم أشخاص آخرين .

خلاصة :

من خلال نصوص القانون الرومانى التى سبق الاشارة إليها يتضح لنا
أن العقاب على الشروع فى هذه الجريمة يشمل الأفعال التحضيرية وتصنيع
بعض المواد المحظورة من قبل القانون . وفيما يتعلق بالفعالية الوقائية من
قبل القانون فإن مشروع السم يتم محاربه ابتداء من مظاهره الأولية .

وعلى العكس فإنه من ناحية التحليل القانونى يتلاحظ أنه ليس
القصد النشط للقتل هو الذى يحدد العقاب ولكن يتم تحديده بالنظر إلى

(١) D. 48. 8. 3. 2. Marcien - D . 48. 19. 38. 5. Paul .

إذ يشير هذان النصان إلى أن الشخص يخضع للعقاب حتى لو كان قد قدم هذه العقابر برعونة أو
إهمال ، أى حتى ولو لم يتوافر لديه نية الغش .

الحالات الواقعية ، ولهذا فإنه يبدو من الصعوبة بمكان الحديث عن عقاب على الشروع بصدد بعض أفعاله .

بالإضافة الى ذلك فإنه لا يكفي أن تضافى على الشروع فى التسميم المفهوم الوارد فى قانون كورنيليا ، بل يجب أن نضع فى الاعتبار الأخلاق السائدة فى المجتمع الرومانى ، ومراعاة الواقع القضائى فليس هناك من شك فى أن رأى العام والمحاكم القضائية لا يختلطان معا فى الرفض أو الإنكار ولا فى العقاب بالنسبة للتجارة فى المواد المحرمة أو فى المشروع فى جريمة السم ، فالقصد هو العامل الرئيسى بالنسبة للرومانيين فى تعريف السم ، وتبرير العقاب ، فالمحرض على الجريمة يخضع للعقاب مثله فى ذلك مثل مرتكب الجريمة ، ولذلك يعد مرتكبا للجريمة الشخص الذى يقدم للمجنى عليه مادة تستخدم فى انتاج السم .

فى نهاية المطاف يمكن القول بأنه اذا كان تنظيم الشروع فى جريمة السم وفقا لقانون كورنيليا يبدو سيئا لأنه يختلط مع بعض التدابير البوليسية ، فإن الواقع العملى للمحاكم يضافى على القصد الجنائى الدور الرئيسى فى تحديد العقاب .

المبحث الثالث

الشروع فى جريمة الاعتداء العام

إن الاعتداء فى القانون الرومانى لا يشكل جريمة محددة ، وإنما هناك مجموعة من القوانين الخاصة التى صدرت لمعالجة مختلف أفعال الاعتداء وفقاً لاجراء مناسب . وهذه القوانين كانت توضع فى الغالب الأعم من قبل حكام محققين " quaestio " . وهذه القوانين أدت إلى ميلاد مفهوم جديد دخل القانون الجنائى الرومانى يتمثل فى الاعتداء .

وبعد من أول القوانين التى صدرت فى هذا الشأن قانون بلوتيا الخاص بالاعتداء " la lex ploita de vie " والتى صدر سنة ٧٧ قبل الميلاد بقصد العقاب على من يتمرد أو يعكر ثورة لبيد Lepide (١) .

ومن قبيل التشريعات الخاصة بالعقاب على الاعتداء تلك التى صدرت من قبل الامبراطور قيصر " Cesar " وأغسطس " Auguste " . فقد وضع فى عهدهما قانونى جوليا " les leges juliae de vis " والذى بمقتضاها تم تعيين محكمين يتولون الحكم فى كل الأفعال التى تحدث أضراراً بالأمن العام فى المجتمع بحيث تخضع الأفعال الخطيرة للعقاب المنصوص عليه فى قانون جوليا الخاص بالاعتداء الذى يمس الصالح العام " La lex julia de vis publica " (٢) . أما الجرائم الأقل

(١) C.E. NIN (J. C.) op. cit. p. 123.

(٢) ان العقاب على الاكراه العام ، فى ظل العصر الكلاسيكى كان يتمثل فى عقوبة الحرمان من الماء والنار .

D. 48. 6. 10, 2. ulpioen - D. 48. 6. 11. pr. paul .

===

خطورة فكانت تخضع لقانون جوليا الخاص بالاعتداء الذى يمس الصالح الخاص (١).

وفى الغالبية العظمى من الحالات يتم تحديد القانون الواجب التطبيق على الفعل الاجرامى بالنظر إلى الظروف التى أحاطت بتنفيذ الفعل أكثر من الاعتماد على طبيعة الجريمة ذاتها .

ولدراسة الشروع فى جريمة الاعتداء فإنه يجب علينا أن نتطرق إلى نقطتين أساسيتين من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الخصائص العامة للاعتداء العام .

المطلب الثانى : العقاب على الشروع فى جريمة الاعتداء

== فقد أشار النص الأول إلى العقوبة الرئيسية التى توقع على من يرتكب هذا الفعل ، بينما يشير النص الثانى الى صورة من صور الإعتداء ، وهى هدم المنازل فى المدينة أو القرية باستخدام السلاح والاعتداء على من يقيمون فيها..

وفى ظل الإمبراطورية السفلى تغير العقاب على هذا الفعل بحيث أصبح يتمثل فى عقوبة الإعدام بالنسبة للعامة " Les humuliores " ، والنفى بالنسبة للإشراف " Les honestiores".

(١) إن العقاب على الإكراه الخاص كان يتمثل فى مصادره جزء من أموال الجانى وفقد حقوقه المدنية .

D. 48. 2. 12 . Saturninus - D. 48. 7. 1. marcien . D . 48. 7. 8. Modestin . D. 48. 7. 1. pr . Morcien - D. 48 . 7. 8. Modestin - D. 48. 19. 32. ulnien .

المطلب الأول

الخصائص العامة للاعتداء العام

إن القوانين الخاصة بالاعتداء هي تلك القوانين التي أعادت تنظيم الاجراء الجنائي الذي يتم بمقتضاه العقاب على هذه الجريمة ، ويتمثل ذلك في خلق وظيفة المحكمين الذين يتولون العقاب على مختلف أفعال الاعتداء ، ويتولون تحديد طريقة توقيع الجزاء ^(١). ولذلك يتميز الاعتداء في القانون الجنائي بثلاثة خصائص :-

١- إن الاعتداء لايشكل جريمة محددة ، وانما يشمل مجموعة مختلفة من الأفعال الاجرامية ^(٢).

٢- إن الاعتداء لم يتم صياغته تحت أى شكل محدد وانما يتم الإشارة إلى حالات من خلال النصوص القانونية المختلفة ^(٣). وفيما يتعلق بالترقية بين الاعتداء العام والخاص فإن النصوص القانونية تشير إلى

(١) MOMMSEN. op. cit. 2. p. 374.

(٢) D. 50. 17. 152. pr. ulpien :

" Tout ce qui est fait par violence est poursuivi en justice ou comme un crime de violence publique , ou comme un crime de violence privee ".

(٣) إن فرضية الإعتداء التي يتم تكرارها كثيرا من خلال النصوص القانونية والتي تتفق مع روح القانون الخاص بالإكراه هي جريمة الاعتداء أو التي تقع من جانب عصابات . ومع ذلك فقد أشار قانون جوليا إلى العديد من حالات التعدي مثل التعسف في استخدام الوظيفة - إخفاء المحكوم عليه - حمل السلاح - التعدي =- حجز أموال الغير دون وجه حق - هدم ممتلكات الغير باستخدام القوة .

أن النوع الأول يتم باستخدام السلاح أيا كان نوعه ، بينما يتحقق النوع الثاني بدون استخدام السلاح (١) .

٣- إن العقاب على الاعتداء يتعلق أيضا بعدد من الجرائم التي تحظى بوجود قانونى مستقل مثل : الاستيلاء غير المشروع ، هدم أو تقويض ممتلكات الغير ، الإيذاء ، القتل ، تدنيس المحرمات أو الأشياء المقدسة ، الإضرار بأمن الدولة . فهذه الأفعال تكون لجرائم مختلفة ، إلا أنه يمكن - فى ظل ظروف معينة - أن تعتبرها من قبيل جرائم الاعتداء مثل إيذاء شخص أو الإضرار بممتلكاته . فهذه الجريمة يمكن اعتبارها بمثابة جريمة اعتداء ومن ثم تخضع لقانون كورنيليا الخاص بالاعتداء Lex cornelia de injuriis ويمكن اعتبارها بمثابة جريمة سرقة أو جريمة إعتداء وفقا للظروف التى ارتكب الفعل الإجرامى فى ظلها .

(١) بالنسبة للاعتداء العام . أنظر : D. 48. 6. 9. D. 48. 6. 1. D. 48. 6. 10. pr : D. 6. 11.

D. 48. 6. 10. pr : D. 6. 11.

وبالنسبة للاعتداء الخاص : أنظر : D. 48. 7. 4. pr . D. 48. 7. 3. D. 48. 7. 2.

D. 48. 7. 5.

حيث نجد أن المجموعة الأولى من النصوص تشير الى مجموعة من أفعال التعدى ، والتي تتم باستخدام السلاح مثل التعدى على المنازل فى القرى أو إغتصاب الملكية باستخدام السلاح ، أو التعدى على طفل أو امرأة باستخدام القوة ، أو استخدام العصى من أجل منع مالك الشئ من إخراج أشياء من منزله الذى أشعل فيه الحريق . أو استخدام السلاح فى التعدى على حرمة المنازل الخاصة ... الخ .

بينما تشير المجموعة الثانية إلى أفعال التعدى التي تحدث بدون استخدام السلاح مثل نهب محتويات السفن الفارقة بالقوة ، والتعدى على أى شخص فى تجمهر حتى ولم يكن قاصدا قتله إنتزاع أموال الغير بدون وجه حق ، وتعذيب عبد مملوك للغير إلخ .

إلا أن هناك احدى الجرائم التى تختلط إلى حد ما مع الاعتداء العام وهى جريمة العيب فى الذات الملكية " Le crimen majestatis " وسبب الاختلاط بينهما يرجع إلى أن جريمة الاعتداء العام لها طابع سياسى وهى نفس الخاصية التى تحظى بها جريمة العيب فى الذات الملكية . إلا أن اشتراكهم فى هذه الخاصية لا يطمس الفرق بينهما . فالعقاب على جريمة الاعتداء العام يشمل كل من اشترك فيها أيا كان دوره ، بينما تفترض جريمة العيب فى الذات الملكية وجود باعث أو محرك سياسى يرتكب من قبل المحرض أو المحرك ، وهذا ما يؤدى إلى التفرقة فى العقاب بين من ارتكب الجريمة وبين من حرض عليها .

وإذا نظرنا إلى التشريعات الجنائية الحديثة يتلاحظ لنا أن فعل الاعتداء يمثل العديد من الجرائم . ففى التشريع الجنائى المصرى يتجلى الاعتداء فى العديد من الجرائم مثل جنابة التعذيب أو جنحة دخول مسكن دون رضا صاحبه ودون ترخيص قانونى ، وجنحة شراء عقار أو منقول قهرا ، وجنحة أخذ منقول أو تلف قهرا ، جنابة اكراه المحافظين ، وجريمة العدوان على حرمة الدين ، جريمة اتلاف الأشياء العمومية الخ (١) .

(١) د / رمسيس بهنام - الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - دار المعارف بالأسكندرية - سنة ١٩٨٧ ص ٢٧٥ ومابعدها . جند عبدالملك - الموسوعة الجنائية - ج ٢ ص ١٧٩ ومابعدها - د / رمسيس بهنام - الإجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا - دار المعارف - الاسكندرية سنة ١٩٨٤ ص ٥٠٥ ومابعدها .

المطلب الثانى

العقاب على الشروع فى جريمة الاعتداء العام

إن الشروع فى جريمة الاعتداء قد تم إثارته بصدد العديد من الأفعال الفردية ، وتم معالجته بنفس الطريقة التى اتبعت فى علاج جريمة الاعتداء على مال الغير . فالتجهر غير المشروع وتكوين العصابات المسلحة ، وحمل السلاح بغرض إساءة استعماله والتعسف فى استعمال الحق بغية تحقيق هدف سياسى كلها تكون جرائم اعتداء . أما القوانين الخاصة بالاعتداء تعاقب أفعال محددة ومختلفة باعتبارها جرائم تامة ، ومع ذلك فإن هذا العقاب ليس بعيدا عن مشكلة الشروع . فإذا كانت هذه الأفعال خاضعة لعقاب خاص وقاس فإن هذا يرجع الى الخطر السياسى والاجتماعى الذى تسببه هذه الأفعال ، والذى يتضح من خلال الارادة الظاهرة لمرتكبيه .

فالعقاب على هذه المعاصى أدى إلى اختفاءها من جذورها ، وأدى إلى القضاء على ظاهرة السلب والقتل التى كانت تتفشى فى المجتمع الرومانى من حين لآخر فالعقاب على الشروع فى مثل هذه الحالات أدى إلى القضاء عليها . فالقوانين الخاصة بالعقاب على جريمة الاعتداء مثل قانون كورنيليا تعاقب على كثير من المعاصى المختلفة . إلا أن بعض هذه القوانين يعد امتداد طبيعى لقوانين أخرى ، ونتيجة لذلك تولد انطباع لدى الفقهاء الرومان بأن ذات القانون يعاقب بذات العقوبة الجريمة الكاملة والشروع فيها .

وفى الحقيقة فإذا كان قانون جوليا يعاقب على أفعال الاعتداء

المادى مثل نزع الحيازة ، أو السلب والنهب ، أو التعدى فإنه يعاقب على الأفعال التى تعد بمثابة شروعا فيها وبصفة خاصة اذا كانت هذه الأفعال مصحوبة بحمل سلاح أو تكوين عصابات مسلحة .

وقد أكد ذلك العديد من الفقهاء الرومان ، فقد أشار الفقيه مارسين إلى التجمهر الثورى وحمل السلاح باعتبارهما من قبيل أفعال الشروع ، اذ يقول " أن قانون جوليا ينطبق على هؤلاء الذين يشروعون فى القيام بأعمال شغب أو عمل تجمهر ثورى ، وينطبق أيضا على الذين يحتجزون عبدا أو حرا تحت تهديد السلاح " (١) . ويسـتـطرد قائـلا " أن قانون جوليا ينطبق على القاصر الذى يحمل السلاح علنا " (٢) . كما ينطبق هذا القانون على هؤلاء الذين يقتحمون المنازل باستخدام القوة وذلك أثناء تجمهر أو يستخدمون السلاح من أجل نهب وسلب أموال الغير (٣) .

وقد أقر الفقيه أولبيان بالعقاب على الشروع فى جريمة الاعتداء ،

D.48. 6. 3. pr. (١)

" La cause est la meme a l'egard de ceux qui ont forme le projet d'exciter du tumulte ou ume sedition . et ont Tenu en armes des esclaves ou des hommes libres " .

D. 48. 6. 3. 1. . (٢)

" Est tenu de la meme loi , celui qui etant pubere a sorti en public avec une arme " .

D. 48. 6. 3. 2. (٣)

" Dans la meme cause , sont ceux qui donnant un exemple pernicieux ont dans un attroupement , dans une sedition , force des maisons de campagne et avec des traits ou des armes pilli les proprietes " .

بقوله " إن قانون جوليا ينطبق على الشخص الذى يمنع شخص آخر من ممارسة حقه فى التقاضى أو يمنع القضاء من اصدار الحكم الذى يتفق مع القانون باستخدام الغش ، كما ينطبق هذا القانون على الشخص الذى يرغم أحد رجال السلطة أو الامبراطور على اصدار أمر مخالف للقانون أو الشخص الذى يستخدم القوة غير المشروعة ضد آخر لحمله على لعب القمار أو الاستيلاء على أمواله . كما ينطبق ذات القانون على الشخص الذى يحمل سلاحا فى مجلس عام أو جلسة محكمة وذلك باستخدام الغش (١) " .

كما يقر بأن قانون جوليا ينطبق أيضا على الشخص الذى يستغل تجمهرا ، ويعتدى على شخصا آخر حتى ولو لم يؤدى ذلك إلى قتله " (٢) .

وقد أكد ذلك أيضا الفقيه سكافولا بقوله " إن قانون جوليا ينطبق على الشخص الذى يستغل تجمهر ويتعدى على شخص بالضرب أو البتر حتى ولو لم يؤدى ذلك إلى قتله " (٣) .

D.48. 6.10.pr. (١)

" Celui qui par dol aura empeche l'exercice paisible de la juridiction , ou les juges de prononcer comme ils le divent , ou celui qui ayant la puissance ou l'empire aura decerne , ordonne , bait contre ce que le droit lui permet , celui qui aura force fnjustement quelqu'un de lui promettre en public ou en particulier des jeux ou de l'argent .." .

C. 48. 6. 10.1. (٢)

" est soumis a cette loi aussi celui qui aura employe un rassemblement et la violence pour faire battre et frapper quelqu'un ' quoiqu' il n'en soit pas mort " .

C. 48. 1. 2. (٣)

" cette loi comprend celui qui par le moyen d'un attroupement aura fait violence en frappant et pattant quelqu'un ' quoiqu'il ne soit pas tue .

وهناك بعض من فقهاء القانون الرومان الذين يقرون بأنه ليس من الضروري أن يكون هناك قتل إنسان لكي يتم العقاب على فعل الاعتداء ، وهذا ما يؤدي إلى القول بأن العقاب عليه ، يمتد ليشمل بعض وسائل أو طرق القتل باعتبارها من قبيل أفعال الشروع التي تسبق حدوثه .

إن العقاب على حمل السلاح باعتباره نوع من الاعتداء يقتضى وجود سوء نية لدى مرتكب الفعل . إلا أن هناك العديد من نصصر القانون الروماني التي تعاقب على الفعل في حد ذاته ويصرف النظر عن سوء أو حسن النية ^(١).

إلا أن غالبية النصوص تقتضى ضرورة توافر ارادة إجرامية ^(٢)، فقد أشار الفقيه بول إلى أن هؤلاء الذين يحملون السلاح بهدف الدفاع عن أنفسهم لا يجب أن نفترض توافر ارادة القتل لديهم ^(٣) .

ويفهم المخالفة ، فإن القصد الإجرامى يعد شرط ضروريا من أجل تطبيق العقوبات الواردة فى قانون جوليا .

ويجب الإشارة فى هذا المقام الى أن بعض نصوص القوانين المتعلقة بالاعتداء لها علاقة وثيقة ببعض نصوص قانون كورنيليا الخاص بالقتل والذي يعاقب بالاعدام الشخصى الذي يحمل سلاحا من أجل قتل إنسان أو

(1) D. 48. 6 . 3. 1. Marcien .

(2) D. 487. 6. 10. pr. ulpien .

(3) D. 48. 6. 11. 2. Paul .

" Ceux qui portent des armes a l'effet de defendre leur vie , ne paroissent pas les avoir pour tuer quelqu'un " .

سرقته ، وهذه العلاقة تبرهن على أن هذه النصوص قد تم وضعها فى ظل ظروف سياسية متشابهة وأنها تعاقب كل هذه الأفعال الاجرامية حتى ولو لم تكن مرتبطة بحمل السلاح .

ولذلك يبدو منطقيا التأكيد بأن قانون كورنيليا كان يشمل فى نطاقه كل الأفعال التحضيرية الفردية (أى كل أفعال الشروع) بينما تشير القوانين المتعلقة بالاعتداء إلى حمل السلاح باعتباره الخاصية الأساسية لكل أفعال الشروع التى تدخل فى نطاقها ، فقانون كورنيليا يعاقب على حمل السلاح الذى يهدف إلى تحقيق جريمة قتل أو سرقه . أما القوانين الخاصة بالاعتداء تعاقب على حمل السلاح طالما توافر سوء النية لدى مرتكب هذا الفعل .

وحقيقة الأمر أنه لا يوجد خلاف بين قانون كورنيليا والقوانين المتعلقة بالاعتداء فى هذا المضمار ، إذ أن اشتراط سوء النية فيمن يحمل السلاح من قبل القوانين المتعلقة بالاعتداء تتفق مع ضرورة توافر نية القتل أو السرقة الواردة بقانون كورنيليا ، إذ أن ذلك يعد دليلا على سوء نية مرتكب الفعل .

بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلاف بين هذه القوانين يزول من خلال التطبيق العملى للنصوص . إذ أن الاختيار بين تطبيق قانون كورنيليا المتعلق بالقتل وقانون جوليا المتعلق بالاعتداء العام أو المتعلق بالاعتداء على الذات الملكية يتم تحديده بالنظر إلى الاعتبارات السياسية والملائمة الاجرائية .

- خلاصة :

إن مفهوم الاعتداء يعد مفهوما واسعا يمتد ليشمل العقاب على جرائم جديدة ، وانزال العقاب الفعال على جرائم كان يتم العقاب عليها سابقا باعتبارها جرائم مستقلة ، كما أدى إلى تشديد العقاب على بعض الأفعال طالما كانت الظروف المحيطة بها تبرر ذلك ، وهذه الشدة تظهر من خلال المحاكم الخاصة التي أنشأت لتتولى العقاب على هذه الأفعال ، ومن خلال الإجراءات السريعة للمحاكمة . وتبدو هذه الصرامة أكثر وضوحا من خلال العقاب الذى يوقع على ارتكاب بعض أفعال الشروع أو الأفعال التحضيرية ، باعتبار أنها تشكل جرائم كاملة .

فالقوانين المتعلقة بالاعتداء لا تنطبق على بعض جرائم القتل أو السرقة أو الجرائم السياسية فقط ، وإنما تطبق أيضا على الأفعال التى تمهد لارتكابها وتظهر ارادة الجانى واصرارها على تنفيذ الجريمة . بلاشك فإن الاعتداء يعد جريمة متميزة إلا أن هذه الجريمة تشغل مكانا خاصا فيما يتعلق بالتطور التاريخى للشروع فى روما ، حيث أن سبب نشأتها لم يكن بقصد تشديد العقاب على أفعال كان معاقبا عليها منذ عهد الامبراطور سيلا SYLLA وإنما بقصد امتداد نطاق العقاب على المعاصى المختلفة التى كانت تؤدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم .

المبحث الرابع

الشروع فى نطاق جرائم الاعتداء على الدولة

كل جريمة تمس بأمن الدولة واستقرارها تقتضى حدوث اعتداء على النظام الاجتماعى بها ، إلا أن هناك بعض الجرائم التى تمس الدولة مباشرة ، وهى التى تهدد وجودها أو استقرارها مثل الخيانة العظمى أو العيب فى الذات الملكية " Perduellio et majestas " ، أو تلك التى تخالف القواعد التى تحدد اختصاصات الحكام "ambitus" ، أو تلك التى يترتب على ارتكابها خسارة بأموال الدولة أو أموالها " crimen rapetundarm " .

وفى هذا المقام يشار التساؤل الآتى :- هل الدولة التى تتولى وضع القوانين العقابية تعاقب على الشروع الموجه ضد أمنها أو أموالها بعقاب أشد قسوة من العقاب الذى يوقع فى حالة ما إذا كان المجنى عليه فى هذه الجرائم فرد عادى ؟

وللاجابة على هذا التساؤل فإننا نعرض للشروع فى هذه الجرائم على النحو التالى :

المطلب الأول : العقاب على الشروع فى جريمة الخيانة العظمى .

المطلب الثانى : العقاب على الشروع فى الجرائم الأخرى الموجهة ضد الدولة .

المطلب الأول

العقاب على الشروع فى جريمة الخيانة العظمى

أولاً: مفهوم الجريمة :

- فى روما القديمة كان يشير مصطلح "perduiellis" إلى العدو سواء كان خارجياً أو داخلياً . ومن ثم كانت الخيانة العظمى تشمل كل الأفعال العدائية التى ترتكب ضد الرومانيين ، والعقاب الذى كان يوقع على مرتكبها هو العقاب الذى كان يوقع على من يتهرب من الجندية ^(١).

- أما فيما يتعلق بالمفهوم البدائى لمصطلح Majestas فى نطاق القانون الجنائى كان يقصد به العيب فى جلالة الملك أو آلهة الرومان ^(٢). إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد الأشكال أو الصياغات الأولى لهذه الجريمة . إذ يرى الفقيه مومسين أن هذه الجريمة والمصطلح الذى يعبر عنها ثم وضعه بهدف توفير الحماية لزعماء العامة . نظراً لأن مفهوم الخيانة العظمى كان يحمى فقط الحكام الذين ينتمون إلى طبقة الإشراف ^(٣). وفى ظل العصر العلمى بدأ تعبیر العيب فى الذات الملكية يتسع نطاقه بحيث يشمل بعض الأفعال التى تمثل جريمة خيانة عظمى اذ يعرفه

CHILTON (C. W.) " The roman law of treason " . J. R. S. 1955. (١)
p. 73 - 81.

BONPARD (R.) " Le crime de lese majeste " . These droit . (٢)
Paris 1888 - CALLEWART (C.) " Les premiers chretiens et
l'accusation de lese - majeste " . in Rev. quest . historiques .

MOMMSEN . op. cit. 2. p. 234- 235.

(٣)

الفقيه أولبيان بأنه " الجريمة التى ترتكب ضد الشعب الرومانى أو تلك التى تهدد استقراره . ومن ثم يعد مرتكبا لهذه الجريمة الشخص الذى يهرب الرهائن بخيانتة ويدون أمر من الحاكم المختص بالرهائن ، والشخص الذى يكون مع عصابات مسلحة اتحاد مناهض للدولة بحيث يشغلون أماكن عامة أو معابد أو يقومون بعمل تجمهر أو تجمع من أجل حث الناس على الثورة أو التمرد الشعبى . والشخص الذى يشترك مع آخرين بقصد قتل أحد الحكام الرومانيين ، وكذلك الشخص الذى يحمل السلاح ضد الدولة . والشخص الذى يرسل بإقرار كتابى إلى أعداء الشعب الرومانى يعرفهم من خلاله على مشروع الدولة الرومانية . والشخص الذى يحرض الجنود على الثورة ضد الدول^(١) .

أما فيما يتعلق بالعقاب ، يتلاحظ أن قانون الألواح الاثنى عشر قد عاقب على بعض الجرائم التى ترتكب ضد الدولة ^(٢) حيث يشير هذا القانون إلى أن الشخص الذى يشير الأعداء أو الذى يسلم إلى الأعداء أحد المواطنين يعاقب بالعقوبة الرئيسية .

إلا أن هذه الجريمة لم تخضع لتشريع دائم أو مستمر إلا فى ظل الامبراطور سيلا ، ولم تعد تخضع لقوانين الظروف ، فقد عين حاكما

(١) ان التعبيرات التى استخدمها فقهاء القانون والأدب لتعريف جريمة العيب فى الذات الملكية متعددة ونطاقها واسع جدا .

D. 48. 4. I. I - ulpien . D. 48. 4. 4. pr. Scaevola .

D. 48. 4. 3. pr . Marcien .

(٢)

" La loi des douze tables ordonne que celui qui aura suscité un ennemi , on qui aura livré a l'ennemi un citoyen - sont puni d'une peine capitale .." .

مختصا بالعقاب على هذا النوع من الجرائم . ،أخيرا فإنه بمقتضى قانون جوليا المتعلق بالخيانة العظمى " La lex julia majestatis " قد رسخ الامبراطور قيصر ، والامبراطور أغسطس بصفة نهائية مفهوم هذه الجريمة (١).

ثانيا : الأركان الموضوعية لجريمة الخيانة العظمى :

إن كل جريمة عامة يمكن أن تؤدي إلى حدوث ضرر بالمجتمع ، وهذا ما يميزها عن الجريمة الخاصة التى تهدف بالأساس إلى حدوث ضرر بالأشخاص . فلكى تكون الجريمة ماسة بالدولة فإنها يجب أن تؤدي مباشرة إلى الإضرار بالنظام السياسى للدولة (٢).

فجريمة الخيانة العظمى تحتل مكانا رئيسيا بين كل جرائم القانون الرومانى ، ومن ثم فإن مشكلة الشروع فى هذه الجريمة لا يتم تناولها بنفس الطريقة التى تتم بها الجرائم الأخرى .

بداية فإن مفهوم الخيانة العظمى يعتبر مفهوما واسعا يجيز توقيع العقاب على مختلف الجرائم ذات الصبغة السياسية ، ومن ثم فإنه لا يمكن الحديث عن مشروع فى الجريمة إلا اذا كان مفهومها محددا بواسطة القانون

(١) فى ظل هذه الفترة فقدت جريمة الخيانة العظمى مفهومها البدائى وأصبحت لاتعنى سوى الأفعال التى تمثل خطر يفوق جريمة العيب فى الذات الملكية. 1. 1. 4. 48. D .

(٢) لاتوجد جريمة العيب فى الذات الملكية إذا كان تحاور الحكام لسلطاتهم لاىؤدى إلى أضرار عامة . كما لاتوجد هذه الجريمة إذا كانت الأضرار التى نتجت عن هذه الجريمة لاتمس إلا المصالح المادية للدولة (الأموال الخاصة بالدولة) .

أنظر :

GENIN (J. C.) op. cit. p. 137.

بحيث يسمح بتحديد ما اذا كانت الجريمة قد تم تنفيذها (جريمة كاملة)
أو ما اذا كانت فى مرحلة البدء فى التنفيذ . فحينما يتصف مفهوم الجريمة
المعاقب عليها بالمرونة الكافية بحيث يجيز للقاضى أن يتوقع تنفيذ
الجريمة ، فإن فعل الشروع يكون خاضعا للعقاب وفقا لتقنية مختلفة عن
تلك المتعلقة بالشروع .

إلا أن عدم ضبط مفهوم هذه الجريمة قد أدى إلى حدوث تعسف أو
تجاوز من قبل السلطة فى روما . فإذا كانت النصوص التى تعاقب على
هذه الجريمة فى القانون الرومانى مكبلة وتفسيرها غير مقبول بصفة مطلقة
، فإنه لا يجب أن نستنتج من ذلك أن القانون الرومانى لا يعاقب على أفعال
الشروع المتعلقة بهذه الجريمة ، فالجريمة التى ترتكب ضد الدولة هى فى
الأساس عبارة عن شروع أوقف أو تم عرقلته قبل أن يتم تنفيذها ، وأن عدم
النجاح فى التنفيذ لا يضافى على الفعل شرعية قانونية ، ولا يغير مجرى
التحقيق لدى القضاة ، ففى القانون الرومانى والقوانين الجنائية الحديثة
يختلط الشروع بالجريمة الكاملة بصفة مطلقة فى مجال الجرائم السياسية.
فالفقه الرومانى كان لا يشعر بالحاجة إلى التمييز بين الشروع والجريمة
الكاملة فى أغلب الحالات ، بل يكفى أن يبدأ التنفيذ حتى يخضع الفعل
الإجرامى للعقاب .

ويمكن التأكيد بأن القانون الرومانى كان يعاقب فى بعض الأحيان على
بعض الأفعال الواقعية باعتبارها تمثل جريمة من جرائم الخيانة العظمى .
إذ عرفها الفقيه أولبيان بأنها " الجريمة التى ترتكب ضد الشعب

الرومانى أو ضد أمن المجتمع" (١) ثم أشار بعد ذلك إلى عدد من الحالات الواقعية مثل الشخص الذى يهرب أحد الأعداء بخيانته وبدون أمر الأمير المختص بالرهائن . أو العصابات المسلحة التى توحد فى المدن أو تتحد ضد الدولة أو يتجمعهرون فى أماكن عامة أو فى معابد أو يقومون بعمل مظاهرات من أجل تحريض الناس على العصيان ، فكل هذه الحالات تخضع للعقاب باعتبارها تمثل شروعا فى جريمة الخيانة العظمى .

أما مجرد التفكير أو الحديث بكلام غير مثير فإنه يظل غير خاضع للعقاب ، فلكى يخضع القصد الجنائى للعقاب لابد من التعبير عنه بواسطة فعل أو معصية " .

ومع ذلك فإن هناك نص قانونى للفقهاء بول يقضى بأن هذه الجريمة تبدأ منذ ميلاد القصد الجنائى لدى مرتكبها إذ جاء بهذا النص "أنه منذ اللحظة التى يشعر فيها المتهم بأنه مذنب ومعرض لتوقيع بعض العقوبات فإنه يفقد الحق فى الحرية (العق) من لحظة إحساسه بجريمته وليس من لحظة الحكم عليه " (٢) .

(١) C. 48. 4. 1. 1- Ulpian .

فقد أشار الفقيه أولبيان إلى أن الفكرة أو الإيماء بالقيام بالفعل لايعتبر بمثابة رأى تم التعبير عنه وإنما يعتبر بمثابة فعل إيجابى يخضع للعقاب.

(٢) C. 48. 9. 15. pr. Paul.

" ... L'empereur Antonin a decide dans un rescrit adresse a calpurnius- criton , que des le moment que l'accuse qui se sent coupable est certain de la peine qui doit lui etre infligee , il perd la faculte d'accorder la liberte par la conscience qu'il a de son crime plutot que par la condamnation GENIN (J. C.) . op. cit. p. 139 .

وقد لاحظ الفقيه سيجر "Seeger" بأن القصد الجنائي الوارد بهذا النص يقتضى وجود دلائل سابقة على تنفيذ الجريمة ، ومن ثم وجود نوع من العقاب على الشروع (١) .

ثالثا: الشروع فى الجريمة :

يحتوى القانون الرومانى على مجموعة من النصوص القانونية التى تعاقب صراحة على بعض أفعال الشروع :

الشروع المتعلق بالجرائم التى ترتكب ضد الدولة :

١- تعتبر جريمة الاعتداء على الدستور القائم هى الجريمة الأشد خطورة على النظام السياسى فى الدولة . فجريمة التخريب أو قلب نظام الحكم تبدأ وتنتهى مع فعل الشروع ، إذ أنه بنجاح الانقلاب يصبح من المستحيل العقاب على الشروع نظرا لأنه قد فقد معناه الوارد بالقانون الجنائى .

وفى ظل النظام الجمهورى كان الشروع الذى يهدف إلى إلغاء الدستور لا يعد جريمة (٢) أما العمل الذى كان يهدف إلى إعادة الملكية من جديد كان يشكل فى بعض الأحيان خيانة عظمى .

ولكن بفعل براعة الامباطور أغسطس عادة الملكية إلى الظهور من جديد ، ومع ذلك فإنه حتى عهد الامباطور دقلديانوس Diocletien

GENIN (J. C.) . op. cit. p. 139 . (١)

MOMMSEN . op. cit. 2 . p. 360 - BOMPARD (R.) " Le crime de (٢)
lese - majest " . These . droit . paris . 1888

لم يكن النظام الامبراطورى قد وصل إلى تشكيل النظام السياسى أو عرف فكرة الحماية القانونية ، ولذلك فإن المركز الامبراطورى كان خاليا ، ومن ثم فإن أى عمل تدليس لا يصاحبه جريمة من جرائم القانون العام لا يتم ملاحقته قانونا ، نظرا لأن طريقة الوراثة أو الاختيار لم تكن قد فرضت باعتبارها من وسائل أو طرق تعيين الامبراطور ، فلا يوجد نص قانونى يجيز التفكير فى أن الشروع فى إقامة النظام الجمهورى يمثل جريمة تخضع للعقاب ، وأن تعذيب الأشخاص الذين كانوا يعتقدون الفكر الجمهورى قد تم بدون الاستناد إلى أى مبدأ قانونى . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يبدو من الصعوبة بمكان تحريم الشروع الذى يهدف إلى إقامة نظام يدعى فيه الأمير بأنه الحاكم والحامى .

ونظرا لأن النظام الامبراطورى قد أنشأ بطريقة بطيئة وأخذ فترة طويلة حتى استطاع أن يقضى على شرعية النظام الجمهورى فإن الأمير يتصف بالقدسية مثله فى ذلك مثل الدستور الذى يضعه حكامه . ومن ثم فإن الفعل الذى يكون خاضعا للعقاب ليس هو التعدى على أمير ملكى غير موجود من الناحية القانونية ، ولكنه التعدى على شخص يعلن أنه الحائز الشرعى للمركز الامبراطورى بالوراثة عن أسلافه .

وفى ظل القرون الأولى للعصر الامبراطورى ، كانت لا تحتاج السلطة إلى حماية قانونية خاصة : إذ أنه من بين النصوص القانونية التى تشير إلى الحالات المتعددة الخاصة بجريمة الخيانة العظمى ، لا يوجد ما يشير إلى التعدى الذى يحدث على حياة أو شرف الامبراطور بينما تعاقبه على الاهانة التى توجه ضد تماثيله أو صورته . فقد أشار الفقيه اسكافولا إلى

أن مجلس الشيوخ قد أعفى من العقاب الشخص الذى يهدم تماثيل الامبراطور التى لاتحظى موافقته عليها ^(١)، كما أشار الفقيه مارسين إلى أن الشخص الذى يصلح تماثيل الامبراطور التالفة نتيجة لقدمها لا يعد مرتكبا لهذه الجريمة ^(٢). وأشار الفقيه فينلوس إلى أن هؤلاء الذين يهدمون تماثيل أو صور الامبراطور التى تم تثبيتها سابقا يقعون تحت طائلة قانون جوليا الخاص بجريمة الخيانة العظمى ^(٣).

٢- إن جريمة الخيانة العظمى لم تكن هى الجريمة الوحيدة التى توجه للنظام الامبراطورى ، وانما كل الجرائم المختلفة التى يمكن أن توجه للنظام السياسى تعتبر من هذا القبيل سواء بطبيعتها أو بمدى خطورتها ، فأى فعل إيجابى من قبيل هذه الجرائم يعد بمثابة جريمة كاملة حتى ولو كان فى مرحلة الشروع .

وفى هذا الصدد يجب ملاحظة أن بعض هذه الأفعال قد لا تسبب الضرر الذى يهدف إليه مرتكبها فى بعض الأحيان : فالمعلومات التى

D. 48. 4. 4. 1. Scevola . (١)

" Le senat a decharge de cette accusation celui qui feroit fondre des statues de l'empereur non approuvees " .

D. 48. 4. 5. pr . Marcien . (٢)

" Cen 'est pas commettre le crime de lese majeste que de reparer les statues de l'empereur endommagees par la vetuste " .

D. 48. 4. 6. venuleius - Saturninns . (٣)

" Ceux qui auront fondu les statues où les images de l'empereur deja consacrees , ou fait quelque chose de semblable , sont tenus de la loi julja sur la majeste " .

يسلمها أحد الأشخاص إلى العدو قد تكون عديمة الجدوى ، وقد تكون المشورة أو النصيحة التى يسديها إلى العدو غير مؤثرة (١). ومع ذلك فإن هذه الأفعال تخضع للعقاب باعتبارها جريمة كاملة وبدون أن يكون هناك مجال للحديث عن شروع فى الجريمة (٢).

ففى موضوع الخيانة العظمى تشور مشكلة الشروع بطريقة بسيطة وما إذا كان القانون ينظر إلى نتيجة الجريمة فقط ، فإن القانون الخاص بهذه الجريمة يعاقب على مجموعة من الأفعال التى تدخل فى نطاقها حتى ولو لم يترتب على ارتكابها أى أثر ، وفى المقابل إذا كان الحكم يصدر وفقا لتنقية مجردة ، فإنه يجب التأكيد بأن هذه الأفعال تخضع للعقاب وفقا للقانون الرومانى باعتبارها جرائم كاملة من الناحية القانونية فالجريمة تعتبر قد نفذت من لحظة تنفيذ الفعل المجرم ، وليس من لحظة إلحاق الضرر بالمجتمع .

ففى حالة الجرائم الشنيعة ، أو الأفعال الاجرامية التى تكون نتائجها

D. 48. 4. 1. 1. ulpien . (١)

بصفة عامة فإن كل شروع يهدف إلى تحريض العدو ضد روما كان يخضع للعقاب فى ظل قانون الألواح الإثنى عشر . أنظر : D. 48. 3. pr .

(٢) ويمكن أن يخضع للعقاب أيضا - بصرف النظر عن مدى فعالية أثره - كل عمل يؤدى إلى إعلان الحرب ضد روما ، التجمهر غير الشرعى ، الإعتداء المسلح - تكوين العصابات المسلحة - والتي تشكل فى مجموعها جرائم إعتداء . فهذه الأفعال تدخل فى دائرة جرائم العيب فى الذات الملكية . إذا كانت موجهة للشعب الرومانى أو ضد نظامه .

أنظر : D. 48. 4. 1. 1.

وكذلك الأمر بالنسبة للتحريض على الثورة أو الانقلاب ، إذ كان يخضع لعقاب أشد صرامة فى ظل العصر الإمبراطورى أنظر : D. 48. 19. 38. 2.

مؤكدة ، ويكون الشروع فيها على درجة من الخطورة مما يستدعى توقيع العقاب السريع عليه .

واذا كانت هذه الجرائم قد حظيت بعناية من قبل الفقهاء الرومان ، فإن القوانين الجنائية الحديثة قد أشارت إليها ، فقد أشار قانون العقوبات الفرنسى ، فى الباب الأول من الكتاب الثالث إلى الجرائم التى ترتكب ضد المال العام كما أشار هذا القانون إلى أن بعض هذه الجرائم تكون قد ارتكبت بمجرد ارتكاب الأفعال الإجرامية حتى لو لم تكتمل الجريمة . فالمؤامرة تخضع للعقاب حتى ولو لم يكن قد بدأ ارتكاب الفعل أو بدأ التحضير للتنفيذ ، بل أن مجرد الحديث عن مؤامرة يشكل جريمة (١) .

كما تضمن قانون العقوبات المصرى العديد من الجرائم التى تمثل إعتداء على الحكام أو على النظام ، مثل مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره ، وجناية التحريض العلنى على قلب نظام الحكم وجناية تحريض الجند علانية على العصيان ، وجنحة التحريض علنا على عدم الانقياد للقوانين ، وجنحة إهانة رئيس الجمهورية علنا ، وجنحة إهانة أو سب مجلس الأمة علنا (٢) .

خلاصة :

فى القانون الرومانى وكذلك القوانين الجنائية الحديثة يبدو من الصعوبة بمكان بصدد الجرائم التى ترتكب ضد الدولة الفصل التام بين الشروع والجريمة الكاملة لاسيما اذا كان هناك مساس بمصلحة الدولة .

(١) انظر قانون العقوبات الفرنسى ، المادة ٩٤ ، المادة ٩٤/٤ ، المادة ٨٦ ، ٩٣ ،

(٢) انظر فى هذه الجرائم د/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - وكذلك المواد ١٣٣ عقوبات ، ١٣٤ ، ١٦٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٤ .

المطلب الثانى

العقاب على الشروع فى الجرائم الأخرى

الموجه ضد الدولة

إذا كانت جريمة العيب فى الذات الملكية هى الجريمة السياسية الأشد خطورة على النظام السياسى فإن هناك بعض الجرائم الأخرى التى تشكل خطرا على المجتمع ، فهناك الجرائم التى ترتكب من بعض المرشحين لعضوية المجالس المختلفة أثناء حملاتهم الانتخابية والتى كان يطلق عليها الفقهاء الرومان مصطلح ambitus . وهناك الجرائم الخاصة بتعسف السلطة والمطالبة بأكثر مما هو مستحق من قبل الحكام ، وكان يعبر عنها بمصطلح crimen repetendum وأخيرا هناك جرائم السرقة التى تمس أموال الآلهة sacrilegium أو سرقة أموال الدولة peculatus " لذلك سوف نعرض لمدى العقاب على الشروع فى هذه الجرائم من خلال الفروع التالية

الفرع الأول : العقاب على الشروع فى الجرائم الانتخابية

الفرع الثانى : العقاب على الشروع فى جريمة اختلاس أموال الدولة

الفرع الأول

العقاب على الشروع فى الجرائم الانتخابية

"L'ambitus"

أولاً: تعريفها وتطورها

يقصد بهذه الجريمة فى الفقه الرومانى إتباع منهج مخالف للقانون بغية الوصول إلى وظيفة عامة يتم تقلدها عن طريق الانتخاب . وبمعنى آخر تتمثل هذه الجريمة فى استخدام طرق غير شرعية أثناء الحملة الانتخابية للمرشحين .

وهذه الجريمة لم يكن لها مكان فى ظل العصر العلمى نظراً لأن تقليد المناصب والوظائف كان يتم عن طريق التعيين من قبل الملك وليس عن طريق الانتخاب (١) .

أما فى ظل القانون القديم كان شراء الأصوات يمثل جريمة أساسية

D. 48. 14. 1. pr. Modestin .

(١)

فقد أشار الفقيه مودستان من خلال هذا النص الى عدم وجود مكان لتطبيق قانون جوليا الخاص بالعقاب على المؤمرات والدسائس نظراً لأن تقلد مناصب الحكام أصبح من اختصاص الأمير وليس بالانتخاب من قبل أفراد الشعب .

" Cette loi aujourd'hui n'a plus lieu à Rome que la création des magistrats appartient à la vigilance du prince et non à la faveur du peuple " .

انظر فى هذا الموضوع :

CHAIGNEC (F) " L'ambitus et les mœurs electorales des Romains " These . droit . paris . 1911.

متميزة ترتبط بمفهوم التزوير والشهادة الزور وفساد أو رشوة القضاء .
وفى المقابل كانت الأفعال الواقعية الأقل خطورة خاضعة للعقاب وفقا
للمعايير المتعلقة بالاستفتاء ، والى تنظم لوحات الدعاية للمرشحين أو
الجولات الانتخابية التى ينفذها المرشحون . وهذه العقوبات كانت لاتقدر
كما فى حالة الجرائم الكاملة وانما تتمثل فى الغرامة ، إذ أن الأفعال
المتعلقة بالانتخابات لم تكن قد أخذت مفومها الجنائى فى ظل هذه الفترة.
أما فى ظل العصر الجمهورى فقد تعددت القوانين التى تعاقب على
العديد من الأفعال الاجرامية المتعلقة بالانتخابات منها القانون الصادر
عام ١٨١ق.م ، والقانون الصادر سنة ١٥٩ق.م ، والقانون الصادر سنة
١١٤ق.م ، وقانون كورنيليا الصادر سنة ٨١ق.م ، وقانون كاليبورنيا
الصادر سنة ٦٧ق.م ، وقانون توليا الصادر سنة ٦٤ق.م . وقانون بومبيا
الصادر سنة ٥٢ق.م (١).

ووفقا لهذه القوانين كانت الأفعال الاجرامية الخاصة بالانتخابات
تمثل جريمة خاصة ومستقلة عن جريمة شراء الأصوات ، وتخضع العقاب
مشدد يختلف من حالة إلى أخرى وفقا للقانون الذى يطبق عليها . وابتداء
من القانون الصادر سنة ١١٤ق.م تم انشاء حاكم محقق خاص بالتحقيق
فى هذه الجرائم (٢).

وفى ظل العصر الامبراطورى أصبحت السلطة المختصة بالانتخابات
هى التى تسمح بدخول الناس إلى مجلس الشيوخ ، ومع ذلك فإن الأعمال غير

GENIN (J. C.) op. cit. p. 144. (١)

MOMMSEN. op. cit. p. 205 - 206. (٢)

الشرعية والضغوط التي تحدث للناخبين لم تترك بدون عقاب ففي العام الثامن عشر قبل الميلاد أصدر الامبراطور أغسطس قانون جوليا الخاص بالعقاب على الجرائم الانتخابية ^(١) . وبعد ذلك أصدر الامبراطور تراجان "Trajan" مرسوما يقضى بمعاقبة عضو مجلس الشيوخ الذي يرتكب جريمة انتخابية وذلك بناء على طلب المجلس ذاته .

وقد أشار الفقيه الروماني مودستان إلى أن قانون جوليا لم يفقد وجوده في ظل هذا العصر لاسيما بصدد الجرائم الانتخابية التي تحدث في روما حتى في ظل الفترة التي كان يتم فيها تعيين الحكام من قبل الأمراء وليس بالانتخاب .

فهذه الجريمة لم تندثر في ظل العصر الامبراطوري وانما تغير محتواها فقط ، إذا أصبحت تشمل هذه الجريمة الضرائب الجديدة التي تفرض بطريقة غير شرعية ^(٢) ورشوة القضاة أو دخول منازلهم من ^(٣) قبل

C. 48. 14. 1. Modestin . (١)

فقد أشار هذا النص إلى أن الشخص الذي يخالف القانون المشار اليه بعاليه يحكم عليه بدفع مائة قطعة من الذهب ويوصم بالعار .

" Que si , dans une ville municipal quelau'un est contrevenu a cette loi , a demande une magistrature ou un sacerdoce il est , en vertu du senatus - consulte , mulcte de cent pieces d'or et de l;nfamie " .

D. 48. 14. 1. 3. Modestin . (٢)

" De meme celui qui aura etabli un nouvel impot , droit , suivant le senatus-consulte , etre puni par cette loi " .

D. 48. 14. 1. 4. Modestin . (٣)

" Meme si un accuse on un accusateur entre dans la maison de son juge . il est , d'apres la loi julia judiciare , puni par la loi sur la brigue , c'est . a. doit condamne envers le fisc a cent pieces d'or " .

المتهمين، وليس فقط الأعمال غير الشرعية التى تهدف إلى التعيين فى المناصب المختلفة .

ثانيا : مدى حق العقاب على الشروع فى هذه الجريمة :

إن ارتكاب هذه الجريمة لا يتوقف على تحقيق الهدف المحدد لها ، أى لا يشترط أن يحصل مرتكب هذه الجريمة على أعلى الأصوات الانتخابية حتى يخضع للعقاب ، فهناك بعض الحملات الانتخابية التى يتم اجراءها بغية وقوع دسيسه أو مؤامرة انتخابية ومع ذلك خضعت للعقاب ، فقد أخفق Marius مرتين فى الانتخابات المتعلقة باختيار أعضاء المجالس البلدية ، ومع ذلك تم ملاحقته جنائيا لارتكابه جرائم انتخابية ، وقد تم التحقيق مع AEmilius scaurus نتيجة لارتكاب جرائم انتخابية أثناء الانتخابات الخاصة باختيار القناصل سنة ١٥٩ ق.م على الرغم من فوزه فى الانتخابات .

مجمل القول أن الأفعال غير المشروعة التى يستند إليها التحقيق فى مثل هذه الحالة تشكل جريمة انتخابية حتى ولو أدت هذه الأفعال إلى نجاح مرتكبها ، فالجرائم الانتخابية تعتبر جرائم شكلية يتم تنفيذها من الناحية القانونية بصرف النظر عن بلوغ هدفها من عدمه ، فتوزيع الأموال على أفراد المجتمع بطريقة مباشرة أو عن طريق وسيط ، أو القيام بعمل مأدبة ططعام شعبية أو توزيع تذاكر خاصة بالمسارح من أجل نجاح الجملة الانتخابية للمرشح ، تخضع للعقاب بصرف النظر عن بلوغ الهدف منها .

الفرع الثانى

العقاب على الشروع فى جريمة اختلاس الأموال العامة

١- تعريف الاختلاس :

يقصد بالاختلاس فى القانون الرومانى سرقة أموال تدخل فى الذمة المالية للدولة ، مثل استخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف شخصية ، أو اختلاس غنائم الحرب ، أو تزيف العملة باستخدام سبيكه تؤدي إلى انخفاض قيمتها أو سك العملة بعدد أكبر من المطلوب أو المضاربات العامة غير الشرعية أو تزوير سجلات الحسابات العامة ، أو الإجازة غير الشرعية التى يمنحها الموظف لأحد الأفراد بالاطلاع على هذه السجلات ، أو الإبراء غير الشرعى لمدين بدين للدولة أو تحصيل الديون من قبل شخص غير مختص ، أو هدم أو غرق سفينة مملوكة للدولة بطريقة غير شريفة^(١).

وهذه الجريمة يمكن أن تكون محلاً لدعويين فى آن واحد ، الأولى وتكمن فى دعوى التعويض ، بينما تكمن الثانية فى الدعوى الجنائية التى تهدف إلى انزال العقاب بمرتكبها .

ومن الناحية الجنائية نجد أن اختلاس الأموال العامة كان يدخل فى اختصاص الحاكم المحقق الذى يختص بالتحقيق فى جرائم القتل .

وفى ظل القانون القديم كانت توقع عقوبة الإعدام على مرتكب هذه الجريمة . وفى العصور التالية تم استبدال هذه العقوبة بالغرامة .

(١) D. 48. 13. 5. pr. - D. 48. 13. 15 - D. 48. 13. 1 - D. 48. 13. 8. pr.
D. 48. 13. 11. (9) . 5. - D. 48. 13. 11 (9) . 3.

وفيما يتعلق بدعوى التعويض ، يبدو أنها كانت ضرورية نظرا لأن انزال العقوبة الجنائية على الجاني كانت لاتسمح للدولة أو الشعب بالحصول على التعويض .

ودعوى المطالبة بالتعويض تخضع للقوانين المحلية ، والتي قد تمنح الاختصاص بها فى بعض الأحيان للحكام وفى بعض الأحيان الأخرى للشعب .

وفيما يتعلق بقيمة التعويض نجد أنه كان يتناسب مع خطورة الجريمة ، وفى الجرائم الأشد خطورة يتمثل التعويض فى أربعة أمثال قيمة المال المختلس (١) . وفى الجرائم الأقل خطورة يتمثل التعويض فى الضعف ، وفى الجرائم العادية يتمثل التعويض فى قيمة المال المختلس فقط (٢) .

وفى نهاية العصر الجمهورى أنشأ منصب الحاكم المحقق ليدبر المالية العامة ويتولى التحقيق فى بعض القضايا الخاصة بالجرائم العامة والفصل فيها ، كجريمة الاختلاس وجريمة الخيانة العظمى (٣) .

وابتداء من قانون جوليا المتعلق بالاختلاس أصبح الحاكم المحقق هو المختص بتوقيع العقوبة الجنائية ، والتعويض المالى ، بصدد جرائم إختلاس الأموال العامة أو الأموال الدينية . وكانت تتمثل العقوبة الجنائية فى الحرمان من الماء والنار (٤) . بينما يتمثل التعويض فى أربعة أمثال قيمة المال المختلس أو ضعفه أو مثله وفقا لجسامة الجريمة .

D. 48. 13. 8. 1. ulpien - D. 48. 13. 15. 13. Modestin . (١)

D. 48. 13. 5. 2. (٢)

(٣) د / عمر ممدوح - المرجع السابق - ص ٤٢ .

D. 48. 13. 3. ulpien . (٤)

" La peine du peculat etoit l'interdiction du feu et de l' eau" ==

٢- الشروع فى جريمة الاختلاس :

إذا كانت جريمة الإختلاس وفقا للقانون الرومانى تخضع للعقاب ، فهل كان يخضع الشروع فى هذه الجريمة للعقاب ، حتى فى حالة عدم الرجوع بدعوى التعويض على المختلس نظرا لعدم الحاق الضرر بأموال الدولة؟

إن قصد الإضرار بالدولة وزيادة مصروفاتها كان يمثل عاملا مهما للقول بوجود اختلاس حقيقى ، فأمين الصندوق أو الصراف الذي يقر فى حساباته بأنه قد استخدم بدون مسوغ شرعى جزء من الأموال الذى يديرها يسمح له القانون برد هذه الأموال إلى الادارة خلال سنة.

وبناء على ذلك فإن المساس بالمال العام لا يكتفى لقيام الجريمة ، وإنما يجب أن تتوافر لدى الجانى ارادة الغش حتى يمكن القول بوجود جريمة اختلاس حقيقية ، وهنا يثور التساؤل الآتى : هل يمكن أن يتم التعبير عن ارادة الغش هذه بالبده فى تنفيذ الجريمة ؟

إن البحث فى مدى توافر إرادة الاختلاس يختلف بحسب ما اذا كان المختلس موظفا أو فردا عاديا .

== وهذه العقوبة قد حلت محل العقوبة القديمة والتي كانت تتمثل فى الإعدام فى ظل القانون القديم ، وتتمثل فى النفي بالنسبة لطبقة الاشراف . وأعمال السخرة بالنسبة لطبقة العامة فى ظل العصر العلمى .

وإذا كانت عقوبة الحرمان من الماء والنار ، فى ظل القانون القديم - تؤدى الى مصادرة أموال الجانى ، فإن الجانى كان يحتفظ بأمواله فى ظل العصر العلمى . أى أن هذه العقوبة كانت لاتتضمن مصادرة أموال الجانى فى ظل هذه الفترة .

أ- فى الواقع ، فإن تصور حدوث الشروع كان يبدو صعبا فى حالة ما إذا ارتكب الاختلاس من قبل موظف ، فبين توافر الارادة وتحقيقها عمليا لاتوجد عقبات أو جواجز تحول بينه وبين المال المختلس بحيث يكون من الصعوبة بمكان التمييز بين البدء فى التنفيذ وبين الاختلاس التام .

ومن ثم فإن الشروع فى ارتكاب جريمة اختلاس من قبل موظف يمكن أن يخضه للعقاب اذا كان تحققه من الناحية المادية ممكنا حتى ولو لم يحدث اختلاس حقيقى للمال المرغوب . آية ذلك إن ارادة الإختلاس بالنسبة للموظف تدل عليها اية إمارات أو علامات نشير إلى رغبته فى اختلاس المال مثل رفضه لرد المال الذى اختلسه ^(١) أو تزويره فى دفاتر الحسابات من أجل إخفاء الإختلاس ^(٢).

يمكن القول اذا بأنه فى هذا المجال الذى يصعب فيه تصور البدء فى التنفيذ ، كان القانون الرومانى يعاقب على الوقائع التى تقترب إلى حد كبير من الشروع .

ب- أما اذا حدث الاختلاس من قبل الأشخاص العاديين ، فإن الشروع فى الجريمة يظهر بوضوح نتيجة لوجود الكثير من الصعوبات التى قد تواجه الجانى فى تنفيذ الجريمة ، مما قد يحول بينه وبين اكتمال تنفيذها فتقف عند حد الشروع . وهناك العديد من نصوص مجموعات

D. 48. 13. 9. Paul . (١)

D. 48. 13. 10. pr. Marcien. (٢)

" Cette loi poursuit alui qui aura porte sur les registres publics une somme moindre que ce qui revient des ventes ou des locations , ou qui aura commis quelque chose de pareil .

جستنيان التى تشير الى حالات شروع فى جرائم اختلاس منها على سبيل المثال نص للفقيه أولبيان يشير إلى أن " دخول أحد المعابد باستخدام الكسر يعد بمثابة شروع فى ارتكاب جريمة اختلاس " (١). وأيضاً هناك نص للفقيه مارسين يشير إلى " أن محاولة ادخال شخص بطريقة خفية داخل أحد المعابد بقصد الاختلاس يعد فعلاً من أفعال الشروع المعاقب عليه " (٢).

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حالة من حالات الاختلاس التى لا يمكن أن يتصور بصدها الشروع ، وتتمثل فى سلب أو نهب الحاكم لموظفيه وذلك بمطالبتهم بأكثر مما هو مستحق ، إذ أن هذه الجريمة تفترض دائماً تحقق الهدف من ارتكابها ، وإلا لما كان هناك محلاً للعقاب .

(١) D. 48. 13. 11. ulpien .

" Celui qui aura perce des murs d'un temple ou en aura enleve quelque chose , est soumis a l'action de peculat " .

(٢) C. 48. 13. 10. 1.

" Les empereurs severe et antonin ayant connu qu'un jeune homme d'une famille tres . illustre mettoit dans un temple un coffrey , enfermoit un homme , pour qu' apres les portes du temple fermees il sortit de son coffre et derobait beaucoup d'effets du temple et se remit ensuite dans son ..coffre , le deporterent dans une ile " .

المبحث الخامس

الشروع فى جريمة التزوير

التزوير - بصفة عامة - يشمل كل طريقة يستعملها شخص بهدف غش شخص آخر . وبهذا المعنى يشمل التزوير كل الأفعال التى تنطوى على الغش ويكون الغرض منها الإضرار بالغير .

ولم يضع المشرع المصرى تعريفاً محدداً للتزوير ، وإنما أشار فقط إلى طرق التزوير المختلفة والتى تتمثل فى تقليد بعض الأختام والدمغات وبعض الأوراق العمومية والدمغات والعلامات وتزوير المحررات الرسمية والتجارية والعرفية ^(١) والمسكوكات المزيفة .

والحال كذلك بالنسبة للمشرع الفرنسى الذى لم يضع تعريفاً محدداً للتزوير وإنما تكلم تحت عنوان التزوير عن تزيف المسكوكات وتقليد أختام الحكومة وأوراق البنوك المالية والأوراق العمومية والدمغات والعلامات وتزوير المحررات الرسمية والعرفية والتجارية .

أما القانون الرومانى فكان يدخل فى حكم التزوير كثيراً من هذه الجرائم ، فكان باب التزوير مشتملاً على شهادة الزور وتزيف المسكوكات وتزوير الموازين والمقاييس والتزوير فى المحررات .

(١) الموسوعة الجنائية - تأليف جندى عبد الملك - ج ٢ - دار العلم للجميع بيروت - لبنان - ص ٣٤٢ . د / رمسيس بهنام - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - منشأة المعارف بالأسكندرية - بدون تاريخ - ١٦١ ومابعدا .

واذا كان القانون الرومانى قد يعاقب على جرائم التزوير ، فإن العقاب على الشروع فى هذه الجرائم يحتاج إلى مزيد من الايضاح ، وهذا ما نعرض له من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : تطور مفهوم التزوير .

المطلب الثانى : العقاب على الشروع فى جريمة التزوير .

المطلب الأول

تطور مفهوم التزوير

كان يقصد بالتزوير ، وفقا للغة الجارية فى المجتمع الرومانى التدليس والغش ، وفى نطاق القانون الخاص كان مجال التزوير يتمثل فى الغش ، أما فى مجال القانون الجنائى فكان من الصعب وضع تعريف عام ومحدد للتزوير ، اذ كان من الصعوبة بمكان أن تكون كل أفعال التدليس محلا للعقاب الجنائى ، حيث كان لا يخضع لهذا النوع من العقاب سوى الأفعال التى تمثل تزويرا حقيقيا مثل إلغاء وصية صحيحة شرعا بطريق الغش (١) أو رفض قبول عمله صحيحة شرعا .

فمفهوم التزوير من الناحية العقابية قد خضع لتطور مستمر من قبل الفقهاء الرومان ، نظرا لعدم قابليته لأن يكون محلا لتعريف عام ومجرد .

فقد كان قانون الألواح الاثنى عشر يقضى العقوبة الرئيسية (الإعدام) على ثلاثة أنواع من أعمال الغش الذى يترتب على ارتكابها نتائج اجتماعية خطيرة ، وهى الشهادة الزور ، وفساد أو رشوة القضاة ، وشراء أصوات الناخبين (٢) .

ومن ثم فإن القانون الرومان لم يتضمن تعريفا عاما مجردا للتزوير .
وعندما قام الامبراطور سيلا بوضع قانون كورنيليا الخاص

D. 48. 10. 2. paul .

(١)

DRMAN (H) " La falsification des actes dans l'antiquite " . Mel.(٢)

Nicole , I. paris 1905 . p. 41 et s.

بالوصية، فقد أخضع بعض أفعال التدليس التي كانت لاتخضع للعقاب فى ظل قانون الألواح الاثنى عشر إلى نطاق هذا القانون باعتبارها تدخل فى عداد التزوير ، اذ أنه قد أقر بتوقيع العقاب الجنائى على خمسة أنواع من أفعال التزوير هى التزوير فى الوصية ، والتزوير أو الغش فى المادة التى تصنع منها العملة أو الغش فى المعادن النفيسة ، والتزوير فى الموازين والمقاييس ، والتزوير فى اللقب الأسرى أو الحالة الاجتماعية ، ورشوة أو فساد القضاة.

وكان يتولى التحقيق فى هذه الجرائم أحد الحكام المحققين الذين كان قد عينهم الامبراطور سيلا ، وكانت تتمثل العقوبة التى توقع على من يرتكب أيا من هذه الجرائم هى الحرمان من الماء والنار (١).

وفى ظل العصر الامبراطورى اتسع نطاق التزوير بحيث أصبح يشمل العديد من أفعال التزوير الجديدة (٢) ، وتغير نوع العقوبة بحيث أصبحت تتمثل فى نفي ومصادرة أموال المحكوم عليه اذا كان الجانى من طبقة الأشراف وكانت الجريمة جسيمة ، أما اذا كانت الجريمة أقل خطورة فإن العقوبة كانت تتمثل فى النفي المؤقت للمحكوم عليه ومصادرة أمواله (٣)، وفى حالة الجرائم البسيطة كانت توقع على الجانى عقوبة مخلة بالشرف مثل حرمانه من الصلاحية لحمل السلاح (٤) .

(١) D. 48. 10. 33. Modestin .

" Si queleu 'un se prevaut de fausses constitutions sans citer quelqu , autorite , par la loi cornelia on lui interdit le feu et l'eau".

D. 48. 10. 1. 13. - D. 48. 10. 32. 1. (٢)

C. 48. 10. 21. (٣)

C. 48. 10. 13. 1. (٤)

أما إذا كان الجانى من طبقة العامة ، فإنه كان يخضع للعقوبة الرئيسية (الاعدام) أو القيام بأعمال السخرة وفقا لجسامه الجريمة المرتكبة ، وإذا كان الجانى من طبقة العبيد فإنه كان يخضع للعقوبة الرئيسية (الاعدام) (١).

المطلب الثانى

العقاب على الشروع فى التزوير

تحتل جريمة التزوير مكانا مهما فى القانون الجنائى الرومانى نظرا لتمييزها بالطابع الشخصى ، ففى الغالبية العظمى من الجرائم لاتخضع النتيجة الاجرامية للعقاب إلا إذا كانت مصحوبة بسوء نية (نية الغش) ، أما فى جريمة التزوير يتلاحظ لنا أن الغش لا يعد فقط ركنا فى الجريمة ، وانما يمثل جوهر الجريمة ذاتها .

وفى هذا المضمار يتلاحظ لنا أن العقاب على التزوير يفترض فى أغلب الأحيان العقاب على أفعال الشروع لأن نجاح أو فشل المشروع الاجرامى المتعلق بارتكاب الجريمة لا يؤخذ فى الاعتبار ، فحينما يتم عقاب الشخص الذى يشرع فى ارتكاب تزوير فى وصية أو الذى يلغى وصية رسمية أو الذى يصنع عمله مروزة أو يغش فى العملة المحلية أو الذى يفسد قاضيا أو الذى يشرع فى تغيير حالته العائلية أو وضعه الاجتماعى ، فإنه لا ينظر لمدى تحقق الغاية من وراء ارتكابه الجريمة (٢).

D. 48. 10. 1. 13.

(١)

MOMMSEN. op. cit. p. 393 et s.

(٢)

وإذا كان المشرع الرومانى قد أشار إلى العديد من طرق التزوير سواء فى قانون الألواح الاثنى عشر أو قانون كورنيليا الخاص بالتزوير أو الدساتير الامبراطورية ، فإن التساؤل الذى يثار فى هذا المضمار هو مدى الاشارة إلى أفعال الشروع فى هذه الجريمة ؟ ومدى خضوعها للعقاب ؟ وللاجابة على هذا التساؤل يجب أن نعرض لبعض جرائم التزوير الذى أشار إليها القانون الرومانى لنقف على مضمون الشروع فيها ، وذلك على النحو التالى :-

أولا : التزوير فى الوصية Falsum testamentum

إن جريمة التزوير الكاملة يتم تنفيذها - من وجهة نظر الفقه الرومانى - بارتكاب فعل التزوير المتعلق بالوصية أو الغائها أو بنشر بيانات غير صحيحة وبصرف النظر عن الفائدة التى تتحصل من وراء تزوير الوصية^(١).

ومنذ صدور مشورة الفقيه ليونيان libonien ومرسوم الامبراطور كلود claude أصبح يخضع لقانون كورنيليا الخاص بالتزوير الشخص الذى يحرر وصية لمصلحته أثناء عمل وصية ما . فالغش هنا يكفى لتمام الجريمة حتى ولو كانت الوصية التى حررها الشخص عديمة الفائدة نظرا لفقدان الوصية الأساسية لشرط من شروط صحتها أو أصبحت لاغية نتيجة لحادثة ما لاحقة لبرامها^(٢).

ويجب الاشارة فى هذا المقام إلى أن جريمة التزوير أو الشروع فيها

(١) D. 48. 10. G. pr.

(٢) D. 48. 10. 1. 3- 8- D. 48. 10. 10. 2 - D. 48. 10. 15. pr.

لن يكون لها محل اذا كانت الوصية غير كاملة أو لم يتم ختمها ، لأنها فى هذه الحالة لاتعد وصية بالمفهوم القانونى .

فالشروع فى تزوير الوصية يخضع للعقاب ليس فقط فى حالة فشل المحاولة نتيجة لاكتشافها ، وانما حتى فى حالة استحالة الجريمة نتيجة لبطلان الوصية .

وهذا التشديد فى العقاب على الشروع فى الجريمة يرجع إلى أن القانون الرومانى يهتم بالقصد الجنائى ، بصرف النظر عن النتيجة التى يتحول على أثرها الفعل المادى إلى جريمة .

ومن الطبيعى يكون التشديد فى العقاب فعلا حينما يكون القصد محل شك أو ريبة . ويكون القصد محل شك وريبة وفقا للقانون الرومانى فى الحالات الآتية (١) :

- ١- حينما يكون مرتكب الفعل قد زور فى الوثائق المتعلقة بالوصية بحيث لايمكنه الفكك من النقص الواضح فى المعلومات المتعلقة بها .
- ٢- حينما يكون قد دمر الوثائق المتعلقة بالوصية حتى لو كانت باطلة .

ثانيا : التزوير فى العملة Falsa moneta

إن صناعة عمله مرزوره يخضع للعقاب الوارد بقانون كورنيليا المتعلق بالتزوير . فقد أشار الفقيه أولبيان إلى أن الشخص الذى يغش قطع الذهب أو يغير لونها أو يصنعها بتعرض لعقوبة السخرة اذا كان من

GENIN (J. C.) . op. cit. p. 162.

(١)

الأحرار، أما اذا كان من العبيد فإنه كان يخضع لعقوبة الإعدام^(١).

وفى هذا المضممار يتبين لنا أن مشكلة الشروع فى تزوير العملة كانت لا تشور كثيرا فى ظل القانون الرومانى نظرا لأن تزوير العملة يظهر بوضوح من خلال الأفعال التى يحدث بها التغيير فى العملة .

ومع ذلك فإن هناك نص للفقهاء بول paul يقضى " باعفاء الشخص من العقاب اذا عدل عن مشروعه الاجرامى المتعلق بتزوير العملة " (٢).

فهذا النص يشير إلى حالة من حالات العفو عن العقوبة فى حالة العدول الارادى عن ارتكابها ، وهذا ما يعد برهانا على خضوع الشروع فى هذه الجريمة للعقاب .

ويرى أحد فقهاء العصر الحديث (٢) فى معرض تعليقه على نص الفقيه بول ، أن جريمة تزوير العملة تعتبر كاملة وفقا لقانون كورنيليا منذ

D. 48. 10. 8. (١)

" quiconque aura rogne des pieces d'or ou les aura mises en couleur , ou les aura fabriquees , si c'est un esclave , il livre aux betes feroces : si c'est un esclave , il sera puni du dernier supplice " .

C. 48. 10. 19. pr. (٢)

" Coux qui ont frappe de la fausse monnoie , s'ils n'ont pas voulu la finir entierement , sont absous par le suffrage d'un juste repentir " .

GENIN (J. C.) . op. cit. p. 162. (٣)

اللحظة التي يتم فيها صك العملة ، وأن العفو الوارد في النص لم يكن إلا دليلا على العطف الامبراطوري .

وبالرجوع إلى قانون العقوبات المصري نجد أنه قد أشار في المادة ٢٠٢ على معاقبة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عمله ورقية أو معدنية متداولة قانونا في مصر أو في الخارج ، ويعتبر تزيفا انتقاص شيء من معدن العملة أو طلاؤها بما يجعلها شبيهة بعملة أخرى أكثر منها قيمة . ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا .

فهذا النص يشير إلى أن مرتكب هذا الفعل يخضع للعقاب سواء كانت الجريمة كاملة أو في مرحلة الشروع ، مع ملاحظة أن الشروع في هذه الجريمة وفقا للقانون المصري - مقصور على صورة الجريمة الموقوفة دون الجريمة الخائبة (١) .

ثالثا : الشهادة الزور Falsum testimonium :

إن الشروع في شهادة الزور بكافة صورها غير متصور ، لأنه إما أن يتم الشاهد شهادة الزور ويصر عليها حتى اتمام المرافعة فتقع الجريمة تامة ، بصرف النظر عن الحكم الصادر في الدعوى ، مدى تأثيره بها ، وإما أن يعدل عنها قبل ذلك فلا تقع الجريمة أصلا (٢) .

(١) د/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٥٣٨ .

(٢) GOYET (F) , ROUSSELET (M) et PATIN (M) " Droit penal special " . 7 e ed . paris . sirey . 1958. p. 439 . et s.

د/ رؤف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر العربي - سنة ١٩٨٥ - ص ٢٥١ .

أما فى القانون الرومانى فلا تقتصر الجريمة على الشهادة الزور فقط ،
وانما تشمل مختلف الأقوال غير الشريفة التى ترتكب بقصد تضليل العدالة
أو الإضرار بصاحب دعوى أو تأكيد الاتهام ضده حتى يخضع للعقوبات الواردة
بقانون كورنيليا . ومن قبيل الأفعال المضللة للعدالة رشوة القضاة .

وفى هذا المضمار يتلاحظ أن الفعل الذى تتم به الجريمة هو فعل من
أفعال الشروع حيث أن رشوة القاضى ليست هدفا فى حد ذاتها وانما هى
وسيلة لتحقيق الهدف النهائى ، فباعتبار أن التزوير يعد بمثابة فعل
تدليس فإنه بحسب تعريفه يدخل فى مجال الشروع . ففى بعض الأحيان يتم
العقاب عليه فى حد ذاته . ومن ثم فإن العقاب على التزوير يجيز توقيع
العقاب على كل أفعال الشروع التى تتضمن فى حد ذاتها نوعا من الغش
باعتبارها جرائم كاملة .

واجمالا يمكن القول بأن :-

١- قصد الغش أو التدليس يمكن أن يضاف على مختلف الأفعال
المتعلقة بالشروع نفس الخصائص المشتركة للتزوير .

٢- إن جريمة التزوير لاتعتبر كاملة من وجهة نظر القانون إلا اذا بلغ
القصد الجنائى هدفه .

الفصل الثانى

الشروع فى نطاق جرائم القانون الخاص

نشأت فكرة الجريمة الخاصة فى القانون الرومانى من الأضرار التى تترتب على ارتكاب الفعل الضار ، واعتبرت مصدرا لالتزام جنائى يقوم فيه المجنى عليه بدور الدائن والجانى بدور المدين تؤيده دعوى جنائية يحكم فيها بغرامة مالية لصالح المجنى عليه ، وهو يقتضيها من الجانى كما يقتضى أى حق عادى وذلك عن طريق اجراءات التقاضى أمام البريتور المدنى^(١).

وجرائم القانون الخاص هى التى تقع على الفرد وحده ، إما على شخصه كجريمة الاعتداء injuria أو على ماله كجريمة السرقة furtum والإضرار بمال الغير Dammum injuriadatum^(٢) .

وفى هذا المضمار يمكن القول أن مشكلة الشروع لن تثار بصدد جرائم القانون الخاص نظرا لأن جسامة الخطأ المرتكب أو ارادة ارتكابه تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد قيمة التعويض . فالسرقة والإهانة ، والضرر كان يتم اصلاحها - فى روما - بطرق مختلفة وفقا لدرجة الاعتداء الذى حدث سواء عن طريق الإهمال أو بارادة آثمة .

إذا تدخل العقاب فى الاصلاح الذى يتم تحديده بمراعاة مجموعة من

(١) د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق - ص ٤١٦ .

(٢) د/ محمد عبدالمنعم بدر ، د/ عبدالمنعم البدرأوى - دروس القانون الرومانى فى الإلتزامات

- مطبعة دار الكتاب العربى - س ١٩٥٠ - ص ١٨ .

الاعتبارات الخاصة . وهذا ما يبرهن على أن القصد السيئ هو الذي يحدد مقدار العقاب ، باعتبار أن القصد فقط هو الأساس لأي عقاب فى القانون الرومانى - فإذا كان العقاب على الجريمة الخاصة - فى القانون الرومانى - يقاس بالنظر إلى القصد ، فإن هذا العقاب يجب أن يبلغ ذروته حينما تكون الخسارة المتسببة هى النتيجة الكاملة للشروع المتسبب فى خسارة جسيمة .

وهذا ما يؤدى إلى ابداء الملاحظات الآتية :

١- هل الشروع فى ارتكاب جريمة عامة لا يكون فى بعض الحالات جريمة خاصة ؟ والاجابة هنا بالايجاب حينما يؤدى هذا الشروع إلى احدث خسارة مادية .

٢- هل الشروع - باعتباره قصد جنائى نشط - لا يمثل فى بدايته إهانة أو تهديد ، ومن ثم خسارة معنوية يأخذها القانون الرومانى فى الاعتبار ؟

وهل القانون الرومانى كان لايعتبر كل أفعال الشروع من قبيل الجرائم الخاصة ؟ إن إصلاح الخسارة كان يعد بمثابة مناسبة لتوقيع عقاب على الشروع لاسيما اذا كانت الخسارة معنوية ، وفى هذا الصدد يتلاحظ أن العقاب على الشروع لا يبدو واضحا نظرا لاختلاط العقاب بفكرة التعويض عن الخسارة .

٣- إن الملاحظات السابقة تؤدى إلى الاعتقاد بأن الشروع والجريمة الخاصة لايشكلان فى المجتمع الرومانى مفهومان متعارضان نظرا لأن الفصل بين مجال العقاب ومجال التعويض فى القانون الرومانى ليس مطلقا كما هو الحال فى القوانين الحديثة .

فاذا كان العقاب على جريمة الاعتداء يسمح بالعقاب على بعض أفعال الشروع ، واذا كان العقاب على جريمة السرقة يشمل العقاب على بعض أفعال الشروع فى هذه الجريمة ، فإن القصد لا يؤخذ فى الاعتبار عند اصلاح الخسارة المترتبة على جريمة الإضرار بمال الغير .

- ولدراسة العقاب على الشروع فى نطاق جرائم القانون الخاص ، فإننا سنعرض لجريمة الاعتداء وجريمة السرقة ، وذلك من خلال المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول : الشروع فى جريمة الاعتداء الخاص .

المبحث الثانى : الشروع فى جريمة السرقة .

المبحث الأول

الشروع فى جريمة الاعتداء الخاص

للاعتداء معنى عام فى الاصطلاح القانونى ، فيقصد به كل فعل مخالف للقانون ، ولكن يراد به عند الكلام فى الجرائم الخاصة معنى خاص وضيق ، اذ يقصد به هنا كل اعتداء على شخص الانسان ، وقد عرفه الفقيه أولبيان بقوله " إن كلمة *injuria* معناها لغة بوجه عام كل فعل مخالف للقانون وهى بوجه أخص تدل تارة على معنى كلمة *outrage* المشتقة من المصدر *outrger* أى الاهانة ، وتارة تستعمل للدلالة على معنى الخطأ *faute* وهذا هو المعنى الذى تقصده شريعة أكوليا بقولها *demni injuriae* أى الإضرار والاتلاف الواقعة تعديا . وتارة أخرى قد تستعمل بمعنى الجور والظلم ولذلك يقال عمن قضى عليه القاضى أو الحاكم قضاء مخالفًا للقانون أنه قد أصابه ضرر أى جور وظلم (١).

ولدراسة الشروع فى هذه الجريمة فإننا نعرض لها من خلال المطالب الآتية :

(١) D. 47. 10. 1. pr - ulpien.

د/ بدر والبدرأوى - المرجع السابق - ص ٣٠ ، د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق - ص ٤٢٤ ، محمد محسن البرازى - محاضرات فى الحقوق الرومانية - مطبعة الجامعة السورية - سنة ١٩٣٤ - ص ١٩٣٥ - ص ٣٣٦ - د/ صبيح مسكونى - القانون الرومانى - مطبعة شفيق - بغداد - سنة ١٩٦٨ - ص ٤١٧ .

المطلب الأول : تطور مفهوم الاعتداء .

المطلب الثاني : طبيعة الاعتداء في ظل العصر العلمي .

المطلب الثالث : العقاب على الشروع في جرائم الاعتداء على الأموال.

المطلب الرابع : العقاب على الشروع في جرائم الاعتداء على الأشخاص.

المطلب الأول

تطور مفهوم الاعتداء

يقصد بالاعتداء من الناحية اللغوية عند الرومان كل فعل أو عمل يقع بغير حق ، أو كل عمل مخالف للشرع ^(١) ، ومن الناحية القانونية يطلق لفظ الاعتداء على جريمة تدخل في مدلولها أفعال عدة تؤدي إلى إلحاق الأذى بجسم الإنسان أو شرفه أو اعتباره ، كما تدخل فيها أيضا الأفعال التي ترمى إلي حرمانه من مباشرة حقوقه أو مزاولته نشاطه العادي ^(٢).

وإذا كان الاعتداء يكون جرما في الفقه الروماني ، فإن هذا الجرائم لم يتصف بصفة واحدة في جميع العهود نظرا لتطور مفهومها ومحتواها على مر العصور . فبعد إن كانت في قانون الألواح الاثني عشر تقتصر على حالات التعدي المادي على الجسم ، اتسع نطاقها في العصر العلمي لتشمل حالات الاعتداء الأدبي أي الاعتداء على الشرف والاعتبار ، لذلك يجب في دراستنا لهذه الجريمة التمييز بين فترات التطور المختلفة في قانون الألواح الاثني عشر وفي ظل العصر العلمي .

D. 47. 10 1. pr.

(١)

مدونة جستنيان - ترجمة عبدالعزيز فهمي - ٤ - ٤ - المقدمة - ص ٢٦٠.

(٢) د/ عمرو ممدوح مصطفى - المرنجع السابق - ص ٤٢٤ ، د/ محمد محسن البرازي - محاضرات في الحقوق الرومانية - الجزء الثاني - مطبعة الجامعة السورية - سنة ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ - ص ٣٣٩ - د/ صبيح مسكوني - القانون الروماني - مطبعة شفيق بغدادى سنة ١٩٦٨ - ص ٤١٧ - د/ محمد عبدالمنعم بدر والبدرأوى - القانون الروماني - دار النيل للطباعة - الجزء الأول - سنة ١٩٥٠ - ص ٣٠ .

أولاً : جريمة الاعتداء فى قانون الألواح الاثنى عشر :-

ينصرف لفظ الاعتداء فى قانون الألواح الاثنى عشر إلى الأذى البسيط الذى يصيب جسم الشخص نتيجة للاعتداء عليه ، وقد نص هذا القانون على ثلاث حالات اعتبرت من جرائم الاعتداء على الأشخاص هى :-

١- فصل عضو *onembrem ruptum* كفقاً عين أو بتر ذراع أو رجل ، والعقاب المقرر لهذه الجريمة هو القصاص ما لم يتفق المجنى عليه مع الجانى على دية يدفعها إليه .

٢- كسر عظم *os fractum* ويعاقب عليها هذا القانون بغرامة محددة قدرها ٣٠٠ آس إن كان المجنى عليه حراً ، ١٥٠ آس إن كان عبداً .

٣- الاعتداء البسيط *injuria* ، ويراد به ارتكاب الجانى أفعالا لاتبلغ فى شدتها جسامة الفعل فى الحالتين السابقتين كالطمس مثلاً . والعقوبة على هذه الأفعال هى الغرامة المحددة قانوناً .

وبالنظر إلى الحالات السابقة تبين أن قانون الألواح الاثنى عشر أورد أحكاماً عقابية يمكن اعتبارها بمثابة أحكام انتقالية تقع بين فكرة الانتقام المتمثلة بعقوبة القصاص البدنى وبين فكرة الذمة المالية القانونية المتمثلة فى إقتضاء غرامة إجبارية .

ثانياً جريمة الاعتداء فى العصر العلمى :

منح الدستور للمجنى عليه فى جميع أحوال الاعتداء المادى دعوى

واحدة تسمى دعوى الاعتداء " actio injuriarum " (١) بدلا من الدعاوى القديمة المقررة فى قانون اللواح الاثنى عشر . وأصبحت هذه الدعاوى هى الوسيلة الوحيدة لتقدير الغرامة الواجب دفعها فى كل حالات الاعتداء الجسدية. التى لا تدخل فى نطاق القانون الجنائى ، فالعقوبات القديمة لكسر العظام أو بتر الأعضاء الجسدية قد اختفت . فقد تم التخلص من القصاص الذى كان يتصف بالفظاعة من وجهة نظر الرومانيين .

وتعتبر هذه الدعاوى من الدعاوى التقديرية ، إذ يتم إحالتها إلى هيئة من المحكمين لا على حكم واحد كما فى الدعاوى الأخرى ، ويحكم فيها بتعويض طبقا لما تقتضيه العدالة وحسن النية فبراعى المحكمون فى تقدير الغرامة هالة كل من الجانى والمجنى عليه كحسن نية الجانى أو سوء نيته ومرتبته المجنى عليه ومركزه الاجتماعى ومقدار الضرر الذى أصابه (٢).

وقد اتسع نطاق تطبيق هذه الدعاوى فى زمن الفقيه لابيون " Labeon " بحيث لم تعد قاصرة على حماية الكيان المادى للانسان

(١) هذه الدعوى إنشأت فى فرض plaute من قبل بريطور الأجانب وتأثير من القانون الإفريقى . أنظر :

GIRARD (P. F) " Les jures de l'action d'injures " . Mel . Gerardin) 1907) . p. 255 et s . HUVELIN (P) " La notion de l' injuria dans le tres ancien droit romain " in Mel . Sppleton - 1903 - p. 369 et s .

IEMOSS E (M) " Accusation calomnieuse et action d'injures a proros d'une inscription recente . in R. H. D. - 1953 . p. 430 et s.

(٢) د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق - ص ٤٢٦ ، محمد محسن البرازى - المرجع السابق - ص ٣٣٧ ، د/ صبيح مسكونى - المرجع السابق - ص ٤١٨ .

فقط ، وإنما امتدت لجماية كرامته وشرفه ، ومن ثم العقاب على أى اعتداء على شخصية الانسان ، ومن قبيل ذلك حالات السب والقذف سواء وقعت بالكتابة أم بالقوة أم بطريق التجمهر والصياح ، والتحريض على الفسق فى الطريق العام والاعتداء على امرأة أو قاصر .

وفى عهد الامبراطور سيلا sylla صدر قانون كورنيليا للاعتداء "la lex cornelia de injureis" على إثر حدوث اضطرابات سياسية فى المجتمع الرومانى ، وقد جعل هذا القانون من بعض جرائم الاعتداء مثل هتك حرمة المنازل والضرب والجرح جرائم عامة يعاقب عليها بعقوبات جسدية . كما أوجد هيئة جنائية خاصة مكونة من محلفين للنظر فيها (١) . إلا أنه احتفظ لهذا النوع من الاعتداء بصفة الجريمة الخاصة ، فقد ترك للمجنى عليه وحده حق رفع الدعوى الجنائية العامة مخالفا بذلك القواعد المقررة بشأن الجرائم العامة إذ تعتبر الدعوى فيها من دعاوى الحسبة (٢)

D. 47. 10. 5. pr. nlprien.

(١)

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى أن قانون كورنيليا قد ترك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية العامة للمجنى عليه نظرا لأنه هو الذى يدعى بهتك حرية مسكنه أو ضربه أو جرحه . ولهذا منع هذا القانون على أى قريب له أن يكون محلف للنظر فى الدعوى كأن يكون صهرا له أو والد زوجته أو والده أو ابنه أو أى صديق له أو لأقاربه ، أو رب العمل الذى يعمل لديه أو أى من أقربائه إذ جاء به :

" La loi cornelia sur les injures , appartient a celui qui voudra intenter l'action d'injures parce qu'il pretendra qu'il a ete frappe , battu ou que de vivre force on est entre dans sa maison par cette loi il est defendu d, etre juge dans cette cause a celui qui est le gendre du demmdeur ou per de son epoux , beau pere ou beau - fils , cousin ou plus pres de ceux la en parente ou en affinite or a calui qui est le patren de quelqu un de ceux la ou de son pere..." .

D. 47. 10. 6. paul .

(٢)

المطلب الثانى

طبيعة الاعتداء فى ظل العصر العلمى

يعتبر الاعتداء فى ظل العصر العلمى من قبيل الجرائم الخاصة ،
والتي لا يكون للشروع فيها محلا ، نظرا لأن الدعوى الخاصة به تهدف إلى
إصلاح الخسارة الحقيقية .

وإذا كان الشروع فى ارتكاب جريمة اعتداء لا يخضع لأى عقاب
بصفته هذه ، فإن هناك بعض الأفعال التى يثور حولها الخلاف نظرا لأنها وإن
كانت لا تمثل جريمة اعتداء تامة فإنها تظهر لخطورة إجرامية تجعل من
الصعوبة بمكان تركها بدون عقاب ، وسوف نوضح ذلك على النحو
التالى:-

أولا : إذا نظرنا إلى الأركان الأساسية لجريمة الاعتداء سنجد أن
القصد الجنائى هو الذى يمثل جوهر ووحدة هذه الجريمة .

والقصد الجنائى يتمثل لدى بعض فقهاء القانون الرومانى فى قصد
الغش . فقد أشار الفقيه أولبيان فى أحد نصوص موسوعة جستنيان إلى "
أن السفية أو القاصر لا يمكنهما ارتكاب جريمة اعتداء نظرا لأنهما
غير مؤهلين قانونا لارتكاب الغش ، ولأن الاعتداء لا يكون له وجود إلا
بتوافر قصد الغش لدى من يرتكبه (١) .

فهذا النص يشير إلى أن القاصر أو السفية لا يسأل عن جريمة الاعتداء
حتى إذا ما سب أو قذف شخص آخر لعدم توافر قصد الغش لديه .

D. 47. 10. 3. 1 - ulpien.

(١)

كما أشار فى نص آخر من الموسوعة إلى " أنه إذا ما ضرب شخص إنسان حرب السوط اعتقاداً منه بأنه عبده ، فإنه لا يكون مرتكباً لجريمة اعتداء نظراً لوقوعه فى خطأ ينفى توافر القصد الجنائى لديه (١) .

ويتمثل عذا القصد لدى البعض الآخر من فقهاء القانون الرومانى فى قصد الإهانة أو الإضرار بالغير فقد أشار الفقيه بول إلى " أن الشخص الذى يقذف أو يسبب متهما لا يعد مرتكباً لجريمة اعتداء نظراً لعدم توافر قصد الإهانة أو الإضرار لديه باعتبار أن السب أو القذف فى مثل هذه الحالة يعتبر ضرورياً ومفيداً فى تقويم المتهم " (٢) .

فهذه النصوص تبرهن بوضوح على أن جريمة الاعتداء لا تتحقق إلا بتوافر قصد الرضار ، والذى تتضح معالمه من الظروف إذا ما برهنت على عدم احترام القانون . وهذا ما يؤدى إلى نتيجة مزدوجة ، فمن ناحية لاتمثل الخسارة المتسببة - حتى بدون حق - بصفة دائمة جريمة اعتداء ، ومن ناحية أخرى يوجد حالات اعتداء بدون حدوث خسارة مادية (٣) .

(١) D.47. 10 . 3. 34- ulpien .

" Si quelqu'un a battu de verges un liomme bbre qu'il croyoit son esclave , il est dans une circonstance qui ne laisse pas lieu a l'action d'injures " .

D. 47. 10. 18. pr. paul . (٢)

" Celui qui a diffame un coupable , il n'est ni bon ni juste que pour cela il soit condamne : car , que les delits des coupables soient connus , cela est necessaire et profitable " .

يمكن القول بأنه لا يوجد إعتداء إذا كان الشخص يقوم بأفعال يجيزها القانون ، ولا يتوافر لديه بصفة عامة قصد الإهانة أو إحداث الضرر .

GENIN (J. C.) op. cit. p. 177. (٣)

وقد استند البريتور فى منحه المضرور دعوى الاعتداء على قصد الضرر سواء كان ماديا أو معنويا . وقد منح هذه الدعوى للمضرور لمجابهة أى تصرف أو فعل يحمل فى طياته تهديدا أو وعيدا من قبل المعتدى باعتبارها أفعال تقع فى مجال الاعتداء .

ومن الأمثلة التى أشار إليها البريتور ، الأفعال التى تهدف إلى منع الغير من الصيد ، أو الدخول إلى المسارح والملاهى ومنع شخص من بيع بعض أمواله بدعوى مطالبته بدين وهمى ، ومنع شخص بعض الأدوية الطبية التى تؤدى إلى اذهاب العقل ، بهدف منعه من استخدام حق من حقوقه (١) .

(١) هناك مجموعة من النصوص الواردة فى مجموعات جستنيان تشير إلى حالات عديدة للاعتداء الذى يستند إلى قصد الإضرار ، منها ما يأتى :

D. 47. 10. 13. 7. ulpien.

فقد أشار الفقيه أولبيان والفقيه ميبونوس إلى بعض حالات الإعتداء مثل منع الشخص من الصيد فى البحر أو وضع شباكها الخاصة بالصيد . ومنع الشخص من السباحة فى حمام عام ، أو منعه من الجلوس على أحد المقاعد ، أو منعه من التحرك مع شخص آخر فى مكان معين أو منعه من إستعمال الأشياء الخاصة به .

D. 47. 10. 44.

فقد أشار الفقيه جافلون من خلال هذا النص إلى أن صاحب المنزل السفلى الذى يطلق دخان منزله على جاره صاحب المسكن العلوى يعتبر من قبل فعل الاعتداء . والأمر كذلك بالنسبة لصاحب المنزل العلوى الذى يقوم بعمل بروز أو يسكب بعض الأشياء على جاره السفلى . وقد أقر بذلك مخالفا رأى الفقيه لايبون الذى كان لايعتبر هذه الأفعال من قبيل أفعال الاعتداء .

D. 47. 10. 15. pr. ulpien .

منذ أجاب الفقيه لايبون من خلال هذا النص على تساؤل يتعلق بمدى الحق فى استخدام دعوى الاعتداء ضد الشخص الذى استخدم عقاقير طبية أو أية وسائل أخرى لإذهاب عقل شخص آخر ؟ وأجاب على هذا السؤال بالإيجاب باعتبار أن هذه الأفعال تعد من قبيل الاعتداء .

D. 47. 10. 24. ulpien .

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص لحالة من حالات الإعتداء تتمثل فى منع شخص من بيع العبد الذى يملكه من قبل شخص آخر .

D. 19. 1. 25. Julien .

فقد أشار الفقيه جوليان من خلال هذا النص إلى حالة من حالات الاعتداء تتمثل فى منع مشترى محصول العنب من جنيته أو تحويله إلى نبيذ أو نقله إلى مكان آخر من قبل البائع .

فمنشور البريتور لم يفرق بين الاعتداء المادى والمعنوى طالما أنه قد أدى إلى أحداث خسارة حقيقية . إذا فإن كل فعل مادى أو قول يدل بوضوح على قصد الإضرار بالغير ماديا أو معنويا يبرر منح دعوى الاعتداء من قبل البريتور للمضروب .

ويمكن الاعتراض على ذلك بالقول بأن دعوى الاعتداء تهدف إلى العقاب على مختلف أفعال الإهانة أو القذف التى تم تنفيذها ، ومن ثم لا يكون هناك مجال للحديث فى هذا الصدد عن الشروع .

ولكن يمكن الرد على ذلك بأن الاعتداء قد حظى - فى ظل العصر العلمى بمفهوم واسع يجيز للبريتور توقيع العقاب على كل الأفعال السيئة التى لاتقع فى نطاق القانون الجنائى .

ثانياً : يمكن الاعتراض على طبيعة دعوى الاعتداء ومدى تعلقها بالمجال الجنائى استنادا إلى أن هذه الجريمة - فى ظل العصر العلمى - كانت بعيدة عن نطاق القانون الجنائى ، ومن ثم يصبح الحديث عن طابعها العقابى فى غير محله . ويمكن الرد على ذلك بالقول بأن دعوى الاعتداء فى ظل هذا العصر كانت تستخدم للعقاب على بعض أفعال الشروع ، وفى هذا المضمار يمكن أن توصف بالطابع العقابى ، فهذه الدعوى تشكل - فى الواقع - المثل الأكثر وضوحا لما يمكن أن يطلق عليه فى القانون الخاص بالدعوى الجنائية ، إذ أنها لاتهدف فقط إلى اصلاح الأضرار المالية فقط وانما تمتد لاصلاح الاعتداءات التى تقع على شخص الانسان (١) مثل الأذى

GIRARD . op. cit. p. 430.

(١)

د/ محمد عبدالمنعم بدر ، د / محمد عبدالمنعم البدرأوى " دروس القانون الرومانى فى الالتزامات " - مطبعة دار الكتاب العربى سنة ١٩٥١ - ص ٣٢ . د/ صبيح مسكونى - المرجع السابق - ص ٤١٨ ، ص ٤١٩ .

الذى يلحق بشرف الانسان أو اعتباره ، واذا كان استخدام هذه الدعوى وقفا على رغبة المجنى عليه فإن العقاب كان يتعدى نطاق إصلاح الخسارة ، وهذه الزيادة فى قيمة التعويض كانت تمثل عقابا جنائيا حقيقيا .

ومما يؤيد طبيعتها الجنائية أنها كانت لا تسقط بالموت المدنى للمتهم وإنما بالموت الطبيعى ، وكان يتوجب رفعها خلال سنة من وقت الجريمة ، وهى ذات الخصائص التى تتصف بها الدعوى الجنائية .

المطلب الثالث

العقاب على الشروع فى جرائم الاعتداء على الأموال

وفقا للقانون الرومانى لا يخضع الشروع فى جريمة السرقة للقواعد القانونية التى تطبق على جريمة السرقة ، فقد أشار الفقيه بول paul إلى "أن الشخص الذى يدخل احدى غرف المنزل بقصد السرقة لا يمكن اعتباره مرتكبا لجريمة سرقة ، وانما يعد مرتكبا لجريمة اعتداء اذا كان قد استخدم القوة فى دخول المنزل " (١) .

فاذا كان الشروع فى جريمة السرقة لا يدخل فى نطاق الجريمة ذاتها ، فإن ذلك لايعنى عدم خضوعه للعقاب كل ما فى الأمر أن فعل الشروع فى جريمة السرقة يمثل نوعا من الاعتداء على الملكية ، وكان يخضع بالتالى لقانون كورنيليا الخاص بالعقاب على أفعال الاعتداء ، فقد صدر هذا القانون فى أواخر العصر الجمهورى بغية العقاب على بعض أفعال الاعتداء ، كـ:ضرب والجرح وانتهاك حرمة المنازل ، واعتبرهما من قبيل الجرائم العامة تتولى الدولة انزال العقاب على مرتكبيها .

فاقتحام ملك الغير باستخدام القوة لا يمثل إلا وسيلة لتحقيق قصد جنائى قد يتمثل فى السرقة أو القتل أو تحقيق أهداف أخرى ، فالهدف المتبغى من وراء ارتكاب مثل هذا الفعل هو فى الغالب الأعم من الحالات هدف غير مشروع ، ومن ثم يؤدى إلى خضوع مرتكبه للعقاب .

فقانون كورنيليا يعاقب على الأفعال التى تمثل انتهاكا لملك الغير

D. 47. 10. 5. pr. paul .

(١)

إذا كان الغرض منها ارتكاب جريمة ما ، ومن ثم يعاقب على الأفعال التي تعتبرها القوانين الجنائية الحديثة من قبيل أفعال الشروع .

ويمثل الاعتداء على ملك الغير فعلا من أفعال الشروع حتى ولو كان الغرض منه تحقيق هدف مشروع فاقتحام منزل المدعى عليه بهدف إجباره على الحضور لسماع الحكم في الدعوى يعد بمثابة فعل من أفعال الشروع ، ومن ثم يخضع مرتكبه للعقاب (١).

وإذا كان القانون الروماني قد اشترط في فعل الشروع أن يكون باستخدام القوة ، فإن هذا لا يعني أن الدخول إلى منزل الغير خفية أو خلسة يقصد ارتكاب جريمة سرقة أو أى جريمة أخرى لا يخضع للعقاب . إذ أن هذا الفعل يشكل - وفقا للقانون الروماني - جريمة خاصة تتميز عن جريمة السرقة وعن جريمة الاعتداء . وقد أشار إلى ذلك الفقيه أولبيان بقوله " إن النصابين الذين يختلسون جزءا من مال الغير أو الذين يدخلون منازل الغير خفية بهدف اختلاس إشيائهم يجب أن يخضعوا العقاب أشد قسوة من العقاب الذي يخضع له السارق (٢).

(١) D. 47. 10. 23. paul .

" Celui qui entre malgré le maitre dans la maison d'un autre , quoique celui ci soit appele en jugement , est coupable d'injure dit afuluis " .

(٢) D. 47. 11. 7. ulpien .

" Les sacculaires qui , exerçant avec un sac une adresse defendue subtilisent ou soustrayent une partie des choses : de meme ceux qu'on nomme directaires , qui s'intreduisent dans les maisons des autres pour y drober , doivent etre punis plus que des voleurs .." .

الفصل الثالث

الديانة المسيحية

وفكرة العقاب على أفعال الشروع

مقدمة :

لقد اتصف القانون الجنائي فى ظل الامبراطورية السفلى بصفة جديدة كانت تعد بمثابة نتيجة للتطور السياسى والأخلاقي ، فقد ظهرت الديانة المسيحية وأثرت على هذا القانون بحيث أصبح القصد الجنائي موضع اهتمام كبير من جانب الفقهاء ، وترتب على ذلك نتيجة منطقية تمثلت فى قسوة العقاب الذى يرقع فى حالة ارتكاب فعل من أفعال الشروع .

إلا أن فقهاء هذا العصر لقد اختلفوا فيما بينهم حول الأشكال المختلفة للعقاب . فالبعض منهم قد ذهب إلى أن هناك نظرية حقيقة للشروع قد تم وضعها فى ظل هذه الفترة ، بينما أكد البعض الآخر من الفقهاء حدوث خلط بين فعل الشروع وبين الجريمة الكاملة ، ومع ذلك فإن مشكلة الشروع فى الجريمة لم تنحصر فى التناقض بين هذين الرأيين : فأحيانا ما تخضع الارادة البسيطة للعقاب ، وهذا ما دفع البعض من الفقهاء إلى التساؤل عما اذا كان رد فعل الفقهاء المتأخرين لهذا العصر ضد العقاب المتعسف للارادة البسيطة لم يؤدى إلى اعفاء أفعال الشروع فى ظل قانون جستنيان ؟

وقبل عرض هذه النظريات التى تعرضت لفكرة الشروع فى ظل هذا العصر ، تبيان الأسانيد التى اعتمدت عليها فإننا سنعرض للظروف العامة الجديدة التى ظهرت فى المجتمع فى ظل هذه الفترة ، حتى نتمكن من

دراسة موضوع الشروع ، لذلك نقسم دراستنا فى هذا الفصل على النحو
التالى .

المبحث الأول : أثر الديانة المسيحية على القانون الجنائى فى روما.

المبحث الثانى : ظهور حالات جديدة للشروع .

المبحث الأول

أثر الديانة المسيحية على القانون الجنائي فى روما

لقد حظى القانون الجنائي بتطور ملحوظ فى ظل الامبراطورية السفلى ، واتسم بخصائص مختلفة إلى حد بعيد عن الخصائص التى كان يتميز بها فى ظل العصر العلمى . فالأخلاق المسيحية التى ظهرت فى ظل هذه الفترة قد أثرت على القانون الجنائي وأدت بالتالى إلى ايجاد نوع من الوحدة فيما يتعلق بالأفكار المتعلقة به . إلا أن فكرة الخطيئة قد أدت إلى نوع من الخلط بين الفعل Factum و القصد l'animus بحيث لا يمكن بسهولة وضع مفهوم محدد لتنفيذ المشروع الإجرامى ، ومن ثم صعوبة الاتفاق بين الفقهاء حول مفهوم محدد للشروع (١) .

ولقد اتسم القانون الجنائي فى ظل هذه الفترة بخاصيتين أساسيتين تتمثل الأولى فى عدم ملائمة الخصائص الجديدة للقانون الجنائي لظهور نظرية كاملة للشروع ، بينما تتمثل الثانية فى أن تأثير المفهوم المسيحى للخطيئة أدى إلى الخلط بين القصد والفعل فى الجريمة ، ونعرض لهما من خلال المطالبين الآتيين :-

المطلب الأول : مدى ملائمة الخصائص الجديدة للقانون الجنائي

لظهور نظرية كاملة للشروع

المطلب الثانى : الخلط بين القصد والفعل فى الجريمة .

(١) أنظر فى هذا الصدد : د/ فاظمة محمد عبدالعليم - أثر الدين فى النظم القانونية - دراسة مقارنة بين الإسلام والمسيحية - دار النهضة العربية - القاهرة - سنة ٢٠٠١ - د/ السيد العربى حسن - أصول القانون الكنسى - دراسة فى قوانين الكنيسة الأوروبية - العصور الوسطى - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٩ - هـ (ع . م) : العالم البيزنطى - ترجمة الدكتور / رأفت عبد الحميدة - ط ١ - القاهرة - سنة ١٩٧٧ د/ حسن الشيخ - تاريخ حضارة اليونان والرومان - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية - سنة ١٩٨٧ - د/ بكر مصباح تنيره - تطور الفكر السياسى فى العصور القديمة والوسطى - دراسة مقارنة مناهجية مقارنة بين الحضارات منشورات جامعة قار يونس - بنغازى - سنة ١٩٤٠ .

المطلب الأول

مدى ملائمة الخصائص الجديدة للقانون الجنائي

لظهور نظرية كاملة للشروع

إن الخصائص الجديدة للقانون الجنائي الرومانى فى ظل هذه الفترة كانت غير ملائمة لوضع عقاب للشروع يتصف بالتماسك ويتميز عن العقاب الذى كان يوقع فى حالة الجريمة الكاملة : ففى ظل الامبراطورية السفلى خضع القانون الجنائى لتطورات عميقة ومن أهم هذه التطورات الإجراء الجديد الذى منح للقاضى سلطات لم يحظى بها من قبل ، كما ظهرت جرائم جديدة لم تكن معروفة من قبل . كما أن القسوة فى العقاب أصبحت توقع على العديد من الجرائم ، وحدث تحول للغالبية العظمى من جرائم القانون الخاص إلى جرائم قانون عام . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن أساس الحق فى العقاب ذاته قد تغير . فالتشريع الجنائى قد اتسم بالمفاهيم السياسية والعقائدية التى تحلى بها الأباطرة ، وهنا يثور التساؤل الآتى :

هل يمكن أن يؤدى هذا التغير فى مفاهيم القانون الجنائى إلى ظهور عناصر جديدة فى العقاب على الشروع ؟ وهل يؤدى ذلك إلى حدوث تميز واضح بين الشروع فى الجريمة والجريمة الكاملة ؟

أولاً : من المؤكد أن التحكيم L'arbitrium قد ترك للقاضى سلطة واسعة فى تحديد العقاب ، وهذه السلطة كانت تسمح له بالعقاب على أفعال الشروع بعقوبات متناسبة مع درجة خطورة هذه الأفعال .

إلا أنه على المستوى النظرى كانت هذه الحرية المتروكة للقاضى دليل

على الشك الحقيقى فى تعريف الجريمة وتحديد العقوبة ومن ثم دليل على عدم التماسك الحقيقى بين الحلول التى يتبناها القاضى وبصفة خاصة فى الحالات المتماثلة (١) .

ثانيا : إن ظهور العقوبات القاسية كانت لا تفترض بالضرورة عقابا سريعا لأفعال الشروع ، فقسوة العقوبات الجنائية فى ظل الامبراطورية السفلى لا تفسر بالرغبة فى عقاب جازم للارادة الفاسدة أو المنحرفة وانما تفسر أيضا بالرغبة فى منع حدوث الجريمة (الردع) (٢) ، ووظيفة الردع التى تتميز بها العقوبة هى التى تسمح بالتوفيق بين القسوة المفرطة فى العقاب وبين فقه الكنيسة ، إلا أن هذه القسوة لا تتناسب مع ظهور التنوع والاختلاف الذى يظهر بين الشروع فى الجريمة والجريمة الكاملة .

ثالثا : إن خلق جرائم جديدة هو النتيجة المباشرة للمفاهيم السياسية والعقائدية الجديدة ، فقد ظهر عقاب حقيقى لجرائم الرأى (٣) ،

(١) MOMMSEN (CH) . op . cit. T. 3. p. 402.

إذ يشير إلى أن القاضى لم يتمتع بهذه السلطة فى ظل العصر العلمى : فالجريمة والعقوبة كان يتم تحديدهما بدقة من قبل القانون فقط والأحكام التى كانت تصدر من قبل مجالس العامة Les comices populaires هى التى كانت تتصف بهذه الصفات .

(٢) C. Th. 9. 27. 3- C. th . 9. 14 . 2- D.48. 19. 6. 1. ulpien.

D. 48. 19. 28. 15. CALLISTRATE.

(٣) الحديث فى هذا المجال عن العقاب منصوص عليه فى القانون . فالمسيحيون كانوا يعذبون لأنهم يحاربون عبادة الأمباطورة ويعلنون سقوط روما . كما أن الامباطور هادريان قد قرر عقاب المسيحيين الذين يخالفون القوانين ، وتقدر العقوبة وفقا لجسامة المخالفة PIGANIOL (A) " Histoire de rom " paris . 1964. p. 259 et s.

ومن الناحية السياسية يتلاحظ أن التعبير صراحة عن الرأى كان يخضع للعقاب وفقا لنظام القياصرة . إلا أن هذا العقاب كان على خلاف نص القانون المتعلق بالعيب فى الذات الملكية .

وفى هذا النوع من الجرائم كان يعد التفكير فى الجريمة بمثابة فعل ذميم وليس فقط عنصرا أساسيا فى الجريمة ، إلا أن ظهورها لم يثير مشكلة الشروع نظرا لاحتلاط القصد الظاهر والقصد الاجرامى معا بحيث يصعب التفرقة بينهما .

رابعا : أما فيما يتعلق بتحول بعض جرائم القانون الخاص إلى جرائم عامة فكان القصد منه توسيع مجال العقاب . ووفقا لنظرية حديثة فإن زيادة الجرائم العامة كان نتيجة لتطور الدعاوى الأولية (الاستثنائية) : فاعتبار دعوى الاعتداء بمثابة دعوى عقابية فإنها تدخل فى منافسة مع دعوى قانون كورنيليا الخاص بالقتل فى حالة الشروع فى القتل ، ففى هذه الحالة يصبح من الضروري أن نجمع بين الدعويين اللذان يستندان إلى ذات الأساس ويهدفان إلى هدف واحد ، ويحظيان بنفس الخصائص . ولحل هذه المشكلة فإنه يجب أن نحرم دعوى الاعتداء فى مثل هذه الفرضية ، فهذه الجريمة قد دخلت حظيرة القانون العام ومن ثم وجب أن يتبع بصدها اجراء غير عادى ، فدعوى الاعتداء لم تعد - فى ظل الامبراطورية السفلى - محل دعوى قانون كورنيليا الخاص بالقتل فى حالة الشروع فى القتل .

إلا أن استخدام عدة دعاوى ما زال ممكنا حينما يكون هدف كل منهم مختلف ، فقد أصدر الامبراطور فالين Valens ، والامبراطور جارسيان Gracien ، والامبراطور فالنتين الثانى Valentinien 2 دستورا جديدا سنة ٣٧٨م يشير بوضوح إلى أنه ليس فقط الدعوى المدنية والدعوى الجنائية هما الذى يمكن استخدامهما ، وانما يمكن استخدام نظام آخر مختلف ، ومن قبيل ذلك يمكن الاعتراض على غصب الحيازة عن طريق

استصدار أمر يسمى unde vi يمكن رد الحيازة إلى من جرى عصبها منه ، بالإضافة إلى حق الحائز فى الرجوع على الجانى بمقتضى القوانين الخاصة بالاعتداء ، ويمكن أيضا أن يتم استصدار أمر يسمى Tabulis exhibendis ضد من ارتكب تزويرا فى الوصية ، مع احتفاظه بحقه فى استخدام دعوى قانون كورنيليا . الخاص بالتزوير ، ويمكن أيضا لسيد العبد أن يتصرف بطريق مدنى ضد الشخص الذى تم عتقه أو تحريره والذى يدعى أنه حر الأصل من أجل أن يقتضى منه الخدمات المفروضة عليه " Les operae " بالإضافة إلى حقه فى ملاحقته جنائيا استنادا إلى قانون فيزليا "la loi visellia" .

وقد أكد الأباطرة على أن الجمع بين الدعوى المدنية و الدعوى الجنائية يكون ممكنا حينما يكون هدفهما مختلف .

إذا فإن المعالجة الأساسية القانون الجنائى الجديد لا تدل بوضوح على وجود نظرية عامة للعقاب على أفعال الشروع فالقانون الجنائى فى ظل الامبراطورية السفلى يعطى انطبعا بعدم التماسك بين نصوصه والذى يظهر فى حالات كثيرة ، فحرية التصرف المتروكة للقاضى ، واستحالة تطبيق عقوبات قاسية بدون اختلاف ، والتناقض بين بعض الدساتير تظهر بوضوح لهذا الانطباع .

وعلى الرغم من عدم التماسك بين النصوص القانونية ، والشكوك فى المبادئ التى يستند اليها فإن القانون الجنائى فى ظل الامبراطورية السفلى يبدو موحدا فيما يتعلق باستناده إلى الأخلاق المسيحية .

المطلب الثانى

الخلط بين القصد والفعل فى الجريمة

إن تأثير الديانة المسيحية أدى إلى حدوث نوع من الخلط بين الجريمة والخطيئة " Le peche " فالمسيحية أصبحت هى الديانة الرسمية للامبراطورية ، وأن كل قانون يصدر هو بمثابة تعبير عن الارادة الامبراطورية والالتقاء بين هذين المبدأين أدى إلى عدة نتائج هى :-

أولا : لقد أشرنا سابقا إلى أن الجرائم الجديدة كان يتم العقاب عليها باعتبارها مخالفة لمبادئ الديانة المسيحية ، ومن أمثلة ذلك مخالفة واجب البر والمحبة " devoir de charite " ، مخالفة الأخلاق الجنسية ، الاعتداء على السر المقدس للزواج ، العقوق أو نكران الجميل ، فكل هذه الجرائم تظهر باعتبارها مخالفة لقواعد السلوك التى تفرضها الديانة المسيحية .

ثانيا : إن الظن بالعقيدة الكاثوليكية كما عرفتھا الكنيسة والامبراطور تكون فى حد ذاتها جريمة : مثل جريمة الهرطقة أو الكفر بالديانة " le crime d'heresie " أو جرائم الرأى " Les delits d'opinion " وفى توقيع العقاب على مرتكبى هذه الجرائم يحدث نوع من الاختلاط بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الدينية .

ثالثا : إن دخول الجرائم الجديدة إلى حظيرة التشريع المتعلق بالعقائد الدينية للامبراطورية يعد نتيجة للتغيرات الأساسية فى مفهوم الجريمة والعقاب .

فبالنسبة للديانة المسيحية يعد القصد هو الأساس فى فعل الخطيئة . وفى نطاق هذا المفهوم فإن الفعل غير المرغوب اراديا - أيا كانت درجة خطورته نتائج - لا يشكل خطأ أخلاقيا إلا فى الحالات التى يظهر فيها الإهمال باعتباره تعدى على الواجب . فالقصد فقط هو الذى يشكل الخطيئة ، فحينما يتخذ القرار ، يكون الخطأ قد ارتكب.

فالمبادئ الأساسية للديانة المسيحية كانت تؤخذ فى الاعتبار ، حيث كان تأثيرها على القانون والمشرع فى ظل الامبراطورية السفلى قد أدى إلى الخلط بين الجريمة الجنائية والأخلاقية (١) .

فقد ربط العهد الجديد الإثم بالمقاصد والنيات واعتبر مرتكب الجريمة غير آثم إذا لم يتوافر لديه قصد الإضرار أما إذا تكون العمد فى قلبه فهو آثم حتى ولو لم يضع نيته موضع التنفيذ . والفعل لا يعد جريمة إلا إذا توافرت لدى مرتكبه إرادة الإضرار "Volonte de nuire" بالغير .

فالمفهوم المسيحي للخطيئة أدى إلى الخلط بين القصد والفعل فى الجريمة .

(١) د/ هشام محمد فريد - الدعائم الفلسفية للمسؤولية الجنائية - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨١ - ص ١٣٧ وما بعدها ، وقد أشار فى مؤلفه إلى أن المسيحية قد وجدت فى الخطيئة أساس مفهوم الجريمة ، وبإسناد الخطيئة إلى الإنسان يترتب إثمه ، ويقام الاسناد والإثم تقوم المسؤولية ويترتب الجزاء .

المبحث الثانى

ظهور حالات جديدة للشروع

على الرغم من أن تأثير الديانة المسيحية على القانون الجنائى فى روما لم يؤدى إلى وضع نظرية عامة للعقاب على أفعال الشروع ، فإنه قد أدى إلى العقاب على حالات جديدة منه . فالتشدد الأخلاقى كأثر للديانة المسيحية ، والسلطة المطلقة للامبراطور ، وتطور الجرائم العامة قد لعب دوراً كبيراً فى العقاب على القصد الجنائى الذى يتم التعبير عنه بفعل ذميم.

ولذلك سنعرض لكيفية العقاب على هذه الأفعال الجديدة للشروع ، والتي تعد بمثابة نتاج للمفاهيم السياسية الجديدة ، والتشدد الأخلاقى ، وقسوة العقاب الذى كان يتم انزاله على مرتكبى بعض جرائم القانون الخاص من خلال المطلبين الآتيين :-

المطلب الأول : العقاب على الشروع فى جريمة الخيانة العظمى
(العوامل السياسية)

المطلب الثانى : العقاب على الشروع فى الجرائم الجنسية
(العوامل الأخلاقية) .

المطلب الأول

العقاب على الشروع فى جريمة الخيانة العظمى

(العوامل السياسية)

لقد أوضحنا فيما سبق أن الجرائم الموجهة ضد الدولة هى - بحسب تعريفها - عبارة عن مجموعة من أفعال الشروع التى تمس المال العام ، ومن ثم وجب مواجهة آثارها .

وقد أدخل قانون العقوبات فى ظل الامبراطورية السفلى - مجموعة من هذه الجرائم التى يتم العقاب عليها بمجرد ارتكاب فعل من أفعال الشروع فيها ومن قبيل هذه الأفعال ما يلى :

١- تتعلق هذه الحالة بإلغاء العتق الذى يحدث من قبل شخص مرتكب لجريمة الخيانة العظمى ، اذا ما تم ذلك فى الفترة ما بين تفكيره فى ارتكاب جريمته وتنفيذه لها . والغرض من العقاب فى هذه الحالة على فعل الشروع هو ابطال الغش الذى يرتكبه هذا الشخص وازالة كل الآثار التى تترتب عليه ، فأموال الشخص الذى يرتكب هذه الجريمة تكون محلا للمصادرة ، واذا لم يتم ابطال تصرفه هذا قبل الحكم عليه ، فإن أمواله تكون قد انتقلت لأحد عبيده الذى تم عتقه ، لذلك بدى من المهم ابطال

(١) فيما يتعلق بالأموال ، فإنها تخضع فى بعض الأحيان للعقاب ليس لأنها تعبر عن قصد لذى قائلها ، ولكن لأنها تشكل إهانة موجها للأمر أو الملك .
وقد حاول كل من تيودوز ، وأركادوز ، هنروذ تشييد دليلا للرأية لمصلحة الشخص الذى يرتكب إهانة بسبب طيشه زو جنونه إلا أن التاريخ قد برهن على أن أسلافهم كانوا لا يأخذون بهذه الرأفة .

التدليس الذى ارتكب هذا الشخص قبل الحكم عليه فى جريمة الخيانة العظمى " (١) .

٢- لقد أكد كل من الفقيه AIPCDIUSER HENOKIUS على أن الإرادة الآثمة - فى جريمة الخيانة العظمى - يجب أن تخضع لعقاب صارم مثل ذلك الذى يطبق فى حالة تحقق النتيجة الاجرامية . وقد تأثر هذان الفقيهان بالفقه المسيحي ، ولذلك يعبر مصطلح الإرادة Voluntas عن التفكير الشخصى أو الإرادة الظاهرة ، وهذين النوعين من الإرادة يتم استخدامهما لتحديد الجريمة التى تخضع للعقاب أكثر من استخدامهم للتمييز بين الجريمة الكاملة والبدء فى التنفيذ ، ومن ثم فإن كل الأفعال التى تعبر صراحة عن قصد الجاني فى ارتكاب جريمة الخيانة العظمى تخضع للعقاب باعتبارها جريمة كاملة .

٣- فيما يتعلق بالجرائم الانتخابية L'ambitus تبين لنا أن هذا المصطلح أصبح لايعبر عن المكيدة الانتخابية بل امتد نطاقه ليشمل كل الوسائل غير المشروعة التى تستخدم فى الترشيح أو البحث عن الأسماء الذى يحق لها الادلاء بأصواتها فى العملية الانتخابية .

ونلاحظ - فى هذا الصدد - أن طريقة توقيع العقاب لم تتغير ، وإنما الوسيلة المستخدمة هى التى أصبحت تخضع للعقاب بصرف النظر عن تحقق النتيجة المرغوبة من عدمه (٢) .

وقد أكد الفقيهان ARCADIUSER HONORIUS على أنه لا يوجد فرق بين الشروع فى الجريمة الانتخابية وبين الجريمة الكاملة .

(١) D. 40. 9. 15. pr. c. Th- IX. 14. 3. 4. C. Th. IX . 42. 6 - C. Th. X. (١) 12. 1.

مدونة جستنيان - ٣ - ١ - ٥ .

C. Th. IX. 26. 1 .

(٢)

إلا أن أحد الفقهاء ^(١) يرى أن التمييز بين الشروع فى الجريمة "ambitus coeptus" والجريمة الكاملة "ambitus perfectus" واضحاً . إلا أنه يفقد معناه المحدد إذا اعتبرنا أن العقاب على الجريمة يرتبط بطريقة التصرف أكثر من ارتباطه بالآثار المترتبة عليها ، وأن الجريمة الكاملة يتم العقاب عليها باعتبارها نوع من أنواع الشروع .

إذا يقصد بالشروع فى هذه الجريمة القصد المخطط والذى يهدف إلى تحقيق المشروع الإجرامى .

فيما يتعلق بالجرائم الموجهة للدولة أو للمصالح الإدارية يوجد حالة من الحالات التى يخضع الشروع فيها للعقاب ^(٢) ، فحاكم الإقليم يجب عليه أن يستخدم الضرائب فى تحقيق الأهداف المحددة لها . ومن ثم فإنه يخضع للعقاب ليس فقط فى حالة استخدامها فى غير الهدف المحدد لها ، وإنما يعاقب على مجرد الشروع فى القيام بهذا الفعل ^(٣) .

وبالنظر إلى هذا التصـ نجد أنه يشير إلى حالة من حالات الشروع التى تختلف تماماً عن الجريمة الكاملة .

(١) GENIN (J. C.) op. cit. p. 287.

(٢) DUPOT(C) " Le droit criminel dans les constetutions de constantin , les infractions " . Lille . 1959. p. 20 et s.

(٣) C. Th. XII. 9.1. - C. Th. - II. 29. 1.1.

المطلب الثانى

العقاب على الشروع فى الجرائم الجنسية

(العوامل الأخلاقية)

إن تأثير الديانة المسيحية على القانون الجنائى الرومانى كان قد انعكس بشكل واضح فى مجال الجرائم الجنسية فقد أثرت الأخلاق المسيحية فى طبيعة العقاب الذى كان يوقع على مرتكبى مثل هذا النوع من الجرائم . وقد امتد نطاق هذا التأثير إلى مجال العقاب على أفعال الشروع فى مثل هذا النوع من الجرائم فمختلف الأفعال المشينة التى تدفع أحد الأغيار إلى ارتكاب جريمة جنسية ضد ارادته كانت تعد من قبيل أفعال الشروع التى يخضع مرتكبها للعقاب (١).

وهذه الأفعال كانت تخضع للعقاب فى ظل العصر العلمى باعتبارها تشكل جريمة اعتداء أو اكراه ، فما من شك فى أن مختلف أفعال الشروع المتعلقة بالاغراء seduction كانت تخضع للعقاب باعتبارها من قبيل أفعال التعدى . وقد أشار الفقيه بول إلى التطور الذى كان قد حدث فى هذا المجال بقوله " أن هؤلاء الأشخاص الذين يحرضون الزوج على الزواج بأخرى أو الذين يحرضون على تكوير صفو العلاقات الشرعية يخضعون للعقاب حتى ولو لم يتمتعون بأية منفعة من وراء جريمتهم " (٢).

(١) هناك مجموعة من الجرائم الجنسية التى كان يصعب تصور فكرة الشروع فيها ، ومن قبيل هذه الجرائم جريمة الشذوذ الجنسى أو الزنا أو زنا المحارم أو الزواج بإمرأتين أو الدعارة أو القوادة . فهذه المجموعة من الجرائم طائفة لاتخضع للعقاب إلا متاجمها .

D.47. 11. 1. pr. paul.

== (٢)

وفى ظل الامبراطورية السفلى أنشأت جريمة جنسية جديدة هى جريمة الاختطاف "le rapt"، وفى عهد الامبراطور أغسطس "constantin" كان يخضع مرتكب هذه الجريمة بعقوبة الاعدام (١). بل أن الشخص المخطوف كان يخضع لذات العقوبة التى يخضع لها الخاطف اذا كان موافقا على الجريمة . أما فى حالة عدم موافقته فإنه كان يخضع لعقوبة مخففة (٢). ثم بعد ذلك ارتبطت العقوبة التى توقعه على مرتكب هذه الجريمة بخطرورها ، فعلى سبيل المثال كان تخضع جريمة اختطاف الشخص الذى نمذر نفسه للعبارة لعقوبة قاسية فى عهد الامبراطور أغسطس (٣) ، ثم بعد ذلك زصدر الامبراطور جفيان Jovien مرسوما يقضى بتوقيع عقوبة الاعدام ليس فقط على الشخص الذى يخطف رهبانا ، وانما يخضع للعقاب ايضا الشخص الذى يقترح هذا الزواج أو الشخص الذى يقوم بعمل دعوات غير شريفة لهذا الغرض (٤).

وفى عهد الامبراطور هونوريوس Honorius والامبراطور تيودوز Theodose تم تخفيف عقوبة اختطاف رجل الدين بحيث أصبحت تتمثل فى نفي الخاطف ومصادرة أمواله (٥).

== " Ceux qui sollicitent en mariage des epoux , oux qui troublent par la debauchee les unions legitimes , quoique'ils ne puissent jouir de l'effet de leur crime cependant a cause de la volonte de leur passion sont punis arbitrairement " .

C. Th. 9 . 24. 1.

(١)

(٢) أما الأمبراطور جستنيان فكان يعفى الشخص المخطوف من العقاب حتى ولو كان موافقا على ذلك . فقد جاء بأحد نصوص مدونة جستنيان (٤ - ١٨ - ٨) ما يأتى " ... والمرسوم الصادر من لدنا نحن يقضى بعقوبة الإعدام على الفاعلين أو الشركاء فى جريمة خطف احدى العذارى أو احدى الأراامل أو احدى المتبيلات المنقطعات للعبادة " .

C. Th. 9 . 25. 1.

(٣)

C. Th. 9 . 25. 2.

(٤)

C. Th. 9 . 25. 3.

(٥)

وفى هذا المضمار يتلاحظ لنا اتساع مفهوم الشروع بحيث يمتد ليشمل كل الأفعال التى تؤدى إلى وقوع هذه الجريمة .

ومع ذلك فإن فعل الشروع لا يخضع للعقاب - سواء تمثل فى مجرد اقتراح أو تعدى - إلا اذا تمثل فى فعل مادى ، فالعرض غير الشريف للزواج براهبة أو حتى طلب الزواج منها يعتبر من قبيل الأفعال السيئة لأنه يؤدى إلى حدوث أضرار بالصفة المقدسة للراهبة .

خلاصة :

إذ يمكن القول بأنه وفقا للدساتير الامبراطورية كانت تخضع كل الأفعال التى تظهر لارادة خطرة من الناحية السياسية أو ارادة مشينة من الناحية الأخلاقية للعقاب باعتبارها من قبيل أفعال الشروع ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن كل من ارتكب فعلا مخالفا للمفاهيم السياسية أو الأخلاقية يعد مرتكبا لجريمة ومن ثم يخضع للعقاب .

خاتمة :

بدراسة العقاب على أفعال الشروع فى ظل العصر العلمى يمكن
استخلاص الآتى :-

إن غياب المبادئ العامة فى موضوع العقاب على أفعال الشروع فى
ظل العصر العلمى يعتبر بمثابة نتيجة للطبيعة البراجماتية للقانون الجنائى
الرومانى ، ومن ثم فقد كان من الضرورى أن ندرس كل جريمة من جرائمه من
حيث طبيعتها وخصائصها وتطورها ، وبالتالى مدى حق العقاب على
الشروع فيها . وفى هذا المضمار يثور التساؤل عن مدى امكانية
استخلاص قواعد متعلقة بالعقاب على الشروع فى الجريمة بصفة عامة ؟
والاجابة على هذا التساؤل يمكن أن تكون بالايجاب بصدد بعض
النقاط وذلك على النحو التالى :

أولا : من المؤكد أن التفكير البسيط فى الجريمة ، كان لا يخضع
للعقاب فى ظل العصر العلمى ، فالقانون الرومانى فى ظل هذه الفترة وكان
لا يعاقب على القصد البسيط La nude cogitatio إذ أن الغالبية
العظمى من فقهاء هذا العصر كانوا يعتبرون أن قاعدة " لا أحد يخضع
للعقاب على قصده البسيط " .

La regle cogitationes poenam nemo patitur قاعدة
قديمة ، وأن الذين يرون عكسها كانوا لا يفسرون مصطلح Cogitatio
بمفهومه المعتاد ، وإنما كانوا يفسرونه بما يفيد البدء فى التنفيذ .

ثانيا : من المؤكد أيضا عدم وجود نظرية عامة للعقاب على أفعال

الشروع فى ظل العصر العلمى ، فلا يوجد نص قانونى يجيز لنا التفكير بأن القانون الرومانى قد عبر بوضوح عن البدء فى التنفيذ أو العقاب على الشروع فى حد ذاته .

وفى الحقيقة فإن التمييز بين مرتكب فعل الشروع فى القتل وبين مرتكب جريمة القتل ذاتها يبدو واضحا ، فقد عارض الفقيه أولبيان ومارسين قياس الذى يقتل انسان على الذى يجرحه فقط . ولكنهم أعلنوا فى فترة لاحقة المساواة فى العقاب بينهما ، فمرتكب فعل الشروع فى القتل أصبح يعاقب باعتباره قاتلا فى جريمة القتل أصبح لا يوجد تمييز بين الشروع فيها أو ارتكابها .

ثالثا : ومع ذلك فإن أفعال الشروع لم تكن بمنأى عن العقاب ، اذ كانت تخضع للعقاب على الوجه التالى : -

١- فى بعض الأحيان قد يكون الفعل الذى يمثل جوهر الجريمة فعل من أفعال الشروع بطبيعته . ومن قبيل ذلك مختلف الأفعال التى ترتكب ضد مصالح الدولة ، اذ كان يتم العقاب عليها بالنظر إلى نتائجها المتوقعة دون الأخذ فى الاعتبار لنتائجها الحقيقية . فالتزوير الذى يعتبر فى الأساس عمل تدليسى كان يخضع للعقاب بصرف النظر عن نتائجه ، ومن ثم فإنه فى كل الأحوال التى يرتبط فيها العقاب بالوسيلة التى ترتكب بها الجريمة وليس بنتائجها يمكن القول بأن القانون الجنائى الرومانى كان يعاقب على أفعال الشروع .

وهذا ما كان يحدث فى حالة القتل بالسهم *veneficium* ، وفى بعض جرائم السرقة المصحوبة بظرف مشدد والتى يستخدم بصدها بعض الوسائل المتميزة عن تلك التى يتم بها القتل أو السرقة .

وفى بعض الأحيان قد يشكل العمل التحضيرى أو فعل الشروع الجريمة الرئيسية من الناحية القانونية كما هو الحال فى جريمة القتل العادية l'homicidium أو جريمة قتل الوالدين le parricidium .

٣- وفى بعض الأحيان قد يشكل العمل التحضيرى أو فعل الشروع جريمة متميزة عن الجريمة الرئيسية ، فقانون كورنيليا الخاص بالعقاب على القتل كان يعاقب أيضا على جريمة القتل بقصد السرقة ، باعتبارها تشكل جريمة متميزة عن جريمة القتل العادية ، فقصد القتل فى هذه الحالة هو الشرط الضرورى الذى يمثل الموضوع الرئيسى للعقاب .

٤- وفى بعض الأحيان قد لا يشكل فعل الشروع الجريمة الرئيسية أو حتى جريمة متميزة ومحدده ، ولكنه يدخل فى تعريف المبدأ الجنائى بمعناه العام . ونوضح ذلك على النحو التالى :-

أ- إن تشكيل العصابات المسلحة أو التنقل مع حمل السلاح تدخل فى المفهوم الجنائى العام لجريمة القتل أو السرقة ومن ثم كان يتم العقاب على هذه الأفعال باعتبارها حالة من حالات الإعتداء .

ب- كان يحظى مفهوم الاعتداء فى ظل العصر العلمى بمفهوم واسع بحيث كان يشمل أى خسارة سواء كانت مادية أو معنوية طالما أنها وقعت بدون سبب مشروع ، وكان بالامكان استخدام دعوى الاعتداء لملاحقة مرتكبى أفعال الشروع ، وكان هذا الاستخدام ملحوظا بصدد الجرائم الجنسية وجرائم الاعتداء على الممتلكات أو الأشخاص .

رابعا : اذا فإن أفعال الشروع - فى ظل العصر العلمى - كانت تخضع للعقاب بطرق مختلفة ، ولكن فى كل هذه الحالات يتلاحظ لنا أن

فعل الشروع يشكل الجريمة ذاتها ، فهذا الخلط بين البدء فى التنفيذ ، والتنفيذ الفعلى هو النتيجة الحتمية لمفهوم الجريمة والذى يحظى بالمكانة الرئيسية فى الارادة الجنائية ^(١) ومن ثم فإن تطور العقاب على فعل الشروع كان مرتبطا - فى القانون الرومانى - بتطور العنصر الشخصى فى الجريمة . فاتصاف الشروع بالجريمة الكاملة هو فى الواقع نتيجة هذا التطور. ومنذ بداية العصر الامبراطورى بدأ التمييز بين القتل غير الارادى والقتل العمد .

وفى كل الأحوال قد تم الاعتراف - فى ظل الامبراطورية العليا - بهذه الخاصية الأساسية للقانون الجنائى الرومانى ، فاعلاء شأن القصد الجنائى على الركن المادى أصبحت قاعدة ثابتة ، وتم التعبير عنها بقواعد عامة ، فقد أعلن عنها الفقيه بول على وجه الخصوص بصدد العقاب على القتل^(٢). ثم أصبح هذا المبدأ عاما بالنسبة للجرائم الأخرى ، ثم

D. 50. 16. 225. Tryphoninus.

(١)

" Un esclave n'est pas cense fugitif pour avoir eu le dessein de s'enfuir , quand meme il l'oueroit divulgue , il n'y a que celui a reellement commence de s'enfuir qui soit repete tel ..".
فقد أشار الفقيه تريبيانوس من خلال هذا النص إلى أن الإرادة البسيطة لتشكيل الجريمة ، ولكن الذى يشكلها هو الفعل الذى يعبر بوضوح عن القصد الإجرامى لدى الجانى . فبين فكرة قبول الجريمة وتنفيذها لا يوجد مكان للشروع ، وخرج من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن الشروع كان يحدد فى القانون الرومانى - فى العصر العلمى - بمفهوم أكثر عمومية يتمثل فى العلاقة بين الفعل الإجرامى والإرادة الإنسانية . فالعلاقة بين الفعل والإرادة قد لاينم عن عمل إجرامى ، وإنما تستند إلى أسباب أخرى إذا كان الدافع إلى الهرب هو الإكراه الذى يتعرض له العبد فلا توجد جريمة .

D. 48. 8. 7. Paul .

(٢)

" Dans la loi cornelia le dol est estime selon l'action , et dans cette loi la grande feute n'est pas prise pour dol . c'est pourquoi si quelqu 'uns est precipite d'en haut et est tombe sur un autre , ou si un homme taillant des arbres et jetant une branche n'apas crie d'abord et a tue un passant il n'est pas soumis a la peine de cette loi".

تأكدت هذه القاعدة من خلال منشور الامبراطور هادريان إذ أنه لم يدع مجالا للشك فى هذا الموضوع (١) .

إذا منذ عصر الامبراطور هادريان أصبح العقاب يحدد استنادا إلى مبدأين متكاملين هما : أن الجريمة غير الارادية لا يجب أن تخضع للعقاب وأن الارادة الاجرامية الواضحة يجب أن تخضع للعقاب باعتبارها جريمة .

خامسا : وعندما اعتنق المجتمع الرومانى الديانة المسيحية وأصبحت الديانة الرسمية له ، فقد تأثر القانون الجنائى بها لاسيما فى الجرائم المتعلقة بالناحية الأخلاقية ، وهذا ما أدى بدوره إلى خلق حالات جديدة للشروع ، بعضها يرجع إلى التغيرات السياسية كالعقاب على الشروع فى جريمة الخيانة العظمى ، والبعض الآخر يرجع إلى التغيرات الأخلاقية كالعقاب على أفعال الشروع المتعلقة بالعديد من الجرائم الجنسية .

إذا لا نستطيع القول بأن هناك نظرية عامة للشروع فى روما ، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن أفعال الشروع كانت لاتخضع للعقاب ، أو أن هذا العقاب لا يرتبط بأى مبدأ قانونى عام : إنه يعد - فى الحقيقة - نتيجة لمفهوم الجريمة والتي تعرف باعتبارها القصد الجنائى الظاهر والذى يتم التعبير عنه بفعل خارجى . فالنظرية العامة للشروع كانت لاتوجد فى روما باعتبارها نظرية مستقلة ومتميزة ، نظرا لأن القانون الجنائى كان نادرا ما

D.48. 8. 14. Callistrate.

(١)

" L'empereur Adrien a fait un rescrit en ces Termes , Dans les delits on regarde la volonte et non l'evenement " .

فقداهتم الأمبراطور هادريان بالقصد الجنائى ، وإعتبره بمثابة العنصر الحاسم فى العقاب على الجرائم وفى التمييز بين الجريمة العمدية وغير العمدية .

يميل إلى وضع المبادئ العامة ، وأن مفهوم الجريمة ذاته يجعل هذه النظرية عديمة الجدوى . ولهذا السبب فإن فعل الشروع يعد جزءاً من تركيبة الجرائم الخطيرة في حد ذاتها^(١).

- في نهاية المطاف يمكن القول بأن القانون الروماني لم يجهل فكرة العقاب على الشروع ولكنه عاقب عليه بطريقة مختلفة عن القوانين الجنائية الحديثة . إذ أن المقارنة بين نظام قديم وآخر حديث ستكون بدون جدوى نظراً لاختلاف الأنظمة القانونية في كل منهما . فظهور نظرية حقيقية للشروع في القانون الوضعي لا تشكل تقدماً أو تطوراً واضحاً : وآية ذلك أن هذه النظرية قد أثارت العديد من الخلافات الفقهية وكثير من الشكوك القضائية ، فالنظرية العامة للشروع تفترض تصنيفاً صارماً للجرائم وفقاً لخطورتها ، وتثير مشكلة العقاب الأكثر تناسباً مع الجريمة .

وإذا كان الفقه الروماني يميل إلى الواقعية في حالة تصدية لمشكلة العقاب على أفعال الشروع ، فإن فقهاء العصر الحديث بدأوا يتجهون حثيثاً إلى سلوك هذا النهج للتغلب على المشاكل المتعلقة بالشروع ، فالأعمال الفقهية الحديثة - في فرنسا - تشير إلى التطور القضائي في هذا المجال ، فالقاضي الفرنسي أصبح يبحث الآن في مدى العقاب على القصد الجنائي ، وهذا ما يدفعه إلى الاتجاه نحو الأخذ بالمذهب الواقعي^(٢).

GENIN (J . C) op. cit. p. 235. (١)

MERCADAL (B) : (٢)

Recherches sur l'intention en droit penale" Rev. desc. crim et de droit penale . 1967. p. 5 et s.

المراجع

أولاً: باللغة العربية :

- د / أحمد عوض بلال - الإثم الجنائي - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٨ .
- د / أحمد فتحي سرور - الوسيط في شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - سنة ١٩٦٨ .
- د / آمال عثمان - النموذج القانوني للجريمة - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة عين شمس - العدد الأول - سنة ١٩٧٢ .
- د / السيد العربي خسن - أصول القانون الكنسي - دراسة قوانين الكنيسة الأوربية - العصور الوسطى - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٩ .
- د / بكر مصباح تنيره - تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى دراسة منهجية مقارنة بين الحضارات - منشورات قاربونس - بنغازي - سنة ١٩٩٤ .
- جند عبد الملك - الموسوعة الجنائية - دار العلم للجميع - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية .
- د / حسن الشيخ - تاريخ حضارة اليونان والرومان - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية - سنة ١٩٨٧ .

- د / رمسيس بهنام - الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - دار المعارف
- الأسكندرية - سنة ١٩٨٧ .
- الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً - دار المعارف -
سنة ١٩٨٤ .
- د / رؤف عبید - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر
العربي - سنة ١٩٨٥ .
- د / صبيح مسكوني - القانون الروماني - مطبعة شفيق - بغداد - سنة
١٩٦٨ .
- د / عباس العبودي - تاريخ القانون - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع -
سنة ١٩٩٨ .
- د / عباس مبروك الغزيري - الإشتراك في الجريمة بين القانون الروماني
والفقه الإسلامي - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٤ .
- د / عبدالعزيز فهمي - مدونة جستنيان في الفقه الروماني - عالم الكتب
بيرو - بدون تاريخ
- د / عبدالعظيم وزير - الشروط المفترضة في الجريمة - دار النهضة
العربية - سنة ١٩٨٣ .
- د / عبدالحميد الشواربي - الشروع في الجريمة في ضوء القضاء والفقه -
دار الفكر الجامعي - سنة ١٩٨٨ .
- د / عمر ممدوح مصطفى - القانون الروماني - دار المعارف - الطبعة
الخامسة - سنة ١٩٦٥ - ١٩٩٦ .

- د / فاطمة محمد عبدالعليم - أثر الدين فى النظم القانونية - دراسة مقارنة بين الإسلام والمسيحية - دار النهضة العربية - القاهرة - سنة ٢٠٠١ .
- د / محمد عبدالمنعم بدر ، د / عبدالمنعم البدر اوى دروس القانون الرومانى فى الإلتزامات - مطبعة دار الكتاب العربى - سنة ١٩٥٠ .
- القانون الرومانى - دار النيل للطبعة - ج ١ - سنة ١٩٥٠ .
- د / محمد زكى أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - مطابع جريدة السفير - سنة ١٩٨٧ .
- د / محمد البرازى - محاضرات فى الحقوق الرومانية - مطبعة الجامعة السورية - سنة ١٩٣٤ .
- د / محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات القسم العام - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٣ .
- د / محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - سنة ١٩٧٢ .
- هـ (ج. م) : العالم البيزنطى - ترجمة د / رأفت عبدالحميد - ط ١ - القاهرة - سنة ١٩٧٧ .
- د / هشام محمد فريد - الدعائم الفلسفية للمسؤولية الجنائية - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨١ .

A- Les ouvrages et articles

- 1 - BALONGDITCH (R) : " Eude sur la complicité en droit penale romaine " These . Montpellier . 1920.
- 2 - BLOCH(O) : " Dictionnaire etymologique de la langue latin . 4 em. ed. Paris . 1959 .
- 3 - BONFANTE (P) : " Histoïr du droit romain " traduit france de J. Carre et F. Fournier . Paris . 1928.
- 4 - BONPARD (R) : " La crime de lese majest " . These . paris . 1888.
- 5 - CALLEWART(C) : " Les premiers chretains et l'accusation de lese - majeste " . in Rev. quest . historiques .
- 6 - CARCOPINO (J) : " Les pretendues lois royals " . in Mel . d'arch et d'hist de l'ecole francaise de rom. 1937.

- 7 - CHAIGNEC (F) : " L'ambitus et les mœurs
electorales des Romains " . These . Paris . 1911.
- 8- CHILTON (C.W) : " The roman law of treason " .
J. R. S. 1955.
- 9- COHEN (B) : " Contractation in Jewish and
Roman law " . R. I. D. A. 1949 .
- 10 - CUQ (E) : " Manuel des institutions juridiques des
romains " . Paris 1917 .
- 11 - DONNEDIEU de VABRES : " Traite de droit
criminal " Paris . 1947.
- 12 - DRMAN (H) : " La falsification des actes dans
l'antiquite " Mel . Nicole . I. Paris 1905.
- 13 - DMPOT (CI) : " Le droit criminel dans les
constitutions de Constantn , les
infraction " LILLE . 1959.
- 14 - GALLET (H.) " La notion de la tentative
punissable " . These . Caen . 1898.

- 16 - GAUDEMET (J) : " Le probleme de la responsabilite penale dans l'antiquite".
in studi Bette . II . 1962.
- 17 - GENIN (J. C) :La repression des actes de tentative en droit criminal Romain " .
These. universite de LYON. 1968.
- 18 - GIFFARD (A. E.) : " Droit romain et ancien droit francais " . obligations . paris .
1958 .
- 19 - GIRARD (P. F): " Les jures de l'action d'injures " Mel . Gerardin - 1907 .
- 20 - GOYER(F) ROUSSELET(M) et PARIN(M) : "
Droit penale speciel . 7 em . ed. Paris .
1958.
- 21- HELIE (F) : " le droit penale dans la legislation romain " . Revue critique de legislation et jurisprudence . Annee. 1882 .
- 22 - HUMBERT (G.) : " De la tentative en droit romain " Revue . acad . de . leg . de toulouse . II. 1862.

- 23 - HUVELIV (P) : " La notion de l'injuria dans le
tres ancien droit romain " . in MEL
Sppleton . 1903 .
- Etude sur le furtum dans le tres ancien
droit romain " . les sources". lyon .
1915.
- 24 - IEMOSSE(M) : " Accusation calomnieuse et
action d'injures apropos d'une
inscription recente . in . R. H. D. 1953.
- 25 - MARTON (G) : " La systeme classique romain
de la responsabilite civil " R. I. D. A. T.
3. 1949 .
- 26 - MASSONNEAU (E) : " La crime de magie et le
droit romain " . These Paris . 1933.
- 27 - MERCADAL (B) : " Recherches sur l'intention
en droit penale " . Rev . desc oim et de
droit penale . 1967.
- 28 - MOMMSEN (T.H) : " Droit penale romain " .
Traduit de l'Allemand par Duqeessne
(J) T. I. Paris . 1907 .

- 29 - MONIER (R) : " Manuel de droit romain " .
paris . 1954
- 30 - PERRIN(P) : " Le caractere subjectif de la
repression penale dans les XII Tables .
R. H. D. 1951.
- 31 -ROBERT(J.H) : L'histoire des elements de
l'infraction " . Revue de science
criminelle , 1977 .
- 32 -THMAS (Y. P.): " Acte , Agent , societe , sur
l'homme coupable dans la pensee
juridique romain " . Archive de
philosophie du droit " Paris . 1977 .
- 33- VILLER (R.) : " Droit romain " . Tome . 2. les
obligations . paris . 1953.

B : Les Revues :

- Archine de philosophie du droit .
- Revue critique de le geslation et jurisprudence .
- Revue de science criminelle.
- Revue historique du droit francais et etranger . paris.
- Digeste : " Corpe du droit romain en latin et en francais " Traduit Dar HEVRI . HULOT . BERTHELOT . Pascal Alexandre tisset et Alponde Berenger fils. paris . 1979.
- Revue internationale du droit de l'antiquite - p'elg . .
- Les douze livres du code de l'EMPER Justinien " . Traduit en francais par . P. A. Tissot . jurixonsulte membre de plusieurs socetes savantes . paris . 1979.